جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

موضوع :

التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر– وحدة المدية–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص إدارة مالية

من إعداد الطالبتين:

ابتسام تومي

أسيا وكريف

تحت إشراف الأستاذ:

د. محمد الأمين زاهي

السنة الجامعية: 2019/2018

شكر وعرفان

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله خاتم الأنبياء والمرسلين

نحمد الله ونشكره على توفيقنا لإنهاء هذا العمل المبارك.

يسرنا أن نتقدم بالشكر الخالص واستناننا العميق

إلى الأستاذ المشرف: "محمد أمين زلاقي"

الذي ساعدنا على إتمام هذا العمل وإسدادنا

بكل الإرشادات والنصائح من أجل إعداد المذكرة.

كما أتقدم الشكر إلى لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث،

كما أتقدم بكامل الشكر والتقدير

وإلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل

سواء بدعاء أو بكلمة طيبة أو حتى بابتسامة.

إهداء

من منطلق الحب والوفاء أهدي الفرحة بإتمام هذا العمل إلى:

الغالية مصدر الأمان ونبع الحب والحنان والتي كانت أساس التفاؤل والأمل

فأشرقت أيامي التي كانت نورا يضيء الظلام و أملا يزيدني عزما وإرادة إلى التي شقت وتعبت

وسهرت الليالي من اجل فرحتي "أمي الحبيبة"

الذي ذلل لي الصعاب، إلى سندي وحصني المنيع إلى من بسط لي بساط الأمل في طريق كله شوك وتصاعب

والدي الكريم، أرجو من الله أن يحفظه ويرفع مقامه.

إلى قرة عيني وتاج رأسي زوجي العزيز "اسماعيل بوقاسمي" الذي دعمني ماديا ومعنويا وكان ملازما لي كالظل.

إلى أختي الحبيبة "نسرين" وإخوتي "مروان، عبد النور، أمين".

إلى زميلتي "أسيا وكريف" التي كانت معي دائما في إعداد هذه المذكرة

وأخيرا أهدي عملي هذا إلى أم زوجي

وكل من أحببتهم في الله وأحبوني.

ابتسام

إهداء

أهدي هذا البحث العلمي

إلى أبي الذي كان سندي وعوني وقوتي في هذه الحياة، كل ما أقوله في حقه لا يكفيه لكل ما قدمه من أجلنا، فأدامك الله وأطال في عمرك يا أبي

إلى التي جعلت الجنة تحت أقدامها ريحانة حياتي وبهجتها التي غمرتني بعطفها وأنارت لي درب حياتي بحبها وكانت لي الصدر الحنون والقلب العطوف أمي العزيزة الغالية، فحفظها الله وأطال في عمرها.

إلى زوجي الكريم " د. معمر مختاري" الذي ساعدني كثيرا وإلى أولادي "عماد الدين، محمد البراء، محسن"

إلى إخوتي كل باسمه وأولادهم

إلى زميلتي في البحث "ابتسام تومي" التي قاسمتني هذا العمل المتواضع .

كل الذين أحبهم...

أسيا

ملخص

من خلال هذه الدراسة خلصنا إلى أن المؤسسة الاقتصادية عبارة عن نظام يؤثر ويتأثر بالمحيط الداخلي والخارجي لها، وقد عرفت عدة تطورات وتحولات في الميدان الاقتصادي التكنولوجي والمالي نتيجة التحرر المالي الذي شهده العالم وفي خضم هذا التحول تحاول المؤسسة مواكبة هذه التطورات لتحقيق أهدافها واستمراريتها والقدرة على المنافسة.

ولتحقيق هذه الأغراض تقوم بمجموعة من الوظائف، جوهر هذه الوظائف الوظيفة المالية التي تعتبر أهم وظيفة مما اختلف نوع وحجم هذه المؤسسة ولا تستطيع الوظيفة المالية أن تحقق غايتا إلا إذا اعتمدت المؤسسة على نظام تحليل مالي بأساليبه وطرقه المختلفة.

كما توصلنا من خلال الدراسة الميدانية بوحدة الاتصالات الجزائر بالمدية لسنتي 2016-2017 ومن خلال حساب مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ،اتضح لنا أن المؤسسة لها استقلالية مالية على المدى الطويل والمدى القصير وهي قادرة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند حلول أجالها ،كما اتضح لنا إن الوحدة تعتمد على الإقراض الخارجي بنسبة ضئيلة فهي تغطي احتياجاتها بأموالها الخاصة كما أن الوحدة قادرة على إن تحقق أرباح وان تتجاوز عثراتها المالية من خلال التسيير الجيد للوحدة.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، المؤسسة الاقتصادية، اتصالات الجزائر

Résumé

Dans cette étude, nous avons conclu que l’institution économique est un système qui influe sur l’environnement interne et externe et est influencée par celui-ci. Elle a connu plusieurs développements et transformations dans le domaine de l’économie technologique et financière à la suite de la libéralisation financière monde. Au cœur de cette transformation, la Fondation tente de suivre ces développements pour atteindre ses objectifs, ainsi que sa continuité et sa capacité à faire face à la concurrence.

Pour atteindre ces objectifs, diverses fonctions sont remplies. L’essence de ces fonctions est la fonction financière, qui est la fonction la plus importante. Le type et la taille de cette institution diffèrent. La fonction financière ne peut atteindre un objectif que si l'institution adopte un système d'analyse financière dans ses différentes méthodes et méthodes.

Nous avons également constaté lors de l'étude de terrain menée par l'unité algérienne des télécommunications pour les années 2016-2017 et par le calcul du solde financier et des indicateurs financiers que nous avons constaté que l'institution jouissait d'une indépendance financière à long et à court terme et qu'elle était en mesure de ses engagements à court terme quand il atteint ses horizons. L'unité a peu recours aux prêts extérieurs, elle couvre ses besoins avec ses fonds propres et elle est en mesure de réaliser des bénéfices et de dépasser ses pertes financières grâce à la bonne gestion de l'unité.

فهرس المحتويات الصفحة

شكر
إهداء
الملخص
الفهرس I
قائمة الجداول III
قائمة الأشكال V
قائمة الملاحق VII
مقدمة..... أ–ج

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسة الاقتصادية.

تمهيد: 2
المبحث الأول: الإطار النظري للمؤسسة الاقتصادية..... 3
المطلب الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية ومراحل تطورها..... 3
المطلب الثاني: خصائص المؤسسة الاقتصادية وأهدافه..... 6
المطلب الثالث: أنواع ووظائف المؤسسة الاقتصادية..... 9
المبحث الثاني: الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية..... 18
المطلب الأول: مفهوم الوظيفة المالية وخصائصها..... 18
المطلب الثاني: أهمية وأهداف الوظيفة المالية..... 20
المطلب الثالث: مكانة الوظيفة المالية في الهيكل التنظيمي وعلاقتها بالوظائف الأخرى..... 23
المبحث الثالث: مدخل للتحليل المالي..... 27
المطلب الأول: تعريف و نشأة التحليل المالي 27
المطلب الثاني: مصادر بيانات التحليل المالي والجهات المستفيدة منه..... 30
المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي ومنهجيته..... 32
المطلب الرابع: أنواع و اليات التحليل المالي..... 34
خلاصة الفصل..... 40

الفصل الثاني: تقنيات التحليل المالي في المؤسسة.

تمهيد 42
المبحث الأول: تحليل الميزانية وقائمة التغيرات في الأموال الخاصة 43
المطلب الأول: تحليل الميزانية 43
المطلب الثاني: قائمة التغيرات في الأموال الخاصة..... 49

المبحث الثاني: جدول حسابات النتائج وجدول التمويل..... 51
المطلب الأول: تعريف جدول حسابات النتائج وأهدافه..... 51
المطلب الثاني: عناصر جدول حسابات النتائج وأشكاله..... 52
المطلب الثالث: جدول التمويل..... 55
المبحث الثالث: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية..... 62
المطلب الأول: التحليل بواسطة رؤوس الأموال 62
المطلب الثاني: احتياجات رأس المال العامل BFR..... 66
المطلب الثالث: الخزينة TR..... 68
المطلب الرابع: التحليل المالي باستخدام النسب المالية..... 69
خلاصة الفصل..... 77

الفصل الثالث: دراسة واقع تطبيق التحليل المالي لمؤسسة اتصالات الجزائر

تمهيد:..... 79
المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة اتصالات الجزائر..... 80
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن مؤسسة اتصالات الجزائر..... 80
المطلب الثاني: التنظيم الهيكلي لمؤسسة اتصالات الجزائر..... 81
المطلب الثالث: مهام وأهداف مؤسسة اتصالات الجزائر..... 85
المبحث الثاني: دراسة تطبيقية باستعمال التحليل الساكن..... 86
المطلب الأول: تحليل الميزانية..... 86
المطلب الثاني: تحليل جدول حسابات النتائج..... 89
المبحث الثالث: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية..... 91
المطلب الأول: التحليل باستخدام التوازنات المالية..... 91
المطلب الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية..... 95
خلاصة الفصل..... 99
خاتمة عامة..... 101
قائمة المراجع..... 105
الملاحق..... 111

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
1	جدول يمل شكل الميزانية المالية	47
2	جدول يمثل الميزانية المالية المختصرة	49
3	جدول نموذج جدول حساب النتائج حسب الوظيفة	53
4	جدول نموذج جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	54
5	جدول مضمون الجزء الأول من جدول التمويل (جدول الموارد والاستخدامات)	59
6	جدول مضمون الجزء الثاني من جدول التمويل (جدول التغيرات في رأس المال العامل)	60

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	تصنيف المؤسسات حسب المعيار القانوني	13
2	معلومات جدول التمويل	56
3	إعداد الميزانية التفصيلية	57

رقم الملحق	اسم الملحق	الصفحة
1	الميزانية المحاسبية لسنة **2016**	112
2	الميزانية المحاسبية لسنة **2017**	114
3	جدول حسابات النتائج 2017	116

مقدمة عامة:

يعرف العالم تطورات سريعة وهيمنة اقتصاد السوق تحت غطاء العولمة، مما أجبر الدول إلى السعي نحو مواكبة الانفتاح الذي تفرضه الظروف الدولية المعاصرة وقد انقسمت الدول إلى دول صانعة للأحداث تملك قوة التأثير على الاقتصاد الدولي ودول أخرى تصنعها الأحداث، تحاول اللحاق بها هذا كلـــه وضـــع المؤسسة خاصة في الدول المتخلفة من بينها المؤسسات الجزائرية التي عرفت تغيرات كبيرة منذ الاستقلال أما تحديات كبيرة منها المنافسة الشديدة، والشروط التي تمليها التجارة الدولية.

هذا ما جعل المفكرين والاقتصاديين يبحثون في كيفية المحافظة على وجود هذه المؤسسات وضمان استمرارها والتنبؤ بالأحداث التي قد تحدث وفي الوقت المناسب، وبالاعتماد على أساليب عديـــدة منـــها التحليل المالي والمحاسبي والذي أصبح يحتل مكانة مهمة لدى جميع الأطراف، وأضحى وســـيلة ضـــرورية للمؤسسة توفير المعلومات التي تعكس الأداء في مختلف جوانب نشاطها، والذي يمكنها من إجراء دراســـة تحليلية شاملة للوضعية الاقتصادية والمالية، والبحث في مشاكل العمليات التي تواجهها ومحاولـــة تفاديهـــا وتصحيحها والتعرف على الاختلالات التي تواجهها، بالإضافة إلى توضيح نقاط الضعف ونقاط القوة.

الإشكالية: على ما سبق ذكره يمكن صياغة إشكالية بحثنا حول التساؤل الرئيسي التالي:

فيما تكمن أهمية التحلل المالي في المؤسسة الاقتصادية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل جملة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمؤسسة الاقتصادية ؟
- ما دور الوظيفة المالية في المؤسسة ؟
- ما هي حدود استخدام التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية ؟
- كيف تحافظ المؤسسة على توازنها المالي ؟

- **فرضيات الدراسة:**

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة ومحاولة الإجابة على الأسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية: بهدف مناقشتها واختبار صحتها أو نفيها ويمكن حصرها كالآتي:

- المؤسسة الاقتصادية لها ما يميزها عن باقي المؤسسات الأخرى.
- للوظيفة المالية والمحاسبية أهمية في المؤسسة

- التحليل المالي وسيلة لمراقبة التوازن المالي وقياس مردودية الأموال المستثمرة.
- التحليل المالي أداة هامة تستند عليها مؤسسة اتصالات الجزائر اتخاذ قراراتها وبناء أهدافها.

- **أهمية الدراسة:**

لقد ذكرنا سابقا أن أمام الدول النامية تحديات كبيرة لمواجهة التغيرات الاقتصـــادية العالميـــة، وبمـــا أن المؤسسة هي المحرك الأساسي لاقتصاد أي دولة والمساهم الرئيسي في تطوير هذه الدول فإن للتحليل المـــالي أثر في قياس مدى نجاعة هذه المؤسسات إضافة إلى لفت انتباه أطراف المؤسسة إلى الـــدور الـــذي يلعبـــه التحليل المالي في المؤسسة.

- **أهداف الدراسة:**
  - التعرف على أهم ما ورد من مفاهيم وأفكار في التحليل المالي ودوره في المؤسسة الاقتصادية.
  - إبراز كيفية مساهمة التحليل المالي في الحفاظ على توازن المؤسسة.
  - إيضاح أهمية التحليل المالي في تحقيق الفعالية والاكتشاف المبكر لنقاط الضعف وذلك حتى يتســـنى معالجتها في الوقت المناسب وضمان بقاء المؤسسة في السوق.

- **أسباب اختيار الدراسة:**

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نذكر منها تخصصنا في الإدارة المالية وشعورنا بأهمية الموضوع وقابليته للبحث والدراسة، والدور الذي يلعبه التحليل المالي في إبراز صورة واضحة عن حالة المؤسسة.

- **حدود الدراسة:**

تتمثل حدود الدراسة في:

أ. **الإطار المكاني:** تم اختيار مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة المدية كمؤسسة للقيام بالدراسة الميدانية.

ب. **الإطار الزماني:** تم اختيار الفترة للسنتين المتتاليتين 2016-2017.

- **المنهج الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية البحث والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع ولتحليل أبعاده اتبعنا:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** لأنه أحد الطرق العلمية في البحث حيث اعتمدنا على المنهج الوصـــفي في الفصلين الأول والثاني القائم على جمع المعلومات والبيانات المرتبطة بالموضوع محـــل الدراســـة، بينمـــا تم الاعتماد في الفصل الثالث على المنهج التحليلي الذي تم فيه دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بالمدية.

وهذا بالاعتماد على الكتب، الرسائل، الدراسات السابقة بالإضافة إلى مختلف الوثائق التي اتيحت لنا والخاصة بمؤسسة اتصالات الجزائر فرع المدية كذلك المقابلات الشخصية مع مختلف المسؤولين الـــذين لهم صلة بالجانب المالي في مؤسسة اتصالات الجزائر.

- **صعوبات الدراسة:**

ومثلنا مثل أي باحث واجهتنا العديد من العراقيل في إتمام هذا البحث ونذكر منها:

- قلة البحوث والمراجع باللغة العربية والأجنبية فيما يخص مجال الدراسة.

إلا أننا لا نريد أن نأخذ من هذه الصعوبات والعراقيل كنقطة ضعف في دراستنا، بل اتخذناها كتحدي وحاولنا جاهدين لتخطي كل العقبات أملا في إنجاز عمل يرقى إلى مستوى البحوث العلمية.

- **الدراسات السابقة:**

لقد اطلعنا في مذكرتنا هذه إلى العديد من الدراسات السابقة التي كانت مواضيعها قريبة من موضوع مذكرتنا ونذكر منها ما يلي:

1- دراسة (**بن خروف جليلة**) تحت عنوان: " **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المـــالي للمؤسســـة واتخاذ القرارات**" دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات (2005-2008)، رسالة ماجستير غـــير منشورة في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجاريـــة، جامعة محمد بوقرة، بومرداس (2007-2008). تمحورت إشكالية البحث حول مدى مساهمة المعلومات المالية تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات، حيث تناولت مختلف القوائم المالية خاصـــة الميزانيـــة وجـــدول حسابات النتائج، وركزت على الدور الذي تلعبه هذه القوائم في تقييم الأداء المالي.

2- دراسة (رضوان باصور) "استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة" دراسة حالة مركب اونتيبيوتيكال – صيدال- المدية للفترة 2006-2007، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم

التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، حيث عالج هذا الباحث من خلال هذه الدراسة مشكلة "كيفية استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة" وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج منها:

– تمتلك المؤسسة آليات تسمح لها باستغلال التحليل المالي في اتخاذ القرارات.

يساعد التحليل المالي في تحديد نقاط القوة وبيان نقاط الضعف، وفعاليته في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة والتنبؤ بالموقف الذي سيكون عليه في المستقبل.

- **هيكل وخطة البحث:**

من أجل اختبار الفرضيات السابقة قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول على التوالي:

ففي **الفصل الأول** الذي جاء تحت عنوان: " **مفاهيم عامة حول المؤسسة الاقتصادية والتحليل المـــالي** " حيث تم تجزئته إلى ثلاثة مباحث ففي المبحث الأول الإطار النظري للمؤسسة الاقتصادية والذي تعرضنا فيه إلى مفهوم المؤسسة الاقتصادية ومراحل تطورها، وخصائصها وأهدافها والموارد الخاصة بها. أمـــا المبحـــث الثاني سنتحدث فيه عن الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية من مفهوم الوظيفة وخصائصها كذلك أهميـــة وأهداف هذه الوظيفة ومكانتها في الهيكل التنظيمي وعلاقتها بالوظائف الأخرى، أمـــا المبحـــث الثالـــث فخصصناه إلى إعطاء بعض الجوانب الأساسية عن التحليل المالي، من خلال مدخل يوضح مفهومه والتطور التاريخي له ومصادر بيانات التحليل المالي والجهات المستفيدة منه، وأيضـــا أهـــداف ومنهجيتـــه وأنـــواع وأساليب التحليل المالي.

أما بالنسبة **للفصل الثاني** فتطرقنا إلى و الذي كان تحت عنوان "**تقنيـــات التحليـــل المـــالي في المؤسسة الاقتصادية**"، فقد قسمناه هو الآخر إلى ثلاثة مباحث، حيث نتطرق في المبحـــث الأول منـــه إلى تحليل الميزانية وقائمة التغيرات في الأموال الخاصة. أما المبحث الثاني الذي يخص جدول حسابات النتـــائج وجدول التمويل من خلال تعريفه وأهدافه والعناصر المكونة له وأشكاله و بدون أن ننســـى التطـــرق إلى جدول التمويل. أما المبحث الثالث حيث تم تقديم التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب الماليـــة وذلك من خلال التحليل بواسطة رؤوس الأموال، واحتياجات رأس المال العامل وأسباب تغيره، الخزينـــة والتحليل بواسطة النسب المالية.

بينما **الفصل الثالث** خصص للجانب التطبيقي الذي جاء بعنوان:

دراسة ميدانية (حالة اتصالات الجزائر بالمدية) حيث قسمناه إلى ثلاثة مباحث، حيث في بـــادئ الأمر خصصنا المبحث الأول إلى تقديم تقييم عام حول مؤسسة اتصالات الجزائر وخدماتها، وفي المبحـــث الثاني ألقينا الضوء على دراسة تطبيقية باستخدام التحليل الساكن عن طريق تحليل الميزانية المالية و تحليـــل جدول حسابات النتائج ، أما في المبحث الثالث فقمنا بإلقاء الضوء علـــى التحليـــل باســـتخدام النســـب والمؤشرات المالية.

وفي الأخير قدمنا خاتمة عامة تتضمن جملة من النتائج المتوصل إليها بالإضافة إلى مـــدى تطـــابق فرضيات الدراسة مع الدراسة التطبيقية، وخلصنا إلى جملة من النتائج والتوصيات مع الإشـــارة إلى أفـــاق البحث.

الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي
للمؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

لا يختلف اثنان حول الأهمية الكبرى للدور الفعال الذي تلعبه المؤسسة في الحياة الاقتصادية فهي المحرك الأساسي، ومركز اتخاذ القرار الاقتصادي المتعلق بطبيعة وكمية والأسعار المتعلقة بالمواد الأولية ومختلف الخدمات والأنشطة الاقتصادية ومدى فعالية التحكم والمزج بين مختلف الموارد خاصة المالية واستغلالها إلى أقصى حد ممكن للوصول إلى التوازن المالي وتحقيق المردودية في ظل الرقابة والتخطيط ومن أجل الوصول إلى مفهوم المؤسسة يجب الإلمام بكل جانب من جوانب المحيط سواء كانت مالية أو مادية أو وظيفية والتكيف مع هذه التغيرات الدائمة يتطلب الإلمام بمختلف مكوناته واستيعابها ومن خلال هذا الفصل سنحاول تقديم بعض المفاهيم الخاصة بالمؤسسة والتعرف على الوظيفة المالية والمفاهيم الخاصة بالتحليل المالي وعلاقته بالمؤسسة.

المبحث الأول: الإطار النظري للمؤسسة الاقتصادية

المبحث الثاني: الوظيفة المالية في مؤسسة الاقتصادية

المبحث الثالث: مدخل للتحليل المالي

المبحث الأول: الإطار النظري للمؤسسة الاقتصادية

تتشكل المؤسسة بتفاعل مجموعة من الطاقات البشرية، المادية، المالية والتي تتفاعل فيما بينها قصد تحقيق أهداف وغايات معينة وقد تعددت المصطلحات المستعملة للدلالة على المؤسسة الاقتصادية وحتى نوضح مفهوم المؤسسة الاقتصادية أكثر سوف نتطرق في هذا المبحث إلى عدة جوانب متعلقة بالمؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية ومراحل تطورها

أعطيت للمؤسسة الاقتصادية عدة تعاريف تختلف باختلاف وجهة نظر أصحابها، وسنحاول أن نعطي بعض التعاريف في الفرع الأول كما سوف نوضح تطورها تاريخيا في الفرع الثاني.

الفرع الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية

لقد تعددت التعاريف التي أعطيت للمؤسسة نذكر البعض منها كما يلي:

- **التعريف الأول:** هي منظمة اقتصادية ذات استقلالية، تتميز بأنها تتخذ القرارات المالية والمادية والمتعلقة بالموارد البشرية بهدف بناء قيمة مضافة ترتبط مع أهداف المؤسسة ضمن نطاق مكاني وزماني.
- **التعريف الثاني:** وتعرف على أنها عبارة عن تجمع من الأشخاص تستخدم مجموعة من الوسائل المالية والفكرية بهدف نقل وتحويل وتوزيع الخدمات والسلع بناء على أهداف تحددها الإدارة حتى تحقق الأرباح أو المنافع الاجتماعية.
- **التعريف الثالث:** تعرف المؤسسة كمنظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما تأخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية والمالية والمادية والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق مكاني.
- **التعريف الرابع:** المؤسسة عبارة عن تجمع أنساني متدرج تستعمل وسائل فكرية، مادية ومالية لاستخرج، تحويل، نقل وتوزيع السلع أو الخدمات طبقا لأهداف محددة من طرف المديرية بالاعتماد على حوافز الربح والمنفعة الاجتماعية بدرجات مختلفة.
- **التعريف الخامس:** المؤسسة هي منظمة تجمع بين أشخاص ذوي كفاءات متنوعة تستعمل رؤوس الأموال والقدرات من اجل أن تاج سلعة ما، والتي يمكن أن تباع بسعر أعلى من تكلفته[1].

[1] محمد اكرام العدلوني، **العمل المؤسسي**، دار بن حزم، لبنان، الطبعة الأولى، 2002، ص 14.

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج تعريف شامل للمؤسسة فهي ذلك النظام الذي يجمع بين العناصر المالية والبشرية والتي تتفاعل فيما بينها من اجل تحقيق أهداف مسطرة.

الفرع الثاني: مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية

مرت المؤسسة بعدة مراحل وهذا ما سوف نذكره في هذا الفرع كما يلي:

1- **الإنتاج الأسري البسيط:** لقد اعتبر الإنسان زراعة الأرض وتربية المواشي من أهم النشاطات وأهم موارد حياته وذلك لتلبية حاجاته الإنسانية والمتمثلة في المأكل والملبس والمشرب وقد استعمل بعض البعض الأدوات البسيطة والتي يقوم بنحتها وتحضيرها كبار الأسر، وكأن هذا النشاط داخل الأسر وفي الدقول والمدن، كما أن التجارة لم تعرف أن ذاك، حيث كأن ت المنتجات اليدوية تضع فوق طلبات معينة من أفراد المجتمعات وعادة تتم المبادلة بالمقايضة بين الأسر التي تصنع وفق طلبات المجتمع و أهم الحرف اليدوية التي كأن ت سائدة في تلك الأزمنة منها النجارة، الحدادة، الدباغة، وصناعة المنتجات الجلدية كالنعال والسروج، وكذلك الغزل والنسيج وصناعة السلاسل.

2- **ظهور الوحدات الحرفية:** بعد أن تهيأت الظروف المتمثلة في تكوين تجمعات خضرية وارتفاع الطلب نوعا ما على المنتجات الحرفية من ملابس وأدوات أن تاج ولوازم مختلفة بالإضافة إلى ظهور عمال بأعمال مستقلة في منازلهم كل هذا أدى إلى تكوين محلات، و ورشات يتجمع فيها أصحاب الحرف المتشابهة من أجل إنتاج أشياء معينة تحت إشراف كبيرهم أو أقدمهم في الحرفة..... على كل اسري يغيب فيه الاستغلال أو القسوة وهكذا فقد وجدت عدة ورشات حرفية للنجارين، النحاسين، الحدادين....إلخ.

3- **النظام المترلي للحرف:** أدى ظهور طبقة التجار والرأسماليين إلى استعمالهم لعدة طرق من أجل الحصول على منتجات وبيعها في ظروف مرضية ومن الطرق المستعملة الإضافة إلى التحامل على المجموعات الحرفية.الاتصال بالأسر في المنازل وتمويلهم بالمواد من أجل أن تاجهم لسلعة معينة وغالبا كأن ت عملية الإنتاج المترلية مرحلة من مراحل أن تاج السلعة وقد وجد التجار سوق العمل خاصة في الأسر الريفية التي كأن ت على استعداد لزيادة دخلها بواسطة احتراف حرفة أخرى إلى جانب الزراعة، يمكنها من تغطية حاجاتها المتزايدة[1].

4- **ظهور المان يفاكتور Manufacture:** إن تراكم التغيرات التي شهدتها طرق الإنتاج الحرفي نظرا لتطور الأذواق والمستوى الحضري وكذلك ظهور الاكتشافات الجغرافية، أدت إلى ثراء طبقة التجار

[1] معلومات مستخرجة من الموقع: www.chourouk- met- shourt hread بتاريخ:27/02/2019، على الساعة: 13:30.

الرأسماليين الذين امتلكوا أدوات أن تاج يدوية فعملوا على إيجارها إلى أشخاص واسر داخل المنازل من أجل القيام بأن تاج طلباتهم التي كانوا يطالبون بتنفيذها في أوقات وبمواصفات مناسبة وفي وقت لاحق استطاع هؤلاء التجار أن يقوموا بجمع عدد من الحرفيين تحت سقف واحد من أجل أن يتمكنوا من مراقبتهم بشكل أكبر وأن يستعملوا وسائل إنتاجهم ولهذا ظهرت المصانع في شكلها الأول Manufacture والتي تتكون من أدوات بدائية، يشتغل عليها العمال بأيديهم وتخضع لتنظيم يختلف عن تنظيم الوحدات الحرفية السابقة إذ أصبح فيها صاحب المحل والأدوات هو المشرف على عملية الإنتاج، وقد كانت المان يفاكتورة تعبر عن منعرج حاسم في تاريخ المؤسسة الاقتصادية حيث تعتبر شكل الإنتاج اليدوي الذي تولدت عنه المؤسسة الرأسمالية فيما بعد.

5- **المؤسسة الصناعية الآلية:** بعد أن توفرت الأسباب من اكتشاف عملية موجهة نحو الإنتاج الصناعي واتساع السوق فأكثر ولعب الجهاز المصرفي دورا هاما في التطور الاقتصادي، ظهرت المؤسسات الآلية بعد أن كأن ت في Manufactura يدوية وحسب تعريفات بعض الاقتصاديين فأن الآلة أن ذاك لم تكن سوى جهاز يتكون من مجموعة من الأجزاء كأن ت ذات شكل يدوي وعند آخرين فإن الأدوات في الحرف كأن تستعمل طاقة محركة يدوية في حين أن الآلة هي أداة تستعمل طاقة محركة جويا أو هوائيا أو من الريح....إلخ.

ويرجح الاقتصاديين ظهور أول الورشات أو المؤسسات الرأسمالية إلى بداية القرن الثامن عشر أي بظهور الثورة الصناعية التي كان من بين نتائجها ظهور المؤسسات الكبرى المشتغلة لعدد كبير من العمال وكذا بروز تقسيم العمل وتجدر الإشارة أن ظهور الورشات الأكثر تطورا كان في إنجلترا على يد " اركوريج " في ميدان النسيج.

6- **تكتلات الشركات متعددة الجنسيات:** هي التطور الذي شهده الاقتصاد الرأسمالي كانت هناك ضرورة للمؤسسات لإتباع عدة إستراتيجيات تكلل فيما بينها وكذا الدخول إلى الأسواق الخارجية ليس في صورة موزعة للسلع والخدمات فقط بل أيضا كمنتج في أكثر من بلد خارجي وهي ما يدعى بالشركات متعددة الجنسيات[1].

[1] نفس الموقع الاليكتروني السابق ساعة الاطلاع: 17:30

المطلب الثاني: خصائص المؤسسة الاقتصادية وأهدافها

من خلال ما سبق يمكن استخلاص مجموعة من الخصائص والأهداف كما يلي:

الفرع الأول: خصائص المؤسسة

تتصف المؤسسة الاقتصادية بعدة خصائص منها:

- شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق ووجبات وصلاحيات.
- القدرة على الإنتاج وأداء الوظيفة التي وجدت من أجلها.
- القدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة للمحيط من اجل البقاء.
- التحديد الواضح للأهداف، والسياسات، برامج وأساليب العمل لكل مؤسسة نضع الأهداف سواء كأن تنوعية أو كمية على غرار رقم الأعمال والحصة السوقية.
- خاصية الهيكلة الملائمة وهذه الخاصية تعبر عن الكيفية التي يتم فيها تنظيم المسؤولية واتخاذ القرارات وتفاعلها والعلاقة بين الوظائف و الأقسام الملائمة والفعالية، مما يساعد على تحقيق الأهداف والأداء الجيد والحسن للمؤسسة[1] .
- ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها ويكون ذلك إما عن طريق الاعتمادات وإما عن طريق الإيرادات الكلية أو عن طريق القروض، أو الجمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف.
- لابد أن تكون المؤسسة مواتية للبيئة التي وجدت فيها وتستجيب لهذه البيئة فالمؤسسة لا توجد منعزلة فإذا كأن ت الظروف البيئية مواتية فأن ها تستطيع أداء مهمتها في أحسن الظروف، أما أن كأن ت معاكسة فأن ها يمكن أن تعرقل عملياتها الموجودة وتفسد أهدافها.
- المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي، بالإضافة إلى مساهمتها في النتائج ونمو الدخل الوطني فهي مصدر رزق الكثير من الأفراد.
- يجب أن يشمل إصلاح المؤسسة بالضرورة فكرة زوال المؤسسة، إذا ضعف مبرر وجودها أو تضاءلت كفاءتها[2].

[1] عرباجي اسماعيل، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعيةـ، الجزائر، 1996، ص13.

[2] عمر صخري، **اقتصاد مؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية،1993، ص 25.

الفرع الثاني: أهداف المؤسسة

يهدف منشؤوا المؤسسات سواء كانت عمومية أو خاصة إلى تحقيق عدة أهداف تختلف باختلاف أصحاب المؤسسات وطبيعة نشاطها، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- **الأهداف الاقتصادية:** يمكن إظهارها كالتالي:

1-1 **الربحية:** وهو الربح الصافي الذي تحققه المؤسسة ويعتبر من بين المعايير الأساسية لصحة المؤسسة اقتصاديا، والمحافظة على استمرارها في الوجود، وكذا إمكانية رفع رأسمالها وبالتالي توسيع نشاطها للصمود أمام المؤسسات الأخرى.

1-2 **تحقيق متطلبات المجتمع:** ويتحقق ذلك من خلال العمل على زيادة حجم المبيعات لتغطية تكاليفها، وعند القيام بعملية البيع فهي تغطي طلبات المجتمع الموجودة، نستطيع القول أن المؤسسة تحقق هدفين أساسيين هما:

- تغطية طلب المجتمع.
- تحقيق اكبر قدر من الأرباح.

1-3 **عقلة الإنتاج:** يتم هذا من خلال التخطيط الجيد والدقيق لإنتاج والتوزيع بالإضافة غلى مراقبة عملية تنفيذ هذه الخطط أو البرامج حتى تضمن المؤسسة أن تحقق أرباحا بواسطة الاستعمال الجيد والرشيد لمتلكاتها و بالإشراف على عمالها بشكل يسمح في نفس الوقت بتلبية رغبات المجتمع المختلفة[1].

2- **الأهداف الاجتماعية:** والتي تتمثل فيما يلي:

2-1 **ضمان مستوى مقبول من الأجور:** على المؤسسة أن تضمن لعمالها مستوى من الأجور يسمح له بتلبية حاجاته والحفاظ على بقائه، إذ يعتبر العامل العنصر الحي والحيوي في المؤسسة.

2-2 **تحسين مستوى معيشة العمال:** نظرا للتطور السريع الذي تشهده المجتمعات في الميدان التكنولوجي مما يجعل المؤسسة تقوم بتلبية حاجاته ورغبات المجتمع المتزايدة والمتنوعة باستمرار، بالإضافة إلى التطور الحضاري لهم وتغير أذواقهم وتحسينها.

2-3 **إقامة أنماط استهلاكية جديدة:** تقوم المؤسسات عادة بالتصرف في العادات الاستهلاكية لمختلف طبقات المجتمع، وذلك بتقديم منتوجات جديدة بواسطة التأثير في أذواقهم عن طريق الإشهار والدعاية سواء لمنتجات قديمة أو منتجات جديدة غير موجودة في السابق.

2-4 **الدعوة إلى تنظيم وتماسك الأفراد:** تتوفر داخل المؤسسة علاقات مهنية واجتماعية بين الأشخاص،

[1] ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الطبعة الثانية، الجزائر 1998، ص 17.

وبذلك فإن دعوتهم إلى التماسك والتفاهم هو الوسيلة الوحيدة لضمان الحركة المستمرة للمؤسسة وتحقيق أهدافها وعادة ما تكون هذه المهمة مسندة إلى مجلس العمال.

2-5 **توفير تأمينات ومرافق للعمال:** تعمل المؤسسات على تقرير بعض التأمينات مثل التأمين الصحي، والتامين ضد حوادث العمل، وكذلك التقاعد، كما أن ها تخصص مساكن سواء وظيفية منها أو المادية لعمالها والمحتاجين منهم.

3- **الأهداف التكنولوجية:** بالإضافة إلى ما سبق ذكره تؤدي المؤسسة أهدافا هامة في الميدان التكنولوجي نوجزها في ما يلي:

3-1 **البحث والتطوير:** مع تطور المؤسسات عملت هذه الأخيرة على توفير مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علميا، ويمثل هذا النوع من البحث نسب عالية من أجل الدخل الوطني في الدول التقدمة، وخاصة في السنوات الأخيرة إذ تتنافس المؤسسات فيما بينها على الوصول إلى أحسن طريقة إنتاجية وأحسن وسيلة مما يؤثر على الإنتاج ويؤدي إلى رفع المردودية الإنتاجية فيها.

3-2 كما أن المؤسسة تؤدي دورا مساند ا للسياسة القائمة في الدولة في مجال البحث والتطور التكنولوجي، نظرا لما تمثله من وزن في مجموعها وخاصة الضخمة منها[1].

الفرع الثالث: موارد المؤسسة

يمكن أن تنشا المؤسسة إذا توافرت على مجموعة من العوامل الإنتاجية المختلفة وتقسم هذه الموارد إلى رأس المال، مادة العمل، العمل والتنظيم.

1- **رأس المال:** يمثل رأس المال مجموعة الأدوات والآلات والمباني التي تساهم في عملية الإنتاج ويتم الحصول على هذه العناصر يتوفر رأس المال والذي يختلف مصدره باختلاف طبيعة والشكل القانوني للمؤسسة. [2]

2- **مادة العمل:** وتشمل جميع الموارد الأولية التي تستخرج من الأرض ومن فوقها وتستعمل في العملية الإنتاجية، وهناك بعض المواد التي خضعت لبعض التحويلات كالذهب والاسمنت ...إلخ.

والمقصود بمادة العمل مجموعة الموارد المتاحة في المجتمع والتي يمكن حصرها في أربعة مجموعات: الأرض، المواد الأولية المستخرجة من باطن الأرض ومصادر الطاقة المحيطة والوسط الطبيعي. [3]

---

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 17.

[2] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 357.

[3] لابري الشيخ، **الاقتصاد والمؤسسة**، طباعة الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2003، ص 197.

3- **العمل:** ويمثل ذلك النشاط الواعي الهادف في عملية الإنتاج أي استعمال أدوات الإنتاج من أجل تحويل المادة الأولية، ويرى الاشتراكيون أنه العنصر الأساسي للإنتاج أما الرأسماليون فيرون أن العنصر الأساسي للإنتاج هو رأس المال. [1]

4- **التنظيم:** هو ذلك المجموعة من العمال المنسقة والمتكاملة التي تشمل أساس التخطيط والتنظيم التوجيه والرقابة، أداة التنظيم هو تحديد الأهداف وتنسيق جهود الأشخاص من أجل الوصول إليها. [2]

المطلب الثالث: أنواع ووظائف المؤسسة الاقتصادية

للمؤسسة الاقتصادية تصنيفات وأشكال مختلفة باختلاف أراء الاقتصاديين هذا الاختلاف أدى إلى اختلاف الوظائف التي تقدمها المؤسسة وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: أنواع المؤسسات الاقتصادية

للمؤسسة الاقتصادية تصنيفات وأشكال مختلفة وفق عدة معايير :

- حسب الشكل القانوني.
- حسب طبيعة الحجم.
- حسب طبيعة الملكية
- حسب طبيعة النشاط القانوني

1- **حسب الشكل القانوني:** يرتبط الشكل القانوني للمؤسسة بطبيعة ملكيتها على اعتبار أن هذه الأخيرة هي المحدد الرئيسي لنمط القوانين، والأنظمة التي تحكم إجراءات وقواعد تسيير المؤسسة ويتم حب هذا الشكل تصنيف المؤسسات الاقتصادية إلى نوعين أساسيين هما: [3]

1-1 **المؤسسة الفردية:** وهي المؤسسة التي يمتلكها شخص واحد يعتبر رب العمل واو صاحب رأس المال أو عائلة، ويقدم هذا الشخص رأس المال المكون الأساسي لهذه المؤسسة (حصة رأس المال) بالإضافة إلى عمل الإدارة والتنظيم أحيانا. [4]

وهي تتصف ببعض الميزات التي تتمثل في:

- السهولة والتنظيم أو الإنشاء.

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 08.

[2] محمد رفيق الطيب، **مدخل للتسيير**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الجزائر، 1995، ص05

[3] أحمد طرطار، **الترشيد الاقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص15

[4] معلومات مستخرجة من قسم البحوث والمذكرات على الموقع: http//www.2dgeria.orgvd3//03/03/2019 على الساعة: 22:00

- صاحب المؤسسة هو المسؤول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة وهذا يكون حافز على العمل بكفاءة وجد ونشاط لتحقيق أكبر ربح ممكن.
- يعتبر صاحب المؤسسة هو الوحيد الذي يقوم بإدارة وتنظيم وتسيير المؤسسة واتخاذ القرار المناسب، مما يبعد الكثير من المشاكل التي تنجم عن وجود شركاء [1].
- كما يعاب على هذا النوع من المؤسسات الاقتصادية ما يلي:
- قلة رأس مالها لأن صاحب المؤسسة هو الذي يقوم بإمداد المؤسسة بالمال.
- صعوبة الحصول على القروض من المؤسسات المالية.
- قصر وجهة النظر، وضعف الخبرة لدى المالك الواحد مما يعرض المؤسسة لمشاكل فنية وإدارية.
- مسؤولية صاحب المؤسسة غير محددة فهو مسؤول عن كافة ديون المؤسسة.

2-1 **الشركات:** يمكن تعريف الشركة بأن ها:" عبارة عن المؤسسة التي تعود ملكيتها إلى خصين أو أكر يلتزم كل منهم بتقديم حصة من المال أ، من عمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذه المؤسسة من أرباح وخسائر[2].

وهي بدورها تنقسم إلى:

1-2-1 **شركة الأشخاص:** وهي الشركات التي تمتلك الشخصية المعنوية وتقوم على الاعتبار الشخصي، أو هي"عبارة عن كيانات أو تنظيمات مملوكة لشخصين أو أكثر، أو هي عبارة عن علاقة بين شخصين أو أكثر، يقومون بعمل مشترك بغية تحقيق أهداف معينة، أهمها تحقيق مستوى معين من الربح[3]، وهي تمتاز بسهولة التكوين فهي تحتاج إلى عقد بين الشركاء فقط، وكذا السهولة في تسيير وإدارة المؤسسة لوجود عدد من الشركاء، فكل يختص بمهمة معينة، ومن عيوب هذه الشركة أنها:

- حياتها معرضة للخطر نتيجة أن سحاب ووفاة أحد الشركاء.
- مسؤولية الشركاء غير محدودة.
- وجود بعض المشاكل قد يعود بالسلب على المؤسسة بسبب سوء التفاهم والتناقض في بعض القرارات بين الشركاء.

---

[1] اسماعيل عرباجي، مرجع سابق، ص12

[2] عمر صخري، مرجع سابق، ص 26-27.

[3] عبد الوهاب نصر علي، **محاسبة الشركات الأسس النظرية ومشاكل الممارسة العملية**، الجزء الأول، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2002-2003، ص 06.

في حالة حدوث منازعات أو سوء تفاهم بين الشركاء قد يؤدي هذا إلى صعوبة بيع أو التنازل عن حصة أي من الشركاءوهي تظم الشركات التالية:

أ/ **شركة التضامن:** هي شركة قانونية بين شخصان أو أكثر يشتركون معا في ملكية أحد المشروعات الأعمال بهدف تحقيق الربح، ويتقاسم الشركاء أرباح أو خسائر المشروع، كما يتقاسمون عادة مسؤوليات الإدارة أيضا.[1]

وقانونا هي الشركة التي يعدها اثنان أو أكثر بقصد الاتجار على وجه الشركة بعنوان مخصوص يكون اسما لها، ومنه يمكن استنتاج أهم خصائص شركة الأشخاص كما يلي:

-بمجرد اقتسام هؤلاء الأشخاص و الأرباح أو الخسائر أو مجرد ملكيتهم المشتركة لأصول الشركة لا يكفي لوجود شركة تضامن بل يجب أن يعمل كل منهم كوكيل عن الآخر داخل الشركة.

-أن كل شريك متضامن يكون مسؤول مسؤولية غير محدودة وتضامنية عن دين الشركة وكونه شريك سوف يكسبه صدفة التاجر. [2]

-ب/ **شركات التوصية البسيطة:** هي الشركة التي تعقد بين شريك واحد أو أكثر مسؤولون ومتضامنون وبين شريك واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال فيها وخارجون عن الإدارة ويسمون موصول [3] كما تتألف شركة التوصية البسيطة من الفئتين التاليتين من الشركاء، وشرح وجوبا أسماء الشركاء في كل منها في عقد الشركة وهما:

-**شركاء متضامنون:** هم شركاء يتساوون من الناحية القانونية في تحمل مسؤوليات والتزامات المشروع، تمتد هذه المسؤولية بالطبع إلى ممتلكاتهم الخاصة، أي أن هم مسؤولون مسؤولية تضامنية غير محدودة عن ديون الشركة ويطلق عليهم اسم الأوصية المتضامنون.

-**شركاء موصون:** هو شركاء لا يلتزمون أعباء المشروع إلا بقدر أسهامهما في رأس المال أي لا يسألون عن ديون الشركة إلا في حدود حصصهم ولا يكتسبون صفة التاجر ولا يشاركون في إدارتها.[4]

---

[1] محمد صالح الحناوي وأخرون، **مقدمة في الأعمال والمال**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، بدون طبعة، 2001، ص25.

[2] عبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص 07.

[3] السيد عبد المفضول وآخرون، **المحاسبة في الشركات**، قسم المحاسبة والمراجعة للنشر، الإسكندرية، بدون طبعة، 2003-2004، ص09.

[4] فوزي محمد سامي، **الشركات التجارية الأحكام العامة والخاصة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص152

ج/ **شركة المحاصة:** هي شركة مستقرة تنعقد بين شخص أو أكثر ويقدم كل منهم حصة مال أو عمل للقيام بعمل ما أو عدد من الأعمال قصد اقتسام الأرباح والخسائر بين الشركاء.[1]

1-2-2 شركات الأموال: هي الشركات التي لا تقوم على الاعتبار الشخصي كشركات الأشخاص، بل تقوم على الاعتبار المالي بحيث يستطيع كل شخص المساهمة في رأسمالها بمعنى أن اهتمام الشركة يوجه إلى جمع رأس المال اللازم لها دون البحث في شخصية الشريك. [2]

أ/ **الشركات ذات المسؤولية المحدودة SARL:** عرف المشرع الجزائري في المادة 564 من القانون التجاري بأن ها" تؤسس الشركة ذات المسؤولية المحدودة من شخص واحد أو عدة أشخاص لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموا من حصص.....".

فالشركة ذات المسؤولية المحدودة هي الشركة التي تتألف بين عدد من الشركاء غالبا ما يكون محددا، يسألون مسؤولية محدودة عن ديونها والتزاماتها بقدر حصصهم في رأس مالها ولا يكتسبون صفة التاجر، وتتمتع هذه الشركة بالشخصية المعنوية ولا يمكن جمع رأس مالها عن طريق الاكتتاب العام كما لا يمكن أن تقال حصص الشركاء إلا بموجب أحكام القانون.

وفي سنة 2015 من خلال قانون رقم 15-20 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 ه الموافق ل30ديسمبر سنة 2015 أدخل المشرع الجزائري بعض التعديلات في المواد القانونية التي تنظم هذه الشركة.[3]

ب/ **شركات المساهمة SPA:** عرف المشرع الجزائري شركة المساهمة في المادة 592 من القانون التجاري الجزائري بأن ها" شركة المساهمة هي الشركة التي ينقسم رأسمالها أسهم وتتكون من شركاء لا يتحملون الخسائر إلا بقدر حصتهم، ولا يمكن أن يقل عدد الشركاء عن سبعة. [4]

ج/ **شركات التوصية بالأسهم SCA:** تنص المادة 715 من القانون التجاري المعدل والمتم بالمرسوم التشريعي 93/08 على أنه" تأسس شركة التوصية بالأسهم التي يكون رأسمالها مقسم إلى أسهم بين شريك متضامن أو أكثر له صفة التاجر ومسؤول دائم عن ديون الشركة وشركاء موصون لهم صفة المساهمين ولا يتحملون الخسائر إلا بما يعادل حصصهم.

---

[1] معلومات مستخرجة من الموقع: www. Tribunaldz.com forum بتاريخ 2019/04/22 على الساعة 12:10

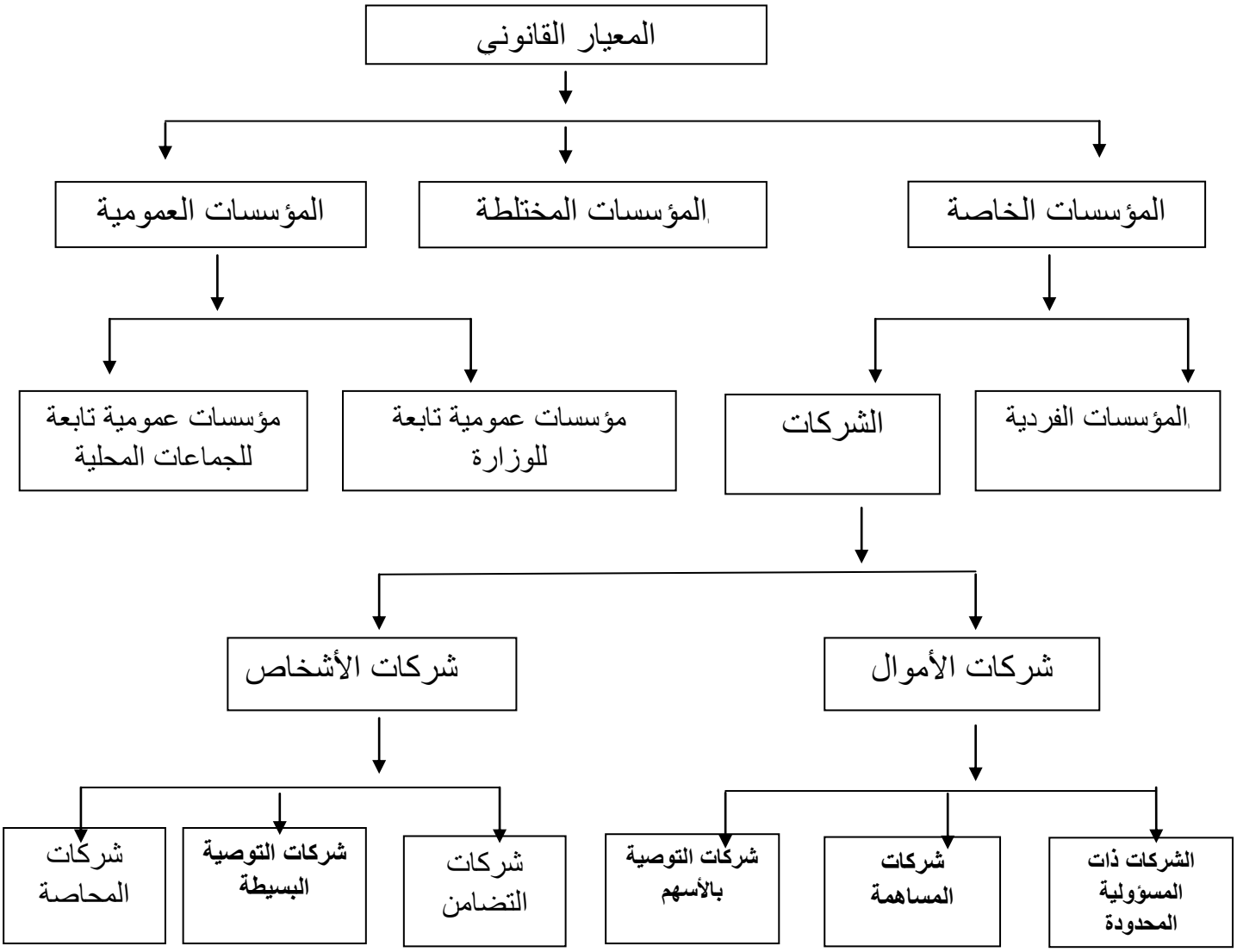
[2] عزيز الهيكلي، **الشركات التجارية**، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1990، ص 213

[3] مقال نشر في مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة لـــــ: دربال سهام، من جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، العدد 23، ص .27

[4] بتاريخ: 2019/03/15 على الساعة 20:38 WWW. Droits – dz.comمعلومات مستخرجة من الموقع:

- لا يمكن أن يكون عدد الشركاء الموصين أقل من ثلاثة ولا يذكر اسمهم في اسم الشركة.
- تطبق القواعد المختلفة بشركات التوصية البسيطة وشركا المساهمة باستثناء المواد 610 و 573.

الشكل رقم (01): تصنيف المؤسسات حسب المعيار القانوني



المصدر: من إعداد الطالبتين.

2-1 **المؤسسات العمومية:** هي مؤسسات يكون رأسمالها تابع للدولة بكامله، ولا يحق للمسؤولين بيعها أو التصرف فيها إلا بموافقة الدولة حيث أن رأسمالها 100% ملك للدولة أو الجماعات المحلية وعليه تقسم هذه المؤسسات إلى:

1-2-1 **مؤسسات عمومية تابعة للوزارة:** تسمى بالمؤسسات الوطنية تكون أحجامها عموما كبيرة، تسير مركزيا من طرف الوزارة التي أنشأتها اعتمادا على مسؤول تعينه للقيام بذلك على أن يقدم تقارير دورية للجهة الوصية عن نشاطها.

1-2-2 **مؤسسات عمومية تابعة للجماعات المحلية:** تنشأ من طرف البلدية أو الولاية أو تكون مشتركة فيما بينها وتخضع في إدارتها الجهة التي أنشأتها وغالبا ما تكون متوسطة لا صغيرة الحجم.

1-3 **المؤسسات المختلطة:** تنشأ بين طرفين هما الدولة والقطاع الخاص ويتم إنشاؤها بالاتفاق بين الطرفين على القيام بمشروع اقتصادي معين يساهم الطرفين برأس المال وغالبا ما تكون نسبة مساهمة الدولة هي الأكبر 51% كحد أدنى وهذا حتى تكون لها الأغلبية دوما والأحقية في اتخاذ القرارات المتعلقة بنشاط المؤسسة وذلك حفاظا وضمانا للصالح الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي الذي قد يتأثر في حالة ما إذا كانت نسبة مساهمة الشريك الخاص هي الأكبر[1].

2- **تصنيف المؤسسات حسب طبيعة الحجم:**

يعتمد تصنيف المؤسسات حسب هذا المعيار على عدة معايير فالبعض يصنفها بناءا على حجم الأرض أو رأس المال أو المحل وغيرها من المعايير ويعتبر التصنيف حسب معيار عدد العمال هو المؤشر الأكثر استعمالا وبناءا على هذا المعيار يمكن تصنيف المؤسسات كما يلي:

1-3 **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تعرف المؤسسات المتوسطة كل المؤسسات التي يعمل بها مابين 50 إلى 250 عامل، ورقم أعمالها لا يقل عن 200 مليون دج ولا يتجاوز 2 مليار دينار جزائري[2].

فحين تعرف المؤسسات الصغيرة بأنها المؤسسات التي يشتغل بها ما بين 10 إلى 49 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دج أو لا يتجاوز إجمالي أصول ميزانيتها السنوي 10 ملاين دج[3].

2-2 **المؤسسات الكبيرة:** لها دور كبير في الاقتصاد الرأسمالي من خلال ما تقدمه سواء على المستوى الوطني أو على مستوى السوق الدولي في شكل فروع وهي مؤسسات ذات استعمال واسع لليد العاملة، حيث أن عدد عمالها يتجاوز 500 عامل[4].

---

[1] زواوي فضيلة، **تمويل المؤسسات الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر**، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز، مذكرة ماجستير، جامعة أحمد بن بوقرة، بومرداس، 2009، ص09.

[2] استنادا إلى المادة رقم 05 من القانون التجاري رقم 18/01.

[3] استنادا إلى المادة رقم 06 من القانون التجاري رقم18/01

[4] استنادا إلى المادة رقم 07 من القانون التجاري رقم18/01

3- تصنيف المؤسسات حسب المعيار الاقتصادي:

وفق هذا المعيار تصنف المؤسسات إلى ثلاثة أنواع نذكرها في ما يلي:

3-1 **المؤسسات الفلاحية:** هي كل المؤسسات الاقتصادية التي يرتبط نشاطها بالأرض، أي بالمواد الطبيعية القابلة للاستهلاك في صورتها الأولية أو القريبة منه وعليه فإن كل المؤسسات المتعلق نشاطها الإنتاجي بالزراعة أو الصيد البحري وتربية المواشي تعتبره مؤسسات اقتصادية فلاحية.

3-2 **المؤسسات الصناعية:** تعتبر تلك المؤسسات التي ينحصر نشاطها الإنتاجي في تحويل الموارد بغرض جعلها صالحة للاستهلاك أو القدرة على تحقيق الإشباع، وتنقسم المؤسسات الصناعية عموما إلى مؤسسات الصناعة الخفيفة التي ينصب نشاطها عموما في الإنتاج الاستهلاكي ومؤسسات الصناعات المصنعة والثقيلة التي ينصب نشاطها في إنتاج وسائل الإنتاج.

3-3 **المؤسسات الخدماتية:** وهي المؤسسات التي تنشط في مجال التجارة والتعليم والنقل والصحة وأنشطة مختلف المؤسسات المالية والنقدية، وتعتبر مؤسسات ذات أهمية بالغة كما يعتبر وجودها ومدى تطورها من حيث نوعية وجودة منتجاتها عاملا أساسيا لقيام المؤسسات سابقة الذكر[1] .

الفرع الثاني: وظائف المؤسسة الاقتصادية

تتمثل أهم وظائف المؤسسة الاقتصادية فيما يلي:

1- الوظيفة الإدارية:

تضمن المؤسسة نجاحها بعد تحديد أهدافها بدقة والقيام بتنسيق كل جهودها لخدمة هذه الأهداف المحددة.

فالمؤسسة ما هي في الواقع إلا مجموعة من العناصر البشرية والمادية وازدهارها يتوقف بالدرجة الأولى على التبادلات بين عناصرها وتنظيمها وتنسيقها.[2]

تتمثل عموما هاته الوظيفة في التخطيط، التنظيم، القيادة، والرقابة .

2- وظيفة التموين:

هي إمداد المؤسسة بالبضائع والمواد الأولية والمنتجات الضرورية بالنوعية والكمية والوقت المناسب وبأقل تكلفة ممكنة.

---

[1] أحمد طارطار، مرجع سابق، ص.16

[2] محمد سعيد أوكيل، **وظائف ونشاطات المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص.03

كما يراها البعض على أنها الوظيفة المسؤولة عن تلبية احتياجات المؤسسات بكافة المستلزمات، وتشمل نشاط الشراء وتسيير المخزونات.

3- الوظيفة المالية:

تعتبر الوظيفة المالية من الوظائف الحيوية التي لا يمكن الاستغناء عنها في المؤسسة، فلا يمكن لأي مؤسسة أن تقوم بنشاطها من إنتاج أو تسويق أو غيرها من الوظائف دون توافر الأموال اللازمة لتمويل أوجه النشاط المختلفة و أوجه الإنفاق المتنوعة، فالأموال ضرورية لدفع المرتبات والأجور، وشراء المواد الخام والمهمات، وتجهيزات المؤسسة بالآلات والمعدات اللازمة، والحصول على الأراضي والمباني المطلوبة...إلخ. ومن ثم نجد الكثير من الكتاب يشبه الإدارة المالية بالقلب الذي ينظم حركة الأموال، ويشبه المال بالدم اللازم للحياة. ويمكن حصر الموارد المالية للمؤسسة فيما يلي:

- التمويل الذاتي – ديون طويلة الأجل
- رأس المال – ديون قصيرة الأجل
- الاعتماد الإيجاري

4- وظيفة الإنتاج:

نعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف في المؤسسات المختلفة وهي تتعلق بخلق المنافع الشكلية للمواد والخدمات بتحويلها إلى سلع يمكن أن تشبع حاجات ورغبات المستهلكين، وتنطوي هذه الوظيفة القيام بالأنشطة التالية:[1]

4-1 تحديد موقع المصنع.

4-2 تصميم العمليات الإنتاجية وتحديد الماكينات والعدد والأدوات وطرق تشغيلها

4-3 تحديد طرقة ترتيب الآلات وعناصر الإنتاج الأخرى بما يناسب طبيعة العملية الإنتاجية

4-4 تصميم المواصفات الفنية للمنتوج من حيث الشكل والطبيعة والخصائص التي يجب أن يتميز بها

4-5 تخطيط وتنفيذ العملية الإنتاجية

4-6 مراقبة جودة المنتجات.

4-7 وضع برامج للصيانة الدورية والطارئة.

4-8 تحديد وسائل النقل الداخلي للمواد والأجزاء والمنتجات.

[1] معلومات مستخرجة من الموقع: www.fas9l.com بتاريخ: 2019/03/08 على الساعة: 15:45.

4-9 تحديد وقت وكمية شراء وتخزين المواد الخام والمعدات والمنتجات النهائية

4-10 تحسين طرق العمل . [1]

5- التسويق:

تنطوي هذه الوظيفة على كل الأنشطة التي تبذل هن إخراج السلع من مراكز استعمالها أو استهلاكها نظرا لحيوية هذه الوظيفة اعتبرت المحور الرئيسي في المؤسسات الأعمال وتنطوي بدورها على وظائف عامة مل البيع، نقل الآخرين ...إلخ.

حيث تتعلق وظيفة البيع بتحويل ملكية السلع والخدمات من المنتوج إلى المستهلكين أما وظيفة النقل فتعمل على خلق المنفعة المكانية للسلع، فيما تعمل وظيفة التخزين على خلق المنفعة الزمانية. [2]

6- وظيفة الموارد البشرية:

يتوقف نجاح أي مؤسسة إلى حد كبير على مد فعالية العاملين في أدائهم لأعمالهم، تتوقف هذه الفعالية بدورها غلى مهارة العاملين، رضاهم وحماسهم، وتعاونهم، وتتأثر مثل هذه العوامل السابقة بأعمال الديرين وتصرفاتهم ومن ثم فإن الأنشطة الإدارية التي

تعترف بالعلاقات الإنسانية و بأهمية العنصر الإنساني في العمليات اليومية للمؤسسة وتعتبر من المسائل التي لا يمكن تجاهلها أو التقليل من شأنها وأهميتها. [3]

[1] من نفس الموقع السابق، www. fas9l.com 2019/03/08 على الساعة: 18:10.

[2] جميل أحمد توفيق، **إدارة الأعمال**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1986، ص 30.

[3] عبد الغفور يونس، **تنظيم وإدارة الأعمال**، دار النهضة العربية، لبنان، 1970، ص 670.

المبحث الثاني: الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية

تعتبر الوظيفة المالية من أهم وظائف المؤسسة، فلا يمكن لأي مؤسسة أن تقوم بنشاطها من إنتاج أو تسويق أو غيرها من وظائف المؤسسة، دون توافر الأموال اللازمة لتمويل أوجه النشاط المختلفة، وأوجه الإنفاق المتنوعة، لذا لا بد من التعريف بالوظيفة المالية، وخصائصها، وكذا أهميتها وأهدافها.

المطلب الأول: مفهوم الوظيفة المالية وخصائصها

من خلال هذا المطلب سوف نبرز عدة جوانب للوظيفة المالية سنتطرق اليها فيمايلي:

الفرع الأول: تعريف الوظيفة المالية

لا يمكن إعطاء تعريف شامل ومحدد للوظيفة المالية بسبب التغيرات التي تحصل في نشاط المؤسسات الاقتصادية وكذا التكنولوجيا المستعملة التي هي في تغير مستمر، لهذا لا نجد تعريف واحد وشامل بل تعددت التعاريف، فهناك من يطلق عليها الإدارة المالية والبعض الآخر يطلق عليها الوظيفة المالية التي سيتم التركيز عليها في هذا البحث، ومنه يمكن إعطاء بعض التعاريف الخاصة بالوظيفة المالية من خلال تعريف كل من الوظيفة والمال ثم الوظيفة المالية كما يلي:

1- **الوظيفة:** هي عبارة عن مجموعة من الواجبات والمسؤوليات التي يكلف بها شخص معين يمنح له قدر من السلطات التي تمكنه من القيام بتلك الواجبات والمسؤوليات[1].

وأيضا تعرف بأنها" مجموعة الأنشطة أو العمليات الكبرى التي تقوم بها المؤسسة أثناء عملية الاستغلال والتي يتوجب على العاملين بالمؤسسة أدائها أو تلك الأعمال الواجب تنفيذها بواسطة آلة أو جهاز معين[2].

2- **المال:** هو ما له قيمة يباع بها، ولا تزول ماليته (قيمته) إلا بترك الناس كلهم له، فلو ترك بعض الناس مبنى قديم فلا زال يعتبر مالا، لأنه لا يمكن الانتفاع به من أناس آخرين وله قيمة لديهم [3].

ومنه للوظيفة المالية عدة تعاريف نذكر منها:

- **التعريف الأول:** " هي تلك الوظيفة التي تهتم بالنقدية، ونظرا لأنه كل عملية تجارية بالتقريب تنطوي على نقدية مباشرة أو غير مباشرة، فإن الوظيفة المالية تختص بكل شيء يحدث في المؤسسة[4].

---

[1] عبد القادر موزاوي، **دور إدارة الموارد البشرية في الرفع من أداء الوظيفة التسويقية داخل المؤسسة، دراسة حالة مجمع صيدال**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة المدية، 2012، ص 56 .

[2] معلومات www.onefdoedu dz/cours 2as/…/f236 management3-102pdf التاريخ2019/03/02. على الساعة: 14:20. مستخرجة من الموقع:

[3] حجاج المهدي، تحليل **أثر الاهتلاك على الهيكلة المالية في المؤسسة الاقتصادية**، دراسة مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال موبيليس، مذكرة ماجستير غير منشورة، في علوم التسيير، معهد العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2007، 2008، ص06.

[4] جميل أحمد توفيق، **أساسيات الإدارة والمالية**، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة نشر ص.19

- **التعريف الثاني:** " هي النشاط الإداري أو الوظيفة الإدارية التي تتعلق بتنظيم حركة الأموال اللازمة لتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة عالية، والوفاء بالتزاماته المستحقة في المواعيد المحددة. [1]
- **التعريف الثالث:** "هي مجموعة المهام والعمليات التي تسعى في مجموعها إلى البحث عن الأموال في مصادرها الممكنة بالنسبة للمؤسسة وفي إطار محيطها المالي، بعد تحديد الحاجات التي تريدها من الأموال من خلال برامجها وخططها الاستثمارية، وكذا برامج تمويلها وحاجاتها اليومية وعند تحديد الحاجات ودراسة الإمكانيات للحصول على الأموال، تأت العملية الثالثة وهي اتخاذ القرار باختيار أحسن الحاجات ودراسة الإمكانيات التي تسمح لها بتحقيق خططها ونشاطها بشكل عادي والوصول إلى أهدافها في جوانب الإنتاج والتوزيع والنتائج أو الأرباح حسب الظروف المحيطة بها وعلاقتها مع المتعاملين مع الأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن ودوره في ذلك. [2]
- **التعريف الرابع:** "هي مجموعة من مفاهيم و الأدوات التي يستخدمها المشروع لاستثمار الأموال بكفاءة لتعظيم قيمة المشروع، و بأن يؤدي إلى تحقيق هدف البقاء والنمو والاسمرار وتحقيق أعلى ربح ممكن بأقل التكاليف، سواء عند تحديد مصادر الأموال أو عند القيام باستثمار هذه المصادر. [3]

من التعاريف السابقة للوظيفة المالية يمكن القول أن التعريف الأول تكلم عن دور الوظيفة المالية فيما يتعلق بالاهتمام بالنقدية، أما التعريف الثاني فقد تطرق إلى تنظيم حركة الأموال، أي حسن استخدامها لتحقيق أهداف المؤسسة. وكذا قدرتها على سداد الديون، وفيما يخص التعاريف الأخرى فإن التعريف الثالث و التعريف الأكثر شمولية من التعاريف الأخرى لأنه تحدث عن العمليات والمهام التي تقوم بها الوظيفة المالية من خلال تحديد برامجها وخططها الاستثمارية ومصادر تمويلها وذلك من أجل تحقيق أهداف المؤسسة أو صاحب المشروع ومنه يمكن استخلاص التعريف التالي:

- **الوظيفة المالية:** هي عبارة عن مجموعة من الأدوات أو الملاك أو المدراء الماليون التي تتمثل في تحقيق لأقصى ربح ممكن بأقل الخسائر (المخاطر) ممكنة، وذلك بتنويع استثماراتها لتقليل المخاطر كما تقوم بعدة أدوار كالتخطيط المالي، التنبؤ المالي، إدارة الموجودات بالإضافة إلى الرقابة المالية.

---

[1] كنجو عبود كنجو، ابراعيم وهبي فهد، **الادارة المالية**، دار المنير للنشر، الطبعة لأولى 1997، ص 28

[2] زينة قمري، مداخلة بعنوان "**واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية بسكيكدة ودورها في اتخاذ القرار**"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة1955/08/20، سكيكدة، منشورة على الموقع30/02/2019 http//www.djelfa.info/vd/showthread على الساعة : 17:45.

[3] دريد كامل آل شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، دار المسيرة للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص30 .

ومن الأمور أو العناصر المهمة والضرورية التي يجب أن تأخذها في الحسبان الوظيفة المالية هي المعرفة وحجم الأموال التي تريد استثمارها في الموجودات (الأصول) وكذا معرفة هيكل المطلوبات (الخصوم) والهيكل المالي للمؤسسة.

الفرع الثاني: خصائص الوظيفة المالية

إن تعدد التعاريف الخاصة بالوظيفة المالية جعلها تتميز بالعديد من الخصائص أهمها:

– لأنها تتغلغل في جميع أوجه النشاط، فلا يمكن أن تتصور أي نشاط تقوم به أي إدارة من إدارات المؤسسة أو أقسامها بمعزل عن النواحي فكل قرار أحد جوانبه المالي.

– بعض القرارات المالية قرارات مصيرية فمثلا عندما تقرر المؤسسة عقد قرض طويل الأجل وترهن موجوداتها لضمان ذلك القرض، فهي إن لم تستطع خدمة هذا القرض (بدفع الفوائد والأقساط المستحقة) فإن وجود ما سيتعرض للزوال. إن نتائج بعض القرارات المالية لا تظهر مبكرا، عادة تستغرق فترة زمنية طويلة مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت القرارات خاطئة بصيغة أخرى هناك بعض القرارات المالية اعتبر قرارات إستراتيجية.

لذا أصبح من الضروري استخدام وسائل وأساليب يتم بموجبها التخطيط والرقابة، وتقييم الأداء للمستويات الإدارية المختلفة والمسؤوليات المترتبة عنها في حدود السلطات المخولة لها، إذ أن الرقابة وتقييم الأداء يتطلبان وضع خطة مسبقة لفترة مستقبلية محددة يتم على أساسها متابعة تنفيذ البرامج التشغيلية واتخاذ الإجراءات التصحيحية كلما تطلب الأمر ذلك[1].

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الوظيفة المالية

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهمية الوظيفة المالية وأهدافها التي تولي لها المؤسسة اهتمام كبير وتحرص على تحقيقها في المدى القريب والبعيد.

الفرع الأول: أهمية الوظيفة المالية

تظهر أهمية الوظيفة المالية بالنسبة للمؤسسة في تغطية احتياجاتها المالية، فالوظيفة المالية تسهر على اختيار المزيج المالي الأمثل ، من أموال خاصة أو تمويل ذاتي وديون بمختلف استحقاقاتها، والذي يحقق لها أحسن مردود وبتكاليف اقل ما يمكن وتظهر أهميتها كذلك في عملية تنفيذ البرامج المالية حيث تقوم الوظيفة المالية بمتابعتها بعد تحديد وتوزيع مسؤولية استعمال الأموال، وتوجيهها توجيها عقلانيا والحرص على أن

[1] رمضان زكي، **أساسيات الإدارة المالية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الرابعة، 1996، ص .128

تتم العمليات المالية ضمن الخطوط المسطرة لها سابقا في الخطة العملية في البرامج الذي يوزع فترات السنة في كل موازنات لتغطية مختلف الحاجات من الأموال وفي نهاية كل فترة تتم مراقبة البرامج المنفذة للمقارنة بين ما نفذ مع ما كان مبرمجا ومخططا له مسبقا. [1]

وتتركز أهمية الوظيفة المالية في الموازنة بين المحافظة على استمرار وجود التمويل اللازم لقيام المؤسسة بنشاطها وبرامجها المنسجمة مع أهدافها، وكذا يختلف الدور الذي تؤديه من المؤسسة لأخرى حسب أهداف هذه الأخيرة والظروف الاقتصادية والطريقة التي تعمل به (أي من حيث الإدارة) فقد تسير من طرف صاحب المؤسسة (المالك) في حالة مؤسسة صغيرة أما في حالة مؤسسة كبيرة تسير من قبل شخص يدعى المدير المالي، وبالتالي تتركز مهمة الوظيفة المالية في البحث عن الأموال بالكمية المناسبة وبالتكلفة الملائمة وفي الوقت المناسب وإنفاقها بالطريقة المثلى لتحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية.[2]

الفرع الثاني: أهداف الوظيفة المالية

تسعى الوظيفة المالية إلى تحقيق أهداف تابعة من الأهداف الإستراتيجية للإدارة العليا للمؤسسات وقد تكون هذه الأهداف تقليدية نشأت بنشوء المؤسسة، أو أهداف تتبع عادة من النوازع الذاتية لمؤسسي المؤسسة والهادفة لتحقيق منافع شخصية.

كما أنها تكون متطورة متماشية مع التطورات الحاصلة في المؤسسة لتتماشى مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويمكن إبراز هذه الأهداف كما يلي: [3]

1- **دراسة الحاجة المالية المرتبطة بنشاط المؤسسة:** طبقا لخطتها الإستراتيجية والعملية مختلف الأنشطة التي سوف تتفق عليها وزمن تنفيذها.

2- **دراسة الإمكانيات المتوفرة أمام المؤسسة للحصول على الأموال المطلوبة:** بحيث تعمل على المقارنة بين مختلف الاختيارات الممكنة، واقتراح أحسنها مردودية أي أقلها تكلفة للمؤسسة، وهنا تراعى فيه مختلف طرق التمويل والعوامل المؤثرة فيها من خلال ما توفره السوق النقدية والسوق المالية، وما تحققه من مردودية في ظروفها الحالية والمستقبلية ووضعيتها المالية.

---

[1] محمد كنفوش، **الوظيفة المالية في المؤسس الاقتصادية**، مذكرة الماجستير في غدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005، ص04.

[2] يوسف سليم النباض، **تقييم أداء الإدارة المالية في المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة والجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص31.

[3] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 264

3- **اختيار أحسن طرق التمويل:** حيث تكون عادة في شكل مزيج بين مختلف المصادر وتحقق أحسن مردودية مالية.

4- **هدف تعظيم الربح:** إن هدف مالية المؤسسة هو تعظيم الربح، ولكن الإشكالية هنا هي في تحديد نوعية الربح المراد تعظيمه، الربح الكلي أو الربح في السهم.

يعتقد الكثيرون أن تعظيم الربح الكلي بنفس الدرجة الأهمية مع تعظيم الربح في السهم ذلك أن المؤسسة بإمكانها زيادة إجمالي الأرباح من خلال إصدار أسهم جديدة إلا أ، هذا الاعتقاد لا يخلوا من النقائص أنه هدف قصير الأجل، فالمؤسسة بإمكانها أن تزيد من أرباحها وذلك مثلا بتخفيض مصاريف البحث والتطوير ولكن هذه الزيادة تبقى ظاهرة مؤقتة فانخفاض مصاريف البحث والتطوير سيؤثر على النوعية فتصبح السلع غير مطلوبة وبالنتيجة ينخفض سعر السهم وهكذا نرى أن مبدأ تعظيم الربح لم يأتي وفقا لاعتبار هذا النوع من المخاطر لأنه: [1]

- يتجاهل القيمة الزمنية للنقود .
- هذا المبدأ لا يولي أهمية بسياسة توزيع الأرباح على المساهمين، حيث نستعمل التمويل الذاتي لزيادة ربحية الأسهم من خلال شراء سندات الخزينة، وهو ما لا يرضى المساهمين، وهم من استثمروا أمواله التي تعود عليهم بنواتج مالية وليس العكس.

5- **هدف تعظيم الثروة:** ويقصد به تحقيق أكبر عائد من الاستثمارات حيث يحصل المساهم على عائد شكل أرباح موزعة أو زيادة في سعر السهم في السوق.

ولهذا للهدف خصائص عديدة تجعل منه أسمى من هدف تعظيم الربح بحيث يأخذ بعين الاعتبار اهتمام ملاك الأسهم بالتوزيعات النقدية التي يحصلون عليها بغض النظر على حجمها وعليه فالمعرفة بسياسة التوزيع تؤثر على قيمة السهم السوقية، فكلما زادت هذه الأخيرة تؤدي إلى زيادة ثروة المساهم.

-كما أن هدف تعظيم الثروة يعمل على زيادة القيمة الحالية لاستثمارات المساهمين من خلال الاستثمار في المشاريع التي تزيد من القيمة السوقية للأسهم أي أن هدف طويل الأجل يأخذ في حساب العائد المنتظر من هذا المشروع وكذلك الخطر المترتب عنه حيث أنه كلما كانت درجة المخاطرة كبيرة كلما توقع المستثمر الحصول على ربح أكبر والعكس صحيح، وهذا لأن الاستثمارات التي تمتاز بدرجة من مخاطرة كبيرة تخضع لمعدل خصم كبير، ومن هذه الأهداف وغيرها نلاحظ أن الوظيفة المالية تسهم على الاستعمال الجيد

[1] عبد الغفار حنفي، **الإدارة المالية المعاصرة**، مدخل اتخاذ القرار، الدار الجامعية، مطابع الأمل، بيروت، 1990، ص 26.

لإمكانيات المؤسسة ليس فقط أثناء تنفيذ الخطط والبرامج، بل حتى عند إعدادها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تحقيق المردودية المالية بمدى قدرتها على التحكم في الجانب المالي، ع التنسيق مع مختلف الوظائف الأخرى مثل الشراء، التخزين، والإنتاج، والموارد البشرية وغيرها وتحديد المسؤوليات على المصاريف والإيرادات فيها.

المطلب الثالث: مكانة الوظيفة المالية في الهيكل التنظيمي وعلاقتها بالوظائف الأخرى

للوظيفة المالية مكانة في الهيكل التنظيمي كما لها علاقة بالوظائف الأخرى سنوضحها في هذا المطلب.

الفرع الأول: مكانة الوظيفة المالية في الهيكل التنظيمي

الوظيفة المالية توجد في جميع المشروعات بغض النظر عن حجمها أو طبيعتها، والطرق التي تتبعها المنشآت المختلفة في تنظيم الوظيفة المالية وتختلف اختلافا ملحوظا، ففي المشروعات الصغيرة، نجد أن صاحب المشروع أو مديره هو المسؤول الوحيد عن الإنتاج والتسويق والتمويل وأحيانا عن المزيج من الوظائف الأخرى، أما في المنشآت المتوسطة والكبيرة، فعادة ما توجد إدارة مستقلة تتولى الشؤون المالية ويطلق على هذه الإدارة اسم الإدارة المالية، كما يطلق على رئيسها عادة اسم المدير المالي[1].

وينبغي على المدير المالي أن يكون قريبا من متخذي القرارات النهائية في الميدان المالي وذلك للمساهم مساهمة فعالة في عملية الوصول إلى قرارات سليمة في كثير من الأموال التي تتعلق بالوظائف الأخرى للمشروع.

ومما سبق تتضح أهمية الوظيفة المالية وذلك لأن معظم الأهداف والسياسيات والقرارات التي تتعلق والعمليات الإنتاجية والتسويقية يستحيل النظر إليها بمعزل عن الاعتبارات المالية[2].

تعتبر الوظيفة المالية عملية تكميلية ذات صلة وثيقة بغيرها من الوظائف داخل المؤسسة، لذا تتلخص مهام القائم بالوظيفة المالية في:

1- القيام بالتخطيط المال للتعرف على ما سوف تكون عليه الأوضاع في المستقبل وذلك قبل اتخاذ أي قرار.

2- دراسة المشاريع الاستثمارية وتحديد درجة المخاطرة ودراسة المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة.

3- تحليل ومتابعة المشاريع المراكز المالية لعملا المؤسسة، حتى يتم تحصيل مستحقاتها بسهولة.

[1] جميل أحمد توفيق، **أساسيات الادارة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، بدون طبعة، ص 32

[2] جميل أحمد توفيق، مرجع سبق ذكره، ص .33

4- تحقيق التمويل المستمر للوظائف الأخرى حتى يتم تحصيل مستحقاتها بسهولة.

5- تحقيق التمويل المستمر للوظائف حتى تتمكن هذه الأخيرة من متابعة نشاطها.

6- اختيار المزيج المالي الملائم من تمويل ذاتي أو ديون الذي يحقق أحسن مردود للمؤسسة بأقل تكلفة.

7- تسجيل الوقائع المالية والمحاسبة اعتمادا على المحاسبة التي تعد هرع من فروع الوظيفة المالية والقيام بالرقابة المالية للحكم على مدى ملائمة القرارات التي يتم اتخاذها بالفعل. [1]

الفرع الثاني: علاقة الوظيفة المالية بالوظائف الأخرى

1- المحاسبة والوظيفة المالية:

هناك العديد ممن يخلطون بين هاتين الوظيفتين بسبب استخدام نفس المصطلحات ونفس القوائم المالية حين تناولها وبالتالي لا يجدون فارقا بينهما.

ولكن الصحيح هو أن المحاسبة تعني القيام بعمليات الجرد وتسيير التغيرات المالية للمؤسسة [2] أي تقوم بعملية جمع البيانات، في حين تهتم الوظيفة المالية بتحليل البيانات إلى غاية اتخاذ القرار فالمحاسب يتولى إعداد الميزانيات وقوائم الدخل، أما المدير المالي فيركز على التدفقات النقدية وعلى المعلومات المحاسبية التاريخية عند اتخاذ قراراته في إدارة الموجودات والاستثمار وهناك اختلافين أساسيين بين الوظيفة المالية والمحاسبة من خلال طريقة المعالجة وعملية اتخاذ القرار ويمكن توضيح ذلك كما يلي: [3]

-إن الوظيفة الأساسية للمحاسبة هي إعطاء بيانات تساعد في قياس أداء المؤسسة الاقتصادية ومستوى ربحيتها ويظهر الاختلاف بين المحاسب والمدير المالي من خلال معالجة الإيرادات والنفقات.

-فالمحاسب يعتمد على المبادئ المحابية المعروفة لإعداد القوائم المالية مثل مبدأ الاستحقاقية في التسجيل أن يقوم بتسجيل الإيرادات، والنفقات سواء كانت نقدية أو آجلة.

-أما بالنسبة للمدير المالي يهتم بالمحافظة على قدرة المؤسسة على تسديد ما عليها م ديون ولهذا فهو يعمل على توفير التمويل اللازم لأداء هذه الالتزامات وكذا الحصول على الأصول المتداولة والثابتة التي تساعد على تحقيق الأهداف، وبالتالي يقوم المدير المالي بتسجيل الإيرادات والنفقات لحظة حدوثها وعرفة وت حدوث العجز النقدي الذي يمكنه من التخطيط المسبق للحصول على الأموال وقت الحاجة وبالكمية

---

[1] حنفي عبد الغفار، **الإدارة المالية**، مكتبة الشعاع، مصر، الطبعة الأولى، 2000، ص 20.

[2] بن عيسى محمد المهدي، **ثقافة المؤسسة، دراسة ميدانية للمؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائر حالة بايب غاز pipgaz**، غرداية، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2005، ص 148.

[3] حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 39.

المطلوبة، وان عمل المحاسبة يرتكز على جمع البيانات المحاسبية وعرضها في الحسابات الختامية هي حين يهتم المدير المالي بتحليل تلك الحسابات و تفسير النتائج المتوصل إليها للقيام باتخاذ القرارات المناسبة.

2- علم الاقتصاد والوظيفة المالية:

يعتبر علم الاقتصاد من العلوم ذات الصلة الوثيقة بالوظيفة المالية لأن هذه الأخيرة تعتمد اعتمادا كثيرا على النظرية الاقتصادية بشقيها الكلي والجزئي، فعلوم الاقتصاد الكلي يعطي المدير المالي خلفية جيدة لمراقبة التطورات التحصل في أسعار الفائدة وكمية رؤوس الأموال المتاحة في السوق.

بل والتنبؤ باحتياجاتها في المستقبل وذلك من أجل وضع خطط للاستثمار من حيث الكمية والتوقيت وطريقة التمويل المناسبة.

أما الاقتصاد الجزئي فهو يساعد كذلك المدير المالي على تبني خطط ونماذج على درجة عالية من الكفاءة ليتمكن من عمل التخطيط المالي على نطاق المؤسسة[1].

3- علم التسويق والإنتاج والوظيفة المالية:

فلكل من التسويق والإنتاج والأساليب الكمية علاقة متينة بالوظيفة المالية من خلال إنتاج سلعة جديدة، هذا يتطلب أموال طائلة لإنتاجها، فعلى المدير المالي أن يأخذ في الحسبان أثر تطوير المنتج الجديد وتسويقه لأن هاتين العمليتين تحتجان إلى تمويل كبير، ومن ثم فإنهما يؤثران في التدفقات النقدية للمؤسسة، بالإضافة إلى تغيير أساليب الإنتاج إلى استخدام آلات جديدة هذا من جهة ومن جهة أخرى يتطلب تقدير هذه الاحتياجات وتمويلها، كما أن أدوات التحليل الكمية هي أدوات مساعدة للوظيفة المالية في اتخاذ قرارات معقدة كالبرمجة الخطية والمحاكاة وغيرها[2].

4- علم الإحصاء والوظيفة المالية:

يرتبط علم الإحصاء بالوظيفة المالية ارتباطا وثيقا وذلك لاستخدامها المعطيات الإحصائية وقوانين الإحصاء كالانحراف المعياري، وعاملات الارتباط والمتوسط الحسابي وغيرها، والتي تعتمد عليها الوظيفة المالية في عملية اتخاذ القرارات المناسبة[3].

---

[1] محمد يونس فان، هشام صالح غرايبية، **الإدارة المالية**، مركز الكتب الأردني للنشر، الأردن، 1995، ص 16.

[2] مفلح محمد عقل، **مقدمة الإدارة المالية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص 42.

[3] عبد الستار مصطفى الصياح، سعود جايد العلوي، **الإدارة المالية**، أطر النظرية وحالات علمية، دار النشر، عمان، الطبعة الأولى، 2003، ص 17

5- علم الحاسب والوظيفة المالية:

مع التطورات الحاصلة التزم استعمال التكنولوجيا الحديثة ولهذا تم استخدام وسائل الإعلام الآلي كالحاسوب الاليكتروني الذي أصبح يعتمد عليه كثيرا في معرفة التدفقات النقدية بشكل يومي وهو ما ساعد المدير المالي على اتخاذ القرارات بشكل أسرع وأدق[1].

6- العلوم السلوكية والوظيفة المالية:

هناك ارتباط وثيق الصلة بين الوظيفة المالية وعلوم الاجتماع، علم النفس، لأن المؤسسة عادة ما تتكون من مجموعة عوامل اقتصادية تعمل بشكل منسق لغرض إنتاج أو خلق منفعة اقتصادية ومن بين هذه العوامل الاقتصادية يوجد المورد البشري الذي يعتبر عنصر مهم في إدارة الوظيفة المالية من خلال امتلاكه لشخصية تميزه عن الآخرين، لأن الشخص الذي يسير الأموال يجب أن يتحلى بدرجة عالية من الفطنة والذكاء وكذلك يتمتع بأخلاق ولباقة ولياقة جيدة تمكنه من إدارة واستغلال هذه الأموال بطريقة ملائمة.

وعليه فإن الوظيفة المالية يجب أن تعمل على توفير مناخ اجتماعي ملائم للعامل في المؤسسة بشتى الطرق والإمكانيات المتاحة لغرض جعل الموارد البشرية في المؤسسة يشعرون بالرضا على المؤسسة مما يؤدي هذا إلى زيادة إنتاجية المؤسسة وزيادة أرباحها بشكل غير مباشر[2] .

[1] محمد يونس خان، هشام صالح غرايبية، مرجع سابق، ص 16

[2] عبد الستار مصطفى الصياح، سعود جايد العامري، مرجع سابق، ص 18

المبحث الثالث: مدخل للتحليل المالي

يعتبر التحليل المالي وليدا للظروف التي نشأت بمطلع الثلاثينيات من هذا القرن وهي الفترة التي تميزت بالكساد الكبير ، ومنذ ذلك التاريخ والتحليل المالي يكتسب المزيد من الأهمية لدى الكثير من مستعمليه وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى بعض الجوانب العامة للتحليل المالي.

المطلب الأول: تعريف ونشأة التحليل المالي

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى إعطاء بعض التعاريف للتحليل المالي.

الفرع الأول : تعريف التحليل المالي

لقد أعطيت عدة تعاريف للتحليل المالي منها:

- **التعريف الأول:** التحليل المالي هو عبارة عن دراسة الوضعية أو الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وذلك للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرار وتقييم المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، ويعرف أيضا بأنه مرحلة دراسة وتشخيص الحالة المالية للمؤسسة أي تحليل النشاط والمردودية والتوازن المالي وتمويل المؤسسة[1].
- **التعريف الثاني:** هو عملية يتم من خلالها استكشاف مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المنشأة وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية والمصادر الأخرى لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات[2].
- **التعريف الثالث:** التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات بهدف الحصول على المعلومات تستعمل ف عملية اتخاذ القرارات وتقيم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل[3].
- **التعريف الرابع:** هو عبارة عن علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفضيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينهما من أجل اكتشاف نقاط القوة والضعف ووضع حلول والتوصيات اللازمة لذلك في الوقت المناسب.[4]

---

[1] مفلح عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، الطبعة الثانية، دار المستقبل، للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 279

[2] محمد عبد السلام أحمد، إبراهيم السيد، **إدارة الموارد المالية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2016، ص .143

[3] عبد الحميد محمد الشوارمي، **إدارة المخاطر الائتمانية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص.317

[4] أيمن الهنيني وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 151.

- **التعريف الخامس:** التحليل المالي هو دراسة القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباط بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية، وتقييم أداء هذه المؤسسات، كذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة[1].

- **التعريف الشامل للتحليل المالي**

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التحليل المالي على انه عبارة عن معالجة للبيانات المالية لتقييم الاعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل وهو ينطوي على استخدام البيانات والمعلومات لخلق نسب ونماذج رياضية تهدف الى الحصول على المعلومات.

الفرع الثاني: نشأة التحليل المالي

يرى الباحثون أن التحليل المالي قد نشأ في نهاية القرن التاسع عشر حيث استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي يتبين أساسا مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، وذلك استنادا إلى كشوفها المحاسبية[2].

وفي هذا الاتجاه ظهر التحليل المالي وبرز على وجه التحديد للوجود عام 1900 حينما أجريت دراسة ميدانية باستخدام التحليل في دراسة الوضع المالي للمؤسسات وكان ذلك في **الو.م.أ** عندما أجرت دراسة على 981 شركة من خلال استخدام سبعة نسب مالية لدراسة الوضع هذه الشركات[3].

وفي فترة الثلاثينيات من القرن الماضي وبالتحديد مع ظهور الكساد الكبير حدث انهيار من المؤسسات وانتشرت عمليات الغش والخداع بشكل كبير، وبذلك ظهرت مشاكل مالية أخرى للمؤسسة حولت حالته التفاؤل حول توجهات الوضعية المالية للمؤسسة إلى حالة من التشاؤم والحذر نحو إدارة تلك المشاكل لتجنب المؤسسة من التعرض إلى الإفلاس والتصفية، مع الاهتمام بإدارة السيولة وبذلك ظهرت الحاج إلى دراسة محتويات القوائم المالية وفق منهج تحليلي يسمح بتوضيح العلاقات بين الأرقام واستخلاص المؤشرات قصد تقييم الأداء الفعلي للمؤسسات والتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي[4].

---

[1] منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، الطبعة الثانية، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 12.

[2] ناصر دادي عدون، **مراقبة التسيير**، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص13.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 47.

[4] عبد لستار مصطفى الصياح، عود جايد العامري، **الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003، ص13-19

ولقد تطور مفهوم الوظيفة المالية في الستينيات والسبعينيات ليشمل السياسات وكذلك تكوين الهيكل المالي وهيكل رأس المال نظرا لما شهدته هذه الفترة من مشاكل اقتصادية عديدة لا سيما التضخم المالي وندرة الأموال وارتفاع تكلفة الأموال[5].

وفي فترة الثمانينات من ذات القرن توسعت مفاهيم ما يعرف بصناعة المعلومات التي تخدم القرارات المالية، والتحليل المالي باعتباره احد أهم مصادر المعلومات المالية المناسبة لاتخاذ القرارات قد استفاد من نظم المعلومات التي ظهرت، والتي أصبحت المعلومات فيها لدرجة أنها أصبحت تباع وتشترى حالها هال أية سلعة أخرى، وما ساعد على ذلك هو وجود نماذج معدة بطرق رياضية ومبرمجة على الحواسيب الاليكترونية وجاهزة تقد لدراسة المشكلات المالية إعطاء حلول لها.

وفي فترة ما بعد 1985 أدخل مفهوم التحليل الاستراتيجي على اعتبار أن الإدارة الإستراتيجية أصبحت تلعب دورا مهما في الشركات ، وأصبحت الإدارة المالية إحدى الاستراتيجيات الوظيفية في المؤسسة. ومنذ عام 1990 توسع مجال دراسة التحليل المالي وازدادت العناصر التي تخضع للتحليل ومن أهمها انتشار وتوسيع مفاهيم العولمة وما ترتب عليها من:

- توحيد أسس ومعايير إعداد القوائم المالية.
- تغير القوى الرائية للعملات.
- مشكلات نقل الأموال عبر الدول والاستثمار العالمي.
- الاتفاقيات الدولية.
- الاهتمام بالبيئة وأثارها على النشاط الاقتصادي للمؤسسة[1].

وهناك عدة عوامل عجلت بظهور التحليل المالي كقاعدة لتحليل وتقييم أداء الشركات ويمكن تلخيصها في:

- الثورة الصناعية وظهور الشركات الكبيرة.
- التدخل الحكومي في كيفية انجاز القوائم المالية.
- الكساد الكبير
- ظهور الائتمان كمصدر للتمويل[2].

---

[5] خبابة نور الدين، **الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1997، ص 24.

[1] بوطريق خوخة، **استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية**، مذكرة تخرج ماستر تخصص علوم مالية، 2013/2012،ص 05.

[2] عمار بن مالك، **المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء**، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2011/2010، ص 08.

المطلب الثاني: مصادر بيانات التحليل المالي والجهات المستفيدة منه

يستقصي التحليل المالي بياناته من مصادر مختلفة حتى تعالج هذه البيانات إلى معلومات تستفيد منها عدة جهات، وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: مصادر بيانات التحليل المالي

لا يكتفي المحلل المالي بدراسة قائمة المركز المالي والحسابات الختامية بل لا بد له من بيانات إضافية تساعده في إجراء عمليات التحليل وبشكل عام نستطيع القول أن المحلل المالي يحصل على البيانات اللازمة من مصدرين:

1- المصادر الداخلية للبيانات: وتشمل البيانات التالية:

- قائمة المركز المالي
- قائمة الدخل
- قائمة التدفقات النقدية

وتعتبر كل هذه القوائم المالية بيانات حسابية ختامية وإضافة إلى هذه القوائم يمكننا إضافة البيانات التالية:

- تقرير مدقق الحسابات
- التقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة
- التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية
- بيانات تفصيلية عن عناصر القوام المالية

2- المصادر الخارجية للبيانات:

تعتبر البيانات الخارجية بيانات إضافية تساعد المحلل المالي ليس في التحليل مباشرة بل في عملية التقييم والتفسير لنتائج التحليل ويمكن ذكر بعض البيانات الخارجية التي تساعد المحلل المالي وهي:

- بيانات عن حالة المنشأة وسمعتها في الأوساط التجارية.
- البيانات الصادرة عن أسواق المال ومكاتب السمسرة
- الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث العلمي.
- المراسلات نع العملاء والمجهزين وتأييدات المدينين والدائنين
- المكاتب الاستشارية. [1]

[1] منير شاكر محمد، مرجع سابق، ص ص 20-21

الفرع الثاني: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

نظرا للأهمية التي يتميز بها التحليل المالي، أدى هذا إلى تعدد الجهات المستفيدة منه ويمكن عرضها كالتالي:

1- **إدارة المؤسسة:** تستفيد من التحليل المالي في المجالات التالية:

-مدى نجاح المؤسسة في تحقيق السيولة.

-مدى نجاح المؤسسة في تحقيق الربحية.

-معرفة الوضعي المالية للمؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات المنافسة.

-تقييم منجزات المؤسسة في مجال التسويق والبيع والإنتاج.

-التنبؤ بالمستقبل.

-المساعدة بالرقابة المالية.

2- **الدائنون:** تستفيد هذه الجهات من التحليل المالي في معرفة الوضع الائتماني للمؤسسة وهيكل تمويلها ودرج السيولة لديها ومن قدرتها على السداد في المدى الطويل والقصير ودرجة ربحية المؤسسة.

3- **المستثمرون:** يستفيدون من التحليل في معرفة القوة الإدارية للمؤسسة ونصب حملة الأسهم في المؤسسة من الأرباح وسياستها في توزيع الأرباح ومدى استقرار الأرباح من سنة إلى أخرى ونسب نمو والتوسع في المؤسسة.

4- **بيوت الخبرة المالية:** تستفيد من التحليل المالي من خلال معرفة معلومات عن المؤسسة ومدى مساهمتها في الاقتصاد المحلي[1] .

أي الغرض الأساسي من التحليل المالي هو مدى الإدارة والمستثمرون والمقرضون المعلومات المالية التي يستخدمونها في:

-قياس ربحية المنشأة وقياس سيولتها أي قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

-إعداد التنبؤات المالية.

-التخطيط المالي للمنشأة.

-الرقابة المالية.

-تقييم مدى كفاءة الإدارة في المنشأة بشكل عام.

-إظهار مدى نجاح المنشأة لأصحابها. [2]

[1] خلدون إبراهيم شريفات، **إدارة التحليل المالي**، دار النشر، بدون طبعة، 2001، ص 94.

[2] زياد رمضان، مرجع سابق، ص 09

5- **الموردون:** يهتم المورد بالمركز المالي للمؤسسة وذلك لأنها عادة ما تكون مدينين له وبالتالي فإن المورد وبناءا على نتائج التحليل المالي قد يقوم بزيادة تعامله مع المؤسسة أو تخفيض هذا التعامل أو الاستمرارية كما هو. [1]

6- **العمال:** يمكن القول بصفة عامة أن أهم الجهات ذات المصلحة المشتركة في المؤسسة هما المالكون والعاملون ومن المعروف أن أحد أهداف الإدارة هو إرضاء العاملين فيها، ويتم ذلك من خلال اطلاعهم على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة ووضعها النقدي ومستوى ربحيتها وكفاءة نشاطها وفاعلية سياستها وقراراتها وغيرها من جوانب القوة التي تعد سندا قويا لاستمرارية المؤسسة والنمو، مما يعزز من ارتباط العاملين فها ويقلل من * معدل دوران العمل. [2]

7- الجهات الخارجية الأخرى:

- **مصلحة الضرائب** : تهتم بالتحليل المالي وذالك لتحديد الضريبة بشكل صحيح وذلك لوجود اختلاف بين النتيجة المحاسبية و النتيجة الخاضعة للضريبة (النتيجة الجبائية).

-دوائر التخطيط والإحصاء: تهتم بالتحليل المالي وذلك لنشر المعلومات الإحصائية بشكل دوري.

-أدوات الأبحاث كالمعاهد والجامعات من أجل دراسة وتحليل النشاط الاقتصادي الوطني بشكل عام

-الغرف التجارية والصناعية: تهتم بالتحليل المالي من أجل جمع البيانات عن مشاريع القطاع الواحد، واستخراج النسب والمؤشرات التي يمكن اعتبارها متوسطات ومعايير يتم الاعتماد عليها في التحليل مكان الجهات أخرى تهتم بالتحليل المالي كالجهة الوصية عن المؤسسة (الوزارةـــ الولاية ...إلخ). [3]

المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي ومنهجيته

يسعى المحلل المالي الى تحقيق عدة اهداف من خلال منهجية خاصة سوف ندرسها .

الفرع الأول: أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة وبكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة، وذلك بقصد تحديد جوانب القوة ومواطن الضعف،

[1] حمزة حسين جميل البدري، **البنوك**، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، الأردن، 2003، ص 266؛محمود الزبيدي، **التحليل المالي لتقييم الأداء و التنبؤ بالفشل**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص52*.

[2] **عدل دوران العمل:** يشير هذا المعدل إلى نسبة دخول أو خروج العمال من وإلى أحد الأقسام أو الإدارات إلى متوسط عدد العمال

[3] رضوان وليد عمار، **أساسيات في الإدارة المالية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997، ص 44

ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة .[1] في تحقيق الأغراض التالية:

1- **التحليل الائتماني:** يهدف التحليل المالي إلى:

- التعرف على مقدرة المدين على السداد أي الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المقرضين ومعرفة مدى قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض
- تقييم المركز الائتماني للمؤسسة.[2]

2- التحليل الاستثماري: يمكن التحليل الاستثماري من:

- تقييم الاستثمار في أسهم المؤسسة
- تقييم المؤسسات لقيمتها الاستثمارية
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة

3- **تحليل اندماج الشركات:** قد ترغب المؤسسة في شراء أخرى، وانضمام مؤسستين أو أكثر معا لتكوين واحدة أخرى جديدة وهنا لا بد من تقييم كل منهما على إحدى وتقدير الأداء المستقبلي لها.[3]

4- **تحليل تقييم الأداء:** يتم تحليل تقييم الأداء بالاعتماد على:

- تقييم ربحية المؤسسة.
- تقييم كفاءة إدارة الأصول والخصوم.
- تقييم فترة المؤسسة على الاستمرار وتجنبها الفشل.

5- **التخطيط:** تتعرض المؤسسات إلى تذبذبات مستمرة في أسواقها مما يتطلب منها إعداد الخطط الكفيلة بمواجهة هذه التغيرات ولا يتم ذلك إلا من خلال تحليل أداء المؤسسات في السنوات السابقة.

6- استنباط بعض المؤشرات التي توفر الإدارة أدوات التخطيط والرقابة ولتقييم الأداء.

7- تقييم المركز التنافسي للمؤسسة.

---

[1] محسن أحمد الخضيري، **كيف تقرأ الميزانية**، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997، ص 22.

[2] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة والمالية والتحليل المالي**، الطبعة الأولى، دار أجنادين للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2006، ص 239.

[3] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة والمالية والتحليل المالي**، الطبعة الأولى، دار أجنادين للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2006، ص 239.

8- تقييم مدى كفاءة سياسات التمويل و السياسات المالية والتشغيلية المتبعة. [1]

الفرع الثاني: منهجية التحليل المالي

حتى يفي التحليل المالي الغرض المنشود منه لا بدا أن يعتمد على مبادئ وأسس يمكن أن نوجزها في ما يلي:

1- تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل:

يبدأ التحليل المالي بتحديد المشكلة التي يسعى المحلل لمعرفتها ويعتبر هذا التحديد ضرورة هامة لبدأ صحيح لعملية التحليل لأنه يجنب المحلل العمل غير اللازم ويمكنه من قصر جهده على العمل الذي يضم هذا الهدف مباشرة، فإذا ما وجه المحلل الائتماني في ذلك تجاري بطلب قرض قصير الأجل من عميل ما فيمكن لهذا المحلل أن يحدد هدفه بتقدير مدى قدرة ورغبة العميل على الوفاء في الوقت المحدد، وبعد ذلك يركز جهده على ما يمكن أن يحققه هذا الهدف، وهو قدرة العميل على انجاز الدورة التجارية بنجاح وتمتعه بأدبيات جيدة.

2- تحديد الفترة التي سيشملها تحليل القوائم المالية:

من المناسب استعمال القوائم المالية لفترات عديدة لذا كنا نسعى لتوخي المزيد من الدقة في التحليل ومعرفة الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة موضع التحليل، لأن القوائم المالية الخاصة بسنة واحدة قد لا تكون معبرة عن الاتجاه العام للأداء.

3- تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول إلى غايته:

إن رغبة العميل بالوفاء تعتمد على أدبياته والمعلومات عن هذا العنصر خارج حدود الميزانيات، أما المعلومات المتعلقة بقدرته على الوفاء فيمكن الحصول عليها من خلال احتساب السيولة.

المطلب الرابع: أنواع وآليات التحليل المالي

سنتناول في هذا المطلب أنواع التحليل المالي وكذا الآليات التي يقوم عليها وذلك بغرض استفادة المؤسسة منه

الفرع الأول: أنواع التحليل المالي

إن تعدد الأطراف المستفيدة المستعملة للتحليل المالي تعدد الأغراض التي يسعى إلى تحقيقها أدى إلى التمييز بين عدة أنواع وفق عدة أسس، ومع ذلك فإن تلك الأنواع يمكن أن تكمل بعضها وليس بالضرورة أنها منفصلة، هذه الأنواع ناتجة عن التبويب الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة ومن هذه الأنواع نجد:

[1] محمد مطر، مرجع سابق، ص 03.

1- **الجهة القائمة بالتحليل:** يتم تقييم التحليل المالي استنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى: [1]

أ/ التحليل الداخلي:

إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المؤسسة (أجهزة مختصة داخل المؤسسة) وعلى بيانات المؤسسة ولغايات معينة تطلبها المؤسسة، فهذا يعتبر تحليلا داخليا وغالبا ما يعرف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المؤسسة على مختلف مستوياتها.

ب/ التحليل الخارجي:

يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة (أجهزة متخصصة من خارج المؤسسة)، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات، القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك، والبنوك المركزية والغرف الصناعية....إلخ.

2- **البعد الزمني في التحليل:** قد يأخذ التحليل المالي بعدا زمنيا في تتبع العناصر بالدراسة إذ يمكن أن يهتم بالعنصر كجزء أو مجموعة عناصر في وقت محدد أو يقو بتتبع التطورات عليها خلال فترة من الزمن.

أ/ التحليل الرأسي (الثابت):

يسمى أيضا بالتحليل العمودي، وينطوي على تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها وذلك بدراسة العلاقات الكلية بين بنوك القائمة المالية المختلفة في تاريخ معين، لذلك يتصف بالكون والثبات، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل، بحيث يهدف إلى إيجاد علاقة عنصر من العناصر من المجموع الإجمالي لهذه العناصر، أو إلى مجموعة جزئية منها ويساعد هذا التحليل على تقييم أداء المؤسسة في تلك الفترة واكتشاف نواحي الضعف والقوة. [2]

ب/ التحليل الأفقي (المتغير):

يركز هذا التحليل على دراسة التغير الذي يحدث على سلوك العنصر مع مرور الزمن سواء كانت زيادة أو نقصان، وتوضيح التغيرات التي تحدث على العنصر أو حتى غلى النسبة التي يتم تشكيلها بالتحليل الرأسي، كما يسمح بتقييم انجازات ونشاط المؤسسة على ضوء هذا السلوك ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة يعد تتبع أسباب التغير غلى جذورها.

---

[1] وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 29.

[2] حمزة الشمخي، ابراهيم الجزراوي، **الإدارة المالية الحديثة منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص 501.

ج/ المركز النسبي:

يسميه البعض قياسا بالمكان، ويتم ذلك عن طريق مقارنة النسب الخاصة بالمؤسسة بالنسب السائدة في الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة وتؤدي هذه المقارنة إلى اكتشاف انحرافات المؤسسة عما هو سائد في الصناعة وعندما يمكن للإدارة أن تقوم بالتالي: [1]

- تقييم أداء المؤسسة بالنسبة إلى مثيلاتها
- تقييم ربحية المؤسسة في أصولها المختلفة بالنسبة على مثيلاتها.
- اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتحقيق التوازن بينها وبين مثيلاتها في الصناعة التي تنتمي إليها وخاصة حالة الانحراف السالب بعد اكتشاف السبب الحقيقي الذي أدى إلى الانحراف.

3- **وقت وقوع التحليل:** يمكن إجراء التحليل المالي من حيث وقت (زمن) وقوعه على النحو التالي:[2]

أ/ التحليل التاريخي:

يقصد بهذا النوع من التحليل هو تقييم نشاط المؤسسة أو مركزها المالي أو كليهما خلال فترة زمنية ماضية مختارة كأن تكون لفترة ثلاث سنوات مالية، أو خمس سنوات مالية مختارة ...إلخ.

ب/ التحليل المستقبلي:

يقصد بهذا النوع من التحليل هو تقييم نشاط المؤسسة أو مركزها المالي أو كليهما معا خلال فترة زمنية مستقبلية كأن يكون لفترة ثلاث سنوات لاحقة، أو خمس سنوات قادمة وذلك بالاعتماد على البيانات والمعلومات التاريخية للمؤسسة.

الفترة التي يغطيها التحليل: يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها إلى ما يلي:[3]

أ/ التحليل المالي قصير الأجل:

قد يكون التحليل المالي رأسيا أو أفقيا ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة الأجل، ويستفاد منه قياس قدرات المؤسسة وإنجازاتها في الأجل القصير، ويعتبر أداة التخطيط المالي قصير الأجل كذلك كما يركز على تحليل التداول والسيولة النقدية رأس المال العامل ومكوناتها والتدفقات النقدية والربحية في الأجل القصير.

---

[1] رمضان زياد، **أساسيات التحليل المالي**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1997، ص 11.

[2] حمزة الشحمي، إبراهيم الجذراوي، **الإدارة المالية الحديثة منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات**، مرجع سابق، ص 50.

[3] وليد ناجي الحبالي، محمد عثمان البطمة، **التحليل المالي، الإطار النظري وتطبيقاته العلمية**، مرجع سابق ص ص 35-36.

ب/ التحليل المالي طويل الأجل:

أسوة بالتحليل قصير الأجل فقد يكون رأسيا أو أفقيا، ولكنه يختلف عنه في الفترة التي يغطيها والتي تتصف بطولها، وبالتالي فإنه يستفاد منه في قياس قدرات المؤسسة وانجازاتها في الأجل الطويل. ويركز هذا التحليل على تحليل هيكل رأس المال والأصول الثابتة والربحية في الأجيال الطويلة إضافة إلى تغطية التزامات المؤسسة طويلة الأجل، وكذا القدرة على دفع فوائد وأقساط الديون هند استحقاقها، ومدى انتظامها في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات وتأثيرها على أسهم الشركة في السوق المالية، كما يستفاد من هذا التحليل مجموعة المستثمرين في أسهم الشركة، والمستثمرين في السندات وأصحاب القروض طويلة الأجل مثل صناديق الإقراض طويلة الأجل أو صناديق التنمية بأنواعها وفي مجال التخطيط طويل الأجل فإن هذا التحليل يساعد المديرين المهتمين بالتخطيط طويل الأجل وبشكل خاص في مجالات الاقتراض والربحية والتوسع وإدارة الأصول الثابتة.

5-**المدى الذي يغطيه التحليل:** يمكن كذلك تبويب التحليل استنادا إلى المدى أو النطاق الذي يغطيه إلى:

أ/ التحليل الشامل:

قد تشمل عملية التحليل للمؤسسة ككل، وتعني بذلك كافة الأقسام والنشاطات والعمليات والوظائف والمهام التي تتم فيها سواء على مستواها الداخلي أو في علاقتها مع الخارج. وبذلك كله خلال سنة مالية واحدة أو عدد من السنوات.

ب/ التحليل الجزئي:

هو التحليل المتعلق بجزء من النشاطات المالية للمؤسسة حسب فرض الجهة القائمة عليه وبالتالي يخدم أغراض أكثر تركيزا ممن تلك الشاملة.

الفرع الثاني: أساليب التحليل المالي

يدرس التحليل المالي القوائم المالية بإتباع التحليل الأفقي الذي يتبع العنصر نفسه عبر الزمن بمقارنة التطورات التي حصلت له من خلال قيمته في كل فترة، لا يمكن أن يعتمد على دراسة العلاقات بين العنصر وعنصر أو مجموعة عناصر أخرى في نفس الفترة وهذا ما يعرف بالتحليل الرأسي، وتوجد أساليب أخرى نوضحها كما يلي:

1- التحليل المقارن للقوائم المالية:

يتم هذا الأسلوب باللجوء إلى مقارنة قائمتين ماليتين أو أكثر لنفس المؤسسة كل منها معدة عن فترة زمنية

مختلفة عن الأخرى، وذلك قصد التعرف على الاتجاه الذي يتخذه أداؤها من خلال ملاحظة التغيرات التي حدثت في الفترات الزمنية الواحدة بين القائمتين وغالبا ما تكون القائمتين عبارة عن ميزانيتين عامتين لسنتين متتاليتين أو غير متتاليتين تبعا، لهدف المحلل وتؤخذ البيانات الواردة في الميزانية الأقدم أساسا لتتم مقارنة أرقام البيانات في الميزانية الثابتة به، والهدف هو اكتشاف التغيرات للتوصل إلى الاستنتاجات المنابة منها، ثم البحث عن العوامل التأيدات إلى حدوث هذه التغيرات وتحديد آثارها على كفاءة المؤسسة وعلى مركزها المالي وقدرتها على تحقيق الأرباح ومواجهة الالتزامات المترتبة عليها ومستوى النشاط فيها، ويعتبر هذا الأسلوب من أبسط أشكال التحليل إضافة إلى ما سبق الأسلوب يسمح بإعداد قائمة مصادر الأموال واستخدمتها خلال الفترة موضع الدراسة وهو تحليل أفقي في جوهره[1].

2- أسلوب النسب المالية:

يستخدم هذا الأسلوب في الحصول على مؤشرات متنوعة على كفاءة المؤسسة في تنفيذ أعمالها وقدراتها على تحقيق الأرباح ومواجهة الالتزامات ومستوى النشاط فيها، فالقوائم المالية بشكلها الرقمي المجرد لا تعني للمحلل شيئا سوى أنها مادة خام لإجراء التحليلات عليها ولذا فهو يربط أرقامها بعضها ببعض عن طريق استخراج بعض النسب مدتها، والنسب كثيرة، فبمجرد قسمة أي رقم في الميزانية على أي رقم آخر فيها يمكن الحصول على نسبة، وهي قد تكون عادية أو مئوية حسب الرغبة ولكن المهم أن تكون ذات معنى أي يمكن تفسيرها[2] ، وبهذا يسهل على المحلل قراءة الأرقام بشكل مفيد، ولأجل أن يحقق التحليل المالي هدفه لا بدا من استخدام أدوات أخرى برفقة النسب المالية للوصول إلى تفسيرات مقنعة، كأن يجري مقارنة النسب بالمعايير المتاحة داخل المؤسسة أو خارجها نظرا لوجود عدة معايير لكل منها هدف معين، مثل المعايير الشخصية للمحلل التي تكون لديه نتيجة خبراته ودرايته في هذا المجال، أو النسب المالية للمؤسسات المماثلة، وخصوصا الناجمة عنها، وأخيرا يمكن الاعتماد على المعايير المحددة في الميزانية التخطيطية للمؤسسة كأهداف تسعى إلى تحقيقها، كما يعتبر أسلوب النسب من أساليب التحليل المالي رغم محددات استخدامه الأكثر شيوعا[3] في عالم الأعمال، وذلك لأنه يوفر عددا كبير من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في أسلوب تقيم أداء الشركات في مجالات الربحية والسيولة وكفاءة إدارة الأصول

[1] زياد رمضان، **أساسيات التحليل المالي في المؤسسات التجارية والصناعية والخدماتية**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1997، ص 12.

[2] زياد رمضان، مرجع سابق ص 13.

[3] وليد ناجي العيالي، مرجع سابق، ص 13

والخصوم، وقد اكتسبت النسب المالية أهمية متزايدة بعد أن أصبحت من المؤشرات المالية العامة التي يستخدمها المحللون الماليون في مجال التنبؤ بالفشل المالي للشركات. [1]

3- أسلوب التحليل بالاستناد إلى رقم قياسي:

يقوم هذا الأسلوب على اعتبار إحدى سنوات التحليل أساسا للمقارنة وسنة الأساس أن يعتبر كل عنصر فيها أساسا يمثل 100%، ومن الأفضل اختيار سنة الأساس، بحيث تكون عادية بدون زيادة أو انخفاض غير عاديين، وعادة ما يستخدم هذه الطريقة عندما يشمل التحليل المالي أكثر من سنتين.[2]

4- أسلوب تحليل المكونات (مقاييس المعلومات):

يعتبر من أحدث أساليب التحليل المالي، بحيث يقوم على المفاهيم المشتقة من النظرية الحديثة للمعلومات، وبموجب هذا الأسلوب تنسب قيمة عنصر في قائمة معينة إلى القيمة الإجمالية للباب الذي تنتمي إليه لتظهر في صورة كسر، ثم بعد ذلك تستخدم الدالة اللوغاريتمية، ليت اشتقاق مؤشرات تقس قيمة المعلومات التي تتوفر بسبب التغيير الحادث في قيمة ذلك العنصر، على مدار الفترة المحاسبية.

تحليل المكونات هو صورة مطورة من التحليل الرائي للقوائم المالية، التي سبقت الإشارة إليه لكنه يمتاز عنه بسعة الديناميكية، التي تجعله أداة من أدوات التنبؤ بحالات الفشل أو الإفلاس في المنشآت المالية ومع أنه بالإمكان تطبيقه على جميع القوائم المالية المنشورة.

إلا أن الميزانية العامة هي الأكثر مجالا لاستخداماته، إذ أثبتت معظم الدراسات التطبيقية التي أجريت عليها عن فعالية واضحة في توفيرها لمؤشرات كمية مناسبة لتقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجلين القصير والطويل. [3]

[1] محمد مطر، مرجع سابق، ص 31.

[2] عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي والائتماني**، الطبعة الثالثة، دار الصفاء، للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 169.

[3] محمد مطر، مرجع سابق، ص ص 75-80.

خلاصة الفصل

بعدما تطرقنا في هذا الفصل على الإطار المفاهيمي للمؤسسة الاقتصادية، نستطيع القول أن المؤسسة الاقتصادية عرفت تطورا معتبرا من مختلف وظائفها من بينها الوظيفة المالية ،وهي مجموعة العمليات التي تسعى إلى البحث عن الأموال بكميات مناسبة والتكلفة الملائمة في الوقت المناسب والسهر على إنفاقها بالطريقة المثلى لتحقيق أغراض المؤسسة وتعتمد هذه الطريقة أساسا على التحليل المالي للقيام بنشاطها ،هذا الأخير يهتم بدراسة وتحليل احتياجات التمويل ودراسة الوضعية المالية في المؤسسة.

وبالتالي فالتحليل المالي يقوم بفحص وتحليل قوائم المعلومات في مختلف وظائف المؤسسة وهو من الدعائم الأساسية للمسيرين الماليين داخل المؤسسة.

الفصل الثاني:
تقنيات التحليل المالي
في المؤسسة

تمهيد:

ان اهمية التحليل المالي بعد التقدم التقني واتساع حجم المؤسسات وزيادة الطلب على القروض سواء من البنوك او رجال الاعمال ومن الطبيعي ان يضم هذين الاخرين بمصدرين اموالهم المستعملة في المؤسسات لذلك كان عليهم تحليل وضعية المؤسسة ماليا وذلك يتطلب نوعا خاصا من الادراك والوعي المحاسبي حول المبادئ والقواعد المحاسبية المستخدمة في اعداد المؤشرات والنسب المالية وباتالي يعتبر التحليل المالي تشخيصا لحالة أو الوضعية المالية في المؤسسة، خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال عدة دورات، وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة، كرجال الأعمال، بنوك، مستثمرين بهدف إظهار كل التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية وبالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة واتخاذ الإجراءات اللازمة، لذا ارتئينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: تحليل الميزانية وقائمة التغيرات في الأموال الخاصة

المبحث الثاني: جدول حسابات النتائج وجدول التمويل

المبحث الثالث: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المال والنسب المالية

المبحث الأول: تحليل الميزانية وقائمة التغيرات في الأموال الخاصة

يحتل تحليل الميزانية وقائمة التغيرات في الأموال الخاصة مكانة في التحليل المالي والذي سوف نتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: تحليل الميزانية

تعتبر الميزانية وقائمة المركز المالي من أهم القوائم المالية نظرا لأهمية البيانات التي تتضمنها:

الفرع الأول: ماهية الميزانية

1- تعريف الميزانية: هناك عدة تعاريف للميزانية: فقد عرفها محمد مطر على أن الميزانية توفر معلومات مفيدة عن مدى متانة أو قوة المركز المالي للمنشأة فتبين لهذه الأخيرة ما لديها من ممتلكات أو موجودات وعليها من التزامات قبل الملاك أو اتجاه الغير[1].

2- تعريف الميزانية وفقا للمشرع الجزائري: تعد الميزانية العمومية العنصر الرئيسي في القوائم المالية، وهي عبارة عن بين المركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية معينة، وتعكس الميزانية الوضع المالي للمنشأة بما يتفق مع المبادئ المحاسبية التي يتم إعداد القوائم المالية على أساسها.

ومن أهم المزايا التي تحققها الميزانية نذكر ما يلي[2]:

1- بيان المركز المالي للمؤسسة في تاريخ إعداد ميزانيتها حيث يتضمن مالها من حقوق وما عليها من التزامات.

2- تقييم القدرة الائتمانية للمنشأة من خلال مقارنتها بحقوق ملكيتها وفقا لما يعرف باسم نسبة التغطية.*

3- القدرة على سداد التزاماتها المستحقة الدفع، ويتم قياس ذلك بنسبة التداول والسيولة.

4- التعرف على مدى اعتماد المنشأة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجازها، أو التمويل الخارجي بنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية.

5- تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها ووظائفها وذلك من خلال التعرف على اتجاه نمو الشركة ممن ناحية إجمالي أصولها وكذلك حقوق ملكيتها.

---

[1] محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الرابعة، 2007، ص 169.

[2] خالد جميل الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية**، دار الثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص13.

* **التغطية: ما مدى تغطية حقوق ملكية المنشأة لالتزاماتها**

6- القيام بعمليات التحليل المالي مثل درجة الرفع المالي أو النسب المتعلقة بالهيكل المالي أو نسب التداول وغيرها.

7- بيان مدى التزام المنشأة بالقوانين التشريعات المحلية والمعايير المحاسبية.

8- الوقوف على استمرارية المنشأة وأن ميزانيتها تم إعدادها على أساس التصفية.

9- القدرة على سداد الديون طويلة الأجل.

10- المرونة المالية يعتبر مفهوم المرونة المالية أوسع من مفهوم السيولة حيث تقيس المرونة المالية قدرة المنشأة على تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية والذي يمكنها من الاستجابة للاحتياجات والفرص غير المتوقعة، وهماك علاقة عكسية بين المرونة المالية وخاطر تعرض المنشأة للفشل المالي.

11- تقدم الميزانية تصورا عن حجم نشاط المنشأة من خلال مجموع الموجودات وتعطي كذلك تصورا عن حجم ونوعية مواردها الاقتصادية (الأصول) وهيكل الالتزامات المترتبة عليها وحقوق أصحاب المنشأة في تلك المصادر الاقتصادية.

3- البيانات الواجب عرضها في الميزانية: تعرض الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول والخصوم، وتبرز بصورة منفصلة على الأقل الفصول التالية: [1]

1- الأصول: تشتمل على:

- التثبيتات المعنوية
- التثبيتات العينية
- الإهتلاكات
- المساهامات
- الأصول المالية
- المخزونات
- أصول الضريبة مع تميز الضرائب المؤجلة
- الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا)
- خزينة الأموال الايجابية ومعدلات الخزينة الايجابية

[1] قرار مؤرخ في **2008/07/26** الصادر في الجريدة الرسمية رقم **19** بتاريخ 25 مارس 2009، ص 23.

2- **الخصوم:** وتشمل على:

رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال مع تميز رأس المال الصادر (في حالة الشركات) والايجابيات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى.

- الخصوم الغير جارية التي تتضمن فائدة
- الموردون والدائنون الآخرون
- خصوم الضريبة (مع تميز الضرائب المؤجلة)
- الموجودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتجات مثبتة مسبقا)
- خزينة الأموال السلبية ومعدلات الخزينة السلبية

الفرع الثالث: العناصر المكونة للميزانية المالية وشكلها

تتكون الميزانية من عدة عناصر تقوم على أساسها والتي سنتناولها على الترتيب بالإضافة إلى شكل الميزانية.

1- العناصر المكونة للميزانية:

1- 1 الأصول:

- **تعريف الأصول:** هي موارد تراقبها وتتحكم فيها المؤسسة نتيجة لأحداث ماضية ينتظر منها الحصول على المنافع الاقتصادية المستقبلية لها والمتمثلة في إمكانية أ، يؤدي الأصل بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى تدفقات نقدية أو ما يعادلها لصالح المؤسسة.[1]

ويجب أن تتوفر الخصائص التالية حتى يوصف البند بأنه أصلا:

- يجب أن يوفر الأصل منفعة اقتصادية مستقبلية مختلفة تمكن من توفير تدفقات صافية في المستقبل.
- أن تكون المؤسسة قادرة على الحصول غلى المنافع من الأصل وتضع او تفيد فرصة حصول المؤسسات الأخرى على تلك المنافع.
- أن يكون الحدث الذي وفر للمؤسسة الحق في الحصول على منافع الأصل قد حصل فعلا.

- **تصنيفاتها:** تصنف الأصول إلى أصول جارية وأصول غير جارية.

[1] jean François des Robert, Herve Puteaux, normes IFRS et PME,dunord,paris,p24.

- **الأصول غير الجارية:** (الأصول غير المتداولة) وهي العناصر التي يمتلكها الكيان لمدة أكثر من سنة مالية واحدة بصورة دائمة في شكل استهلاكات. [1]

- **الأصول الجارية** (الأصول المتداولة): وعي النقدية وممتلكات المنشأة التي يمكن تحويلها إلى نقدية خلال الدورة التشغيلية. [2]

1-2 الخصوم:

- **الخصوم وتعريفها:**

هي الالتزام الراهن للكيان المترتب على أحداث وقعت سابقا ويجب أن يترتب علـــى انقضـــائها بالنسبة للكيان خروج موارد تمثل منافع اقتصادية.[3]

- **تصنيفاتها:** يمكن التميز بين مجموعة من الخصوم التالية:

– **الأموال الخاصة:** وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم01 تسمى حقوق الملكية، وهي تمثل حقوق المساهمين قيمة ما يمتلك أصحاب المشروع من أصول المنشأة وهي تبين صافي النتائج التراكمية الناتجة عن عمليـــات وأحداث سابقة. [4]

– **الخصوم غير الجارية:** وهي الالتزامات والديون الواجب سدادها خلال فترة تزيد عن الفتـــرة الماليـــة أو الدورة التشغيلية ويطلق عليها أحيانا بالالتزامات طويلة الأجل كما تعرف على أنها الخصوم التي لا تحقـــق شروط الخصوم المتداولة أو بعبارة أخرى هي تلك الخصوم التي لا تنتظر المؤسسة تسويتها خـــلال الـــدورة العادية.[5]

– **الخصوم الجارية:** هي الالتزامات التي تستحق على المنشأة خلال الدورة التشغيلية أو الإثني عشر شـــهرا التالية لتاريخ إعداد الميزانية، ويطلق عليها أحيانا بالمطلوبات قصيرة الأجل. [6]

---

[1] حسيني منال، **إعداد وتحليل القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي ومدى تطابقه مع المعايير المحاسبية الدولية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2010، ص 17.

[2] محمد عمر الطبري وآخرون، **مبادئ المحاسبة العامة**، دار الثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2009، ص 37.

[3] الجريدة الرسمية، العدد19 مصدر سبق ذكره ص 88.

[4] أمين السيد أحم لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير الحاسبية**، دار الثقافة، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص 501.

[5] مريخي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 27.

[6] محمد عمر الطبري وآخرون، مرجع سابق، ص 40.

2- جدول رقم (2.1): شكل الميزانية المالية

الأصول	ملاحظة	إجمالي N	اهتلاك رصيد N	صافي N	صافي N-1
أصول غير جارية فارق بين الاقتناء (المنتوج الايجابي والسلبي) – تثبيتات معنوية –تثبيتات عينية –أراضي –مباني –تثبيتات عينية أخرى –تثبيتات ممنوح امتيازها –تثبيتات يجري انجازها –تثبيتات مالية –سندات موضوعة موضع معادلة –مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها. –سندات أخرى مثبتة –قروض وأصول مالية أخرى غير جارية –ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصول غير الجارية					
أصول جارية – مخزونات ومنتوجات قيد التنفيذ –حسابات دائنة واستخدامات مماثلة –الزبائن –المدينون الآخرون –الضرائب وما شابهاها –الأموال الجارية الأخرى –الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 28، والمؤرخ في 26 يوليو2008.

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة رأس المال تم إصداره رأس المال مستعان به علاوات واحتياجات– احتياطات مدمجة فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة نتيجة صافية رؤوس أموال خاصة أخرى (الترحيل من جديد) حصة الشركة المدمجة حصة ذوي الأقلية			
المجموع			
الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب مؤجلة ومرصد لها ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية			
الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية			
المجموع العام الخصوم			

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 28، والمؤرخ في 26 يوليو2008.

جدول رقم (2.2): يمثل الميزانية المالية المختصرة

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
– الأصول غير الجارية		– الأموال الدائمة	
– الأصول الجارية		*الأموال الخاصة	
* قيم الاستغلال		*ديون طويلة الأجل	
* قيم قابلة للتحقيق		– ديون قصيرة الأجل	
* قيم جاهزة			
المجموع		المجموع	

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 28، والمؤرخ في 26 يوليو2008.

المطلب الثاني: قائمة التغيرات في الأموال الخاصة

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى جوانب عامة عن قائمة التغيرات في الأموال الخاصة على النحو التالي

الفرع الأول: ماهية التغيرات في الأموال الخاصة

1- تعريف الأموال الخاصة:

يشكل تحليل للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية ويحتوي على المعلومات التالية:

- النتيجة الصافية للسنة المالية
- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة في رؤوس الأموال الخاصة في إطار تصحيح أخطاء هامة.
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد.....إلخ).
- تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجلة تأثيرها مباشرة لرؤوس الأموال.

وهي القائمة التي يتم من خلالها تحليل التغيرات المنجزة على كل العناصر المكونة للأموال الخاصة.

2- مزايا قائمة التغيرات في الأموال الخاصة: يمكن تلخيصها في ما يلي[1]:

- التعرف على مقدار حقوق الملكية وبنودها وأي تفصيلا أخرى عنها.
- التعرف على التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة.

[1] النظام المحاسبي المالي ملحق النظام المحاسبي المالي، المؤسسة الوطنية للفنون الجميلة، بدون طبعة، الرغاية، الجزائر، 2009، ص 122.

- التعرف على بنود المكاسب والخسائر المتعلقة ببيع الاستثمارات الخاصة للبيع.

الفرع الثاني: عناصر وشكل قائمة التغيرات في الأموال الخاصة

1- **عناصر قائمة التغيرات في الأموال الخاصة:** إن المنشأة يجب أن تقدم قائمة التغيرات في حقوق الملكية كمكون مستقل في القوائم المالية إلى جانب القوائم المالية التقليدية حيث تتضمن عناصر قائمة التغيرات في حقوق الملكية البنود التالية:

- ربح أو خسارة الفترة وفقا لما تضمنه قائمة الدخل (النتيجة الصافية للسنة المالية).
- -كل بند من بنود الدخل أو المصروفات خلال الفترة الذي تم الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية، وإجمالي هذه البنود.
- إجمالي الدخل والمصروفات عن الفترة (مجموع البندين الأوليين)
- أثر التغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء بالاستناد إلى (IAS8) وذلك لكل بند من بنود حقوق الملكية.
- العمليات الرأسمالية مع الملاك.
- رصيد الأرباح المحتجزة في بداية ونهاية الفترة والتغيرات فيها خلال الفترة .
- تسوية ما بين القيم الفترية لكل فئة من فئات رأس المال المملوك علاوة الأسهم، كل احتياطي في بداية ونهاية الفترة، والإفصاح عن كل تغير فيها[1].

[1] خالد الجعفرات جمال، مرجع سابق، ص 114.

المبحث الثاني: جدول حسابات النتائج وجدول التمويل

يعتبر جدول حسابات النتائج الوثيقة المحاسبية الثانية في التحليل المالي التي تكمل حسابات الميزانية لـــذا في هذه النقطة سوف يتم تقديم شرح تفصيلي لهذه الوثيقة المحاسبية كالآتي:

المطلب الأول: تعريف جدول حسابات النتائج وأهدافه

سنتناول في هذا المطلب إلى إبراز عدة تعاريف لجدول حسابات النتائج وكذا أهم أهدافه

الفرع الأول: تعريف جدول حسابات النتائج

لقد برزت عدة تعاريف لجدول حسابات النتائج من بينها:

- يعرف بأنه جدول يظهر صافي الربح أو الخسارة الناتجة عن عمليات المؤسسة خلال فترة زمنية محـــددة وعادة ما تكون سنة[1] .
- أو هو جدول يجمع بين مختلف عناصر التكاليف وعناصر الإيرادات التي تساهم في تحقيق نتيجة النشاط للمؤسسة (التجاري والإنتاجي) في دورة معينة، دون تواريخ تسجيلها أي يعبر عن التدفقات التي تتســـبب في تكوين نتيجة دورة استغلال معينة.
- ويمكن تعريفه بأنه جدول يظهر النتائج المستخرجة من العمليات المرتبطة بالاستغلال العادي وكـــذلك النتائج المستخرجة من الاستغلال غير العادي للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة.
- ويمثل رصيد ما حققته المؤسسة من ربح أو ما تحملته من خسارة في تلك الفترة، أما قائمـــة الأربـــاح والخسائر المقارنة فهي قائمة تظهر نتائج العمليات لعدد من الفترت المحاسبية[2] .
- جدول حسابات النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان هلال السنة الماليـــة ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بتمييز النتيجة الصافية للســـنة الماليـــة الـــربح ، الكسب أو الخسارة[3].
- من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن جدول حسابات النتائج هو:
  - جدول يظهر نتيجة النشاط الاستغلالي للمؤسسة
  - جدول يبين إيرادات وتكاليف المؤسسة في فترة معينة.

---

[1] ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**، مرجع سابق، ص 35.

[2] بوشاشي بوعلام، **المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1997، ص 07.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 25 مارس 2000، قرار مؤرخ في 26 يوليو، 2008، ص 29.

الفرع الثاني: أهداف جدول حسابات النتائج

ويمكن تحديد أهداف جدول حسابات النتائج على النحو التالي: [1]

1- تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تساعد في عملية التنبؤ ومقارنة وتقييم القوة الإدارية للمشروع.

2- تقديم المعلومات المقيدة للحكم على قدرة الإدارة غي استغلال موارد المشروع بشكل فعال من أجل تحقيق الهدف الأساسي للمشروع (تعظيم القوة الإدارية).

3- توفير المعلومات الحقيقية والتفسيرية بالنسبة للعمليات التشغيلية والأحداث الاقتصادية الأخرى، والتي تكون مفيدة في عملية التنبؤ والمقارنة وتقييم القوة الإدارية.

4- التقرير (الإعلام) عن أنشطة المشروع التي تؤثر على المجتمع والتي يمكن تحديدها ووضعها أو قياسها والتي تكون ذات أهمية بالنسبة للأهداف المحددة مسبقا.

5- تحديد مقدار الضريبة المستحقة على المنشأة.

6- معرفة الملاك لنتائج استثماراتهم في المنشأة.

المطلب الثاني: عناصر جدول حسابات النتائج وأشكاله

هناك عدة عناصر يتكون منها جدول حسابات النتائج، كما له شكل سوف نوضحه من خلال هذا المطلب

الفرع الأول: عناصر جدول حسابات النتائج

وتتضمن قائمة حساب النتيجة البنود التالية:

أ/ الإيرادات: هي تدفقات داخلة أو زيادات أخرى في أصول المؤسسة معينة لالتزاماتها خلال فترة زمنية معينة من تسليم أو إنتاج سلع أو تقديم خدمات أو أي أنشطة أخرى تشكل العمليات الأساسية والمستمرة للوحدة.[2]

ب/ الأعباء: تعرف الأعباء على أنها ذلك الانخفاض في المنافع الاقتصادية للمؤسسة خلال فترة المالية والتي تكون في شكل خروج أو نقصان في الأصول أو نشوء خصوم تؤدي إلى انخفاض في الأموال الخاصة الغير متعلقة بتوزيع الأرباح وتتضمن الأعباء الناتجة عن النشاط العادي للمؤسسة مثل: تكلفة المبيعات، أجور

[1] محمد أبو ناصر جمعية حميدان، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 47.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، دار الثقافة ، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص 129.

العمال، إضافة إلى بنود أخرى التي ينطبق عليها هذا التعريف مثل الناتجة عن التخلي عن أصـــول طويلـــة الأجل...إلخ. [1]

ج/ المكاسب: وتمثل الزيادات في المنافع الاقتصادية للمؤسسة سواء إن كانت بسبب النشاطات العاديـــة أو النشاطات الغير العادية مثل المكاسب الناتجة عن بيع الأصول الغير المتداولة.[2]

د/ الخسائر: تمثل النقصان في حقوق الملكية نتيجة عمليات عرضية أو خارجة عن النشاط العادي للمؤسسة ومن جميع العمليات والأحداث الأخرى التي أثرت في المؤسسة خلال الفترة ما عدا تلك التي نتجت عـــن المصروفات أو التوزيعات على الملاك.[3]

الفرع الثاني: شكل جدول حسابات النتائج

جدول رقم (2.3) : نموذج حساب النتائج حسب الوظيفة

البيـــــــان	الملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
تكلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعـــة (مصـــاريف المســـتخدمين، مخصصـــات الاهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعية موضع المعادلة(1)			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

المصدر: قرار مؤرخ في 2008/07/26 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 19 بتاريخ 25 مارس 2005، ص 31.

[1] مريخي عبد الرزاق، **التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، 2010، ص 28.

[2] خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية**، دار الثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 121.

[3] نعيم مسني دهمش، **القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما**، معهد الدراسات المعرفية، الأردن، 1995، ص 31.

جدول رقم (2.4): نموذج جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

البيان	الملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتوجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1-إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخاارجية			
و الاستهلاكات الأخرى			
2-االستهلاك السنة المالية			
3-القيمة المضافة للاستغلال (1-2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب والرسوم و المدفوعات المشابهة			
4-الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات			
استئناف عن خسائر قيمة المؤونات			
5-النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6-النتيجة المالية			
7-النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			

مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية –المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)			
9-النتيجة غير العادية			
10-النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11- **النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)**			
12- **ومنها حصة ذوي الأقلية (1)**			
13-حصة المجمع (1)			

المصدر: قرار مؤرخ في 2008/07/26 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 19 بتاريخ 25 مارس 2007، ص 30.

المطلب الثالث: جدول التمويل

إن جدول التمويل يوضح مصادر الحصول على الأموال وكيفية استخدامها لذلك فهو يعطي إجابات لعديد من الأسئلة عن سبب لجوء المؤسسة إلى مصادر تمويل خارجية[1]، كما يستخدم جدول التمويل لدراسة التدفقات المالية من أجل معرفة استخدامات الأموال والطريقة التي يتم بها تمويل تلك الاستخدامات لذا فهو ضروري عند قيام الإدارة بالتخطيط للمستقبل كما يعبر جدول التمويل عن تغيرات عناصر الميزانية بشكل يسمح بتحديد وحصر كيفية حدوث حركة الميزانية من مصادر مستعملات بين سنتين متتاليتين أو الحاصلة في السنة (ن+1) على الأقل، وبالتالي هو جدول تاريخي وليس تقديري أي مبني على أساس ميزانيات سابقة، ويفيد في تقييم سياسة وتسيير أموال المؤسسة[2] .

الفرع الأول: مفهوم جدول التمويل

يعرف جدول التمويل أو الاستخدامات على أنه " جدول يوضح مصادر الموارد الجديدة التي تحصلت عليها المؤسسة تلك السنة من جهة و من جهة أخرى الاستعمالات التي استعملت فيها " [3].

[1] منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر**، مكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 52.

[2] عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، مرجع سابق، ص 197.

[3] سموم صليحة، **أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة**، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، فرع محاسبة، 2001، ص 18.

وكما يعرف أيضا بأنه جدول أو قائمة تهدف إلى دراسة التدفقات الماضية من أجل معرفة الأموال والطريقة التي تم بها تمويل هذه الاستخدامات، وبالتالي فهو يتضمن الموارد المالية للمؤسسة في فترة معينة واستخداماتها وقد تجاوز جدول التمويل التحليل الساكن التي إلى تحليل وظيفي ديناميكي للوضعية المالية للمؤسسة بهدف معرفة التدفقات المالية أو التغيرات في الموارد والاستخدامات خلال الدورة، من أجل شرح أصل الـــتغير في رأس المال العامل وتحليل استعمال هذا التغير، كما يفيد جدول التمويل فيما يلي:

1- تقدير عمليات الدورة التي ساهمت في تطور ذمة المؤسسة

2- الحكم على ملائم السياسات: الاستثمار، التمويل، التخزين، الخزينة، توزيع الأرباح

3- قياس القدرة على التسديد

4- فهم تكوين التوازن المالي من وجهة النظر الوظيفية

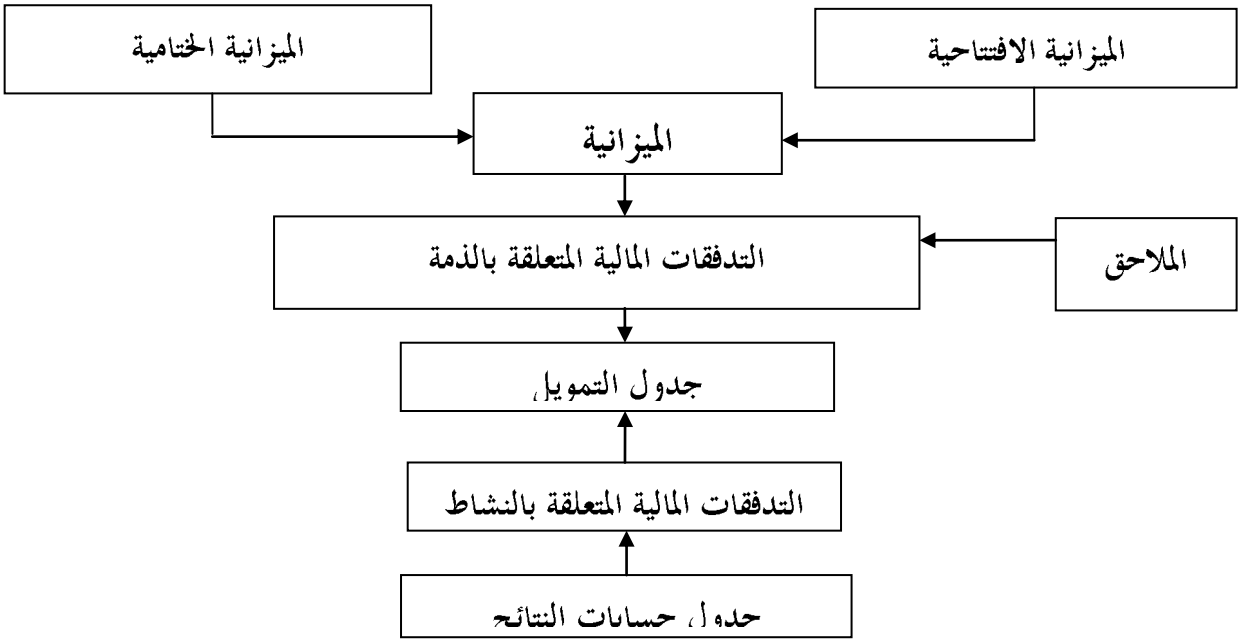
5- تقدير تطور رأس المال العامل وعناصر دورة الاستغلال

6- الكشف عن الحالة حالة عدم التوازن والمخاطر المالية التي تنجم عنه[1]

الفرع الثاني: معلومات جدول التمويل

إن جدول التمويل يستمد معلوماته من مخرجات النظام المحاسبي، كما يظهره الشكل التالي:

الشكل رقم (2.1): معلومات جدول التمويل



المصدر: مريخي عبد الرزاق، التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية،مرجع سابق، ص 85.

[1] مريخي عبد الرزاق، **التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية**، نفس المرجع السابق، ص ص84-85.

يتضح من خلال الشكل السابق أن جدول التمويل يستمد معلوماته من خلال مختلف الوثائق المحاسبية للمؤسسة، فالميزانيتين الافتتاحية والختامية إضافة إلى الملاحق تزود جدول التمويل بمعلومات و التدفقات المالية المتعلقة بذمة المؤسسة، أما جدول حسابات النتائج فيزوده بمعلومات التدفقات المالية المرتبطة بالنشاط.

الفرع الثالث: مضمون جدول التمويل

قبل التطرق إلى مضمون جدول حسابات التمويل سنعرج على كيفية إعداد وتحضير جدول التمويل، والذي يتم من خلال خطوتين أساسيتين:

1- الخطوة الأولى:

ويتم في هذه الخطوة إعداد الميزانية التفصيلية (ميزانية التغيرات)، ويستخدم في ذلك ميزانيتين متتاليتين، ثم يتم حساب التغيرات بالزيادة أو النقصان في كل رصيد من الأرصدة والمدونة والمتناظرة في الميزانيتين، وبعدها يتم تصنيف هذه التغيرات إلى موارد واستخدامات وفقا لمجموعة من القواعد كما يظهره الشكل التالي:

الشكل رقم :(2.2) إعداد الميزانية التفصيلية

- **الزيادة في الأصول تمثل استخداما للدورة**
- **النقص في الأصول تمثل موردا للدورة**
- **الزيادة في الالتزامات والأموال الخاصة تمثل موردا للدورة**
- **النقص في والأموال الخاصة يمثل استخداما للدورة**

↓

الاستخدامات = الموارد

الميزانية التفصيلية	
الاستخدامات	**الموارد**
- الزيادة في الأصول	**- النقص في الأصول**
- النقص في الالتزامات والأموال الخاصة	**- الزيادة في الالتزامات و الأموال الخاصة**

المصدر: مريخي عبد الرزاق، التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية ، مرجع سابق، ص 87.

2- الخطوة الثانية:

ويتم في هذه الخطوة الانتقال من الميزانية التفاصلية إلى جدول الموارد والاستخدامات، من خلال القيـــام بمجموعة من التعديلات والاعتماد على المعلومات الموجودة في جدول حسابات النتائج، والملاحق (جدول الاستثمارات، جدول الاهتلاكات و المؤونات، آجال الديون والحقوق ..إلخ).

ويمكن القول أن هذه الخطوة تؤدي إلى جدول التمويل الفعلي.

جدول التمويل يعتمد على جزئين كما يلي:

أ- **جدول الموارد والاستخدامات:** يتضمن الجزء الأول من جدول التمويل العناصر التالية:

- التغير في رأس المال العامل وهو رصيد الفرق بين الوارد والاستخدامات الدائمة.
- الموارد الدائمة للدورة (التغير في الموارد الدائمة لدورتين متتاليتين).
- الاستخدامات الدائمة للدورة (الغير في الاستخدامات الدائمة لدورتين متتاليتين) ومنه فإن جـــدول الموارد والاستخدامات يسمح بشرح كيفية تكوين التغير في رأس المال العامل عن طريق الفرق بين الموارد الدائمة والاستخدامات الثابتة.
- التغير في رأس المال العامل إما موجبا (فرق موجب)، فهو يمثل موردا إما سالبا (فرق سالب)، فهو يمثل احتياج أو استعمال.

أما عن الموارد والاستخدامات الدائمة فتشمل العناصر التالية:

- **الموارد الدائمة:** وتتكون من:

- **موارد داخلية:** القدرة على التمويل الذاتي وتحتوي على:
  - قيمة الاهتلاكات الخاصة بالقيم الثابتة باستثناء تلك التي تتعلق بالمصاريف الإعدادية.
  - النتيجة الصافية للدورة.
  - المؤونات ذات الطابع الاحتياطي أو المؤونات الصافية.
  - القيمة الباقية للاستثمارات المتنازل عنها.
  - إيرادات التنازل عن الاستثمارات (تطرح).
  - حصة إعانة الاستثمار الواجبة الدمج (تطرح).

وتحسب من العلاقات التالية[1]:

[1] علي حنفي، **مدخل إلى الإدارة المالية الحديثة**، نفس المرجع السابق، ص ص 135-136.

قدرة التمويل الذاتي (CAF): النتيجة الصافية + نفقات غير قابلة للتسديد – إيرادات غير قابلة للتحصيل – فائض القيمة للتنازل عن الاستثمار.

أو: النتيجة الصافية + مخصصات الاهتلاك (ح/ 682) + مخصصات المؤونات (ح / 685+ ح/699) + استرجاع تكاليف السنوات السابقة (ح/ 796) – حصة إعانة الاستثمار الواجبة الدمج (ح/ 798) – فائض القيمة للتنازل عن الاستثمار.

- **موارد خارجية:**

- التنازل على الاستثمارات (مادية، معنوية، مالية)
- الزيادة في الأموال الخاصة
- الزيادة من الديون الطويلة والمتوسطة الأجل.

- **الاستثمارات الدائمة:**

- توزيع النتائج خلال الدورة
- زيادة الاستثمارات (مادية، معنوية، مالية)
- تسديد الديون الطويلة، ومتوسطة الأجل
- التكاليف الموزعة على عدة سنوات.

الجدول (2.5) : مضمون الجزء الأول من جدول التمويل (جدول الموارد والاستخدامات)

الاستخدامات الثابتة	N – 1	N	الموارد الدائمة	N – 1	N
-توزيعات النتائج خلال دورة الاستغلال -حيازة عناصر الأصول الثابتة أصول ثابتة مادية أصول ثابتة مالية - تكاليف موزعة على عدة سنوات - تخفيض في الأموال الخاصة - تسديد الديون الطويلة والمتوسطة الأجل			- طاقة التمويل الذاتي - التنازل عن الاستثمارات : مادية ومعنوية - التنازل أو تخفيض الاستثمارات المالية - الزيادة في الأصول الخاصة - الزيادة في رأس المال أو المساهامات - الزيادة في الأموال الخاصة الأخرى - الزيادة في الديون الطويلة والمتوسطة الأجل		
مجموع الاستخدامات			**مجموع الموارد**		
التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي (استخدام صافي)			التغير في رأس المال العامل الصافي الاجمالي (مورد صافي)		

Source: Josette Peurard, analyse financière , librairie vubert edition,paris, 8eme édition, 2001,p138

ب/ جدول التغيرات في رأس المال العامل:

إن الهدف من الجزء الثاني من جدول التمويل هو شرح وتفسير كيفية استعمال التغيير الايجابي رأس المال العامل الصافي الإجمالي أو كيفية تغطية التغير السلبي رأس المال العامل الصافي الإجمالي، ويتم ذلك من خلال احتوائه لثلاث مستويات:

- تغيرات الاستغلال.
- تغيرات خارج الاستغلال.
- تغيرات الخزينة[1].

ومنه فإن التغير رأس المال العامل يحسب بالعلاقة التالية:

Δ ر م ع الصافي الإجمالي = Δر م ع الاســـتغلال + Δ ر م ع الاســـتغلال+ Δ ر م ع للخزينة

الجدول رقم (2.6): مضمون الجزء الثاني من جدول التمويل (جدول التغيرات في رأس المال العامل)

التغير في رأس المال العام الصافي الإجمالي	الدورةN		الدورة N-1
	الاحتياجات	الموارد	الرصيد	الرصيد
-تغيرات عناصر الاستغلال *تغير أصول الاستغلال مخمخزونات - عملاء تسبيقات مدفوعة وحقوق استغلال أخرى *تغير ديون الاستغلال -تغير ديون الموردون -تسبيقات محصلة وديون أخرى للاستغلال			-+X	-+
A: التغير الصافي للاستغلال				-+
-تغيرات خارج الاستغلال -التغير في العناصر المدينة الأخرى -التغير في العناصر الدائنة الأخرى				
B: التغير الصافي خارج الاستغلال			-+X	-+

[1] مريخي عبد الرزاق، التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ، **2010**، ص ص 88-90.

المجموع (A +B):				
احتياجات الدورة رأس المال العامل أو الاستخدامات				
الصافية لرأس المال العامل خلال الدورة				
تغيرات الخزينة:				
التغير في المتاحات				
التغير في ديون الخزينة				
C: **التغير في صافي الخزينة**			X+-	+-
التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي				
المجموع (A+B+C):				
رصيد مدين/ استخدامات صافية (أو)،				
رصيد دائن: موارد صافية				

Source: Josette Perard, analyse financière, librairie Vuibert Edition, paris, 8eme édition, 2001,p138.

المبحث الثالث: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية

تعتبر مؤشرات التوازن المالي أداة مهمة من أدوات التحليل المالي المستخدمة في التحليل الهيكل المالي، للمؤسسة للحكم على استقرار وإحلال وظيفتها المالية وهذا بناءا على المؤشرات التي سوف نتطرق إليها في هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: رأس المال العامل FR

الفرع الأول: تعريف رأس المال العامل وطرق حسابه

1- تعريف رأس المال العامل FR:

- **التعريف الأول:** هو الوضعية المالية للمؤسسة في فترة معينة، يتحدد بالظروف التي تحدث من خلال سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم، وهو فائض الموارد الدائمة على الأحوال الثابتة، وبتعبير أخر هو الفائض من الموارد الدائمة التي تستعمل في تمويل دورة الاستغلال وبصفة عامة يمكن اعتباره كممتلكات إنتاجية إضافية و غير متجانسة ، التي تساهم في إيجاد منتجات أو خدمات المؤسسة[1].
- **التعريف الثاني:** هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة غير المستعملة في تمويل الأصول الثابتة أي الجاهزة لتمويل الأصول المتداولة، وتعليه فالتوازن المالي للمؤسسة يعتمد أساسا في تمويل الاستخدامات عن طريق الموارد الثابتة[2].
- **التعريف الثالث:** هو هامش أمان تتمتع به المؤسسة خلال دورة الاستغلال والذي يسمح لها بمواجهة الاستحقاقات قصيرة الأجل في حالة تأخر المخزون[3].

2- حساب رأس المال العامل:

يمكن حساب رأس المال العامل FR بطريقتين مختلفين وكلاهما تؤدي إلى نفس النتيجة.

2-1 من أعلى الميزانية: وهو عبارة عن الفائض من الأموال الدائمة على الأصول الثابتة ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

---

[1] ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**، مرجع سابق، ص ص 46،47.

[2] رضوان وليد العمار، **أساسيات في الإدارة المالية**، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص 243.

[3] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزار، 2005، ص 147.

2-2 من أسفل الميزانية: وهو الفائض من الأصول المتداولة على الديون قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

(الأصول الجارية) – (الخصوم الجارية)

الفرع الثاني: أهمية رأس المال العامل وأنواعه

1-1 **أهمية رأس المال العامل:** يعتبر رأس المال العامل أحد أهم الوسائل في التحليل المالي ويلعب دورا هاما في تحقيق التوازن المالي للمؤسسة، فهو عبارة عن مؤشر يدل على قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل ويجب أن يكون يغطي المخزونات والقيم المحققة، وإذا كان سالب يعني أن المؤسسة تقوم بتغطية جزء من أصولها الثابتة عن طريق الديون قصيرة الأجل وتعتبر وضعيتها سيئة، أما إذا كان موجب فإن المؤسسة تقوم بتمويل استعمالاتها عن طريق الأموال الدائمة وهي وضعية مريحة وتكون قادرة على مواجهة الطوارئ الممكن حدوثها[1].

2-2 أنواع رأس المال العامل:

يمكن أن يأخذ FR عدة أنواع يمكن حصرها فما يلي:

2-1 رأس المال العامل الإجمالي FRG: هو مجموع الأصول الجارية (المتداولة) لذا يرى بعض المحللين أنه لا داعي لوضع مصطلح آخر بما أنه من الناحية المالية هناك مصطلح يؤدي إلى نفس المعنى:

2-2 رأس المال العامل الصافي: هو الجزء من الأموال الدائمة المستخدمة ف تمويل جزء من الأموال الخاصة المستعمل في تمويل جزء من الأصول الجارية بعد تمويل الأصول غير الجارية[2].

رأس المال العامل الإجمالي = ∑ الأصول المتداولة

= ∑ الأصول – الأصول الثابتة

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول غير الجارية

= رأس المال العامل الدائم – الديون طويلة الأجل

[1] نواصر محمد هتحي، ناصر دادي عدون، **دراسة الحالات المالية**، دار الأفاق الأبيار، الجزائر، 1951، ص 22.

[2] زغيب مليكة، بوشنفيرة لورد، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010، ص 50.

4-4 رأس المال العامل الأجنبي (الخارجي) FRE: هو مجموع الديون التي هي تحت تصرف المؤسسة

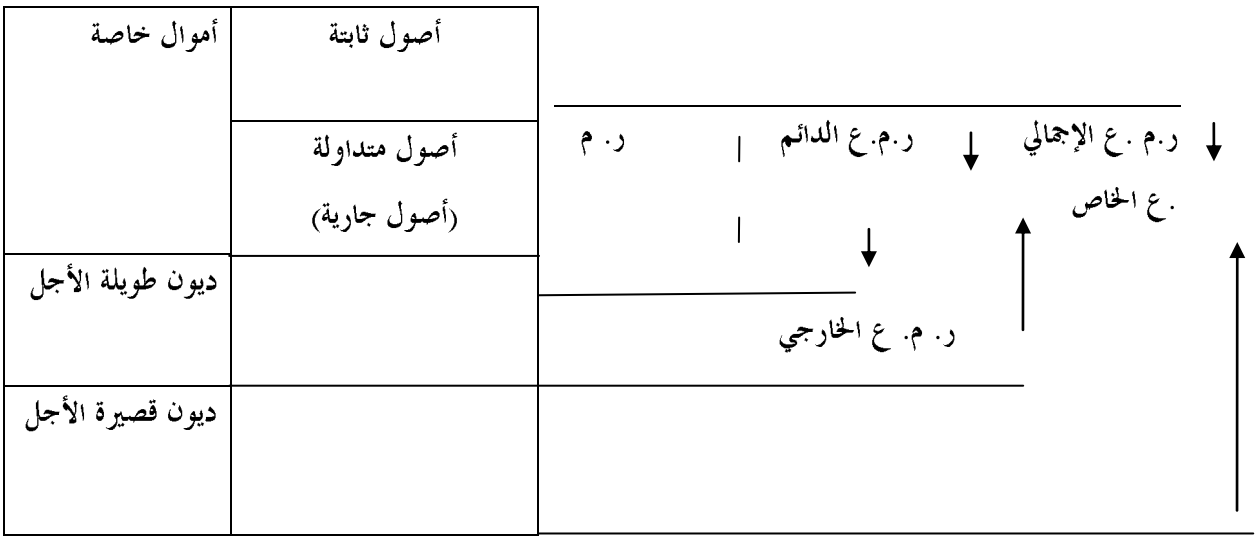
رأس المال العامل الأجنبي (الخارجي) = ∑ الديون

= رأس المال العامل الإجمالي – رأس المال العامل الخاص

= مجموع الخصوم – الأموال الخاصة

ومما سبق يمكن تمثيل أنواع رأس المال العامل كما يلي:

الشكل رقم (2.4): شكل يمثل مكونات رؤوس الاموال



المصدر: عيسى بولوخوخ ومنصر داوي، تقنيات المحاسبة والتسيير، دار الهدى، 1997، ص 08.

الفرع الثالث: الحالات الممكنة لرأس المال العامل وأسباب تغيره

1-1 **الحالات الممكنة ارأس المال العامل:** يختلف حجم رأس المال من مؤسسة لأخرى على حسب طبيعتها، والقطاع الذي ينتمي إليه ، فيكون في الغالب أقل حجما في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية نظرا لسرعة دوران المخزون، كما قد يختلف من فترة زمنية إلى أخرى وبصفة عامة و هناك ثلاث حالات رأس المال العامل وهي:

1- **رأس المال العامل:** يعني هذا وجود مصدر ثابت يسمح بتمويل جزء من دورة الاستغلال ويمكن للمؤسسة مواجهة الحالات الطارئ أي ألا تكون الديون طويلة الأجل تمول جزء من الأصول المتداولة (أصول جارية)، حتى لا تصبح تواجه خطر على المدى الطويل بسبب ما تطلبه الديون طويلة الأجل من فوائد كبيرة.

2- **رأس المال العامل = 0:** هذا يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها وهذه

الحالة صعبة المنال لعدم إمكانية المطابقة بين السيولة والالتزامات.

3- **رأس المال العامل <0:** يدل هذا على أن الديون قصيرة الأجل تمويل الأصول الثابتة وهذا ما يفقد المؤسسة توازنها المالي إذ تجد صعوبات في تسديد ديونها بصفة عادية كما تعبر هذه الحالة عن وجود أصول متداولة بطيئة الدوران عما يحتم على المؤسسة البحث عن تمويل دائم إضافي والتنازل عن وجود أصولها الثابتة وهذا يعرضها للخطر.

ويستعمل رأس المال العامل الدائم عادة في اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة حيث أنه إذا كان موجبا وكافيا بالمقارنة مع قيمة المخزونات فإن البنك يقبل تمويلها[1] .

2- أسباب التغير في رأس المال العامل:

يمكن إرجاع التغيرات التي تحدث في رأس المال العامل الدائم في الجدول التالي:

العمليات التي تخفض من قيمة رأس المال العامل	العمليات التي ترفع من قيمة رأس المال العامل
• **ارتفاع الأصول الثابتة** - الاستثمارات المادية - الاستثمارات المعنوية - الاستثمارات المالية • **التخفيض في الأموال الدائمة** **1- تخفيض الأموال الخاصة** 7- تخفيض رأس المال توزيع جزء من الاحتياطات خسائر الاستغلال المتحققة **2- تسديد الأموال المفترضة** الديون طويلة ومتوسطة الأجل الديون الحالية للشركة شهادات مصرفية	• **رفع الأموال الدائمة** **1- زيادة الأموال الخاصة** رفع رأس المال تكوين الاحتياطات إعانات الاستثمار **2- زيادة القرض** إصدار شهادات مصرفية لأكثر من سنة الحصول ديون طويلة الأجل • **تخفيض الأصول الثابتة** التنازل عن الاستثمارات

المصدر: بوربيحة غنية، مذكرة ماجستير، محددات اختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة، جامعة الجزائر، 2012، ص 243.

[1] بوشاشي بوعلام، **المنير في التحليل المال وتحليل الاستغلال**، دار هومة للنشر، الجزائر، 1997، ص 24.

المطلب الثاني: احتياجات رأس المال العامل BFR

سنتطرق في هذا المطلب إلى احتياجات رأس المال العامل من خلال تقديم تعريف له والحالات التي يأخذها أو يكون عليها.

الفرع الأول: تعريف احتياجات رأس المال العامل وطرق حسابه

1-1 تعريف احتياجات رأس المال العامل BFR :

- **التعريف الأول:**

احتياجات رأس المال العامل زيادة أصول الاستغلال على خصوم الاستغلال، ونستطيع القول أيضا أن احتياجات رأس المال العامل ما هي إلا احتياج صافي للتمويل الناتج عن دورة الاستغلال وبالتالي على المؤسسة أن تسد هذه الثغرة أو تغطي الاحتياج للتمويل، أما بأموال طويلة المدى يعني رأس المال العامل، أو بدون قصيرة المدى، وتعتبر احتياجات المؤسسة لتمويل دورة استغلالها بمواردها المتداولة فاحتياجاتها تزيد بزيادة الأصول المتداولة وتنخفض بانخفاض القروض قصيرة الأجل[1].

- **التعريف الثاني:** تمثل احتياجات رأس المال العامل إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال أي تعبر احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين عن مقدار الأموال التي تحتاجها المؤسسة لمواجهة التزاماتها المستحقة في هذا التاريخ[2].

1-2 حساب احتياجات رأس المال العامل:

يمكن حساب احتياجات رأس المال العامل بالعلاقة التالية[3]:

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات الدورة – موارد الدورة

= (الأصول الجارية – القيم الجاهزة) – (الديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية)

في احتياجات الدورة استثنينا القيم الجاهزة لأنها لم تصبح في حاجة إلى السيولة وفي موار الدورة استثنينا

---

[1] ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**، مرجع سابق، ص 50.

[2] شعيب شنوف، م**حاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية TAS/IFRS**، الجز الأول، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2008، ص 213.

[3] دليلة بن خروف، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات**، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس (2009/2008)، ص 92.

السلفات المصرفية وهي ديون سائلة مدتها قصيرة جدا، فهي لا تدخل ضمن موارد الدورة لأنها تقترض غالبا في آخر الدورة للتسوية.

2-2 **الحالة الثانية:** الخزينة الموجبة: في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة باحتياجات رأس المال العامل، وهذا يعني أن المؤسسة لها هامش من الأموال غير مستحقة وهذا ما يطرح مشكلة الربح، فالمؤسسة يجب أن تكون رشيدة في استغلال الموارد المتاحة لديها للرفع من ربحيتها، وعلى هذا يجب عليها معالجة بعض التزاماتها أو تعظيم قيم الاستغلال ولكن بما يساهم في الزيادة في إنتاجها وليس تجميد أموالها في المخزونات أو تحديد الآجال للزبائن لتسهيل سداد ديونهم، وهو ما سيعطي لمؤسسة ميزة تنافسية بدل تجميد أموالها.

2-3 الحالة الثالثة: الخزينة السلبية: في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة ، وهذا ما يعيق المؤسسة مستقبلا نتيجة تكاليف إضافية للمؤسسة، ولذلك عليها تحصيل حقوقها وربما التنازل عن جزء من استثماراتها وهو ما سيؤثر على سياستها الإنتاجية أو حتى اللجوء للاقتراض لأنها في الأساس تعاني عجزا هيكليا.[1]

الفرع الثاني: الحالات الممكنة لاحتياجات رأس المال العامل:

يمكن لاحتياجات رأس المال العامل أن تأخذ ثلاث حالات ممكنة كما يلي:

- **الحالة الأولى:**

1- احتياجات رأس المال العامل BFR> 0:

معناه احتياجات الدورة أكبر من موارد الدورة وفي هذه الحالة المؤسسة في حاجة إلى إيجاد موارد خارج دورة الاستغلال المتمثلة في رأس المال العامل، لأن دورة الاستغلال لا تغطي كل الاحتياجات.

2- احتياجات رأس المال العامل BFR< 0:

يعني أن الموارد تغطي الحاجيات ويبقى فائض، والمؤسسة لديها سيولة ولا تحتاج إلى رأس المال العامل.

3- احتياجات رأس المال العامل BFR=0 :

يعني أن موارد الدورة تساوي احتياجات الدورة، والموارد تغطي دورة الاستغلال وهي حالة عابرة. [2]

[1] ناصر دادي عدون وخواص محمد هتحي، مرجع سابق، ص51

[2] بوشاشي بوعلام، **المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال**، دار هومة للنشر، الجزائر، 2000، ص 109.

المطلب الثالث: الخزينة TR

سنتناول في هذا المطلب الخزينة وطرق حسابها وكذا الحالات التي تكون عليها الخزينة.

الفرع الأول: تعريف الخزينة وطرق حسابها

1-**مفهوم الخزينة:** تعرف الخزينة على أنها مجموع الأموال السائلة التي هي تحت تصرف المؤسسة يعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في تسيير السيولة، ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية فزيادة قيمة الخزينة تزيد من قدرة المؤسسة غلى تسديد المستحقات بسرعة ويتبدد معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائنيها.

2-**حساب الخزينة:** تحسب الخزينة بالعلاقة التالية: [1]

الخزينة = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية
= رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

الفرع الثاني: الحالات التي تأخذها الخزينة:

باستعمال العلاقات الحسابية أعلاه نكون أمام الحالات التالية للخزينة:

1- الحالة الأولى: الخزينة الصفرية

تعتبر هذه الحالة هي الحالة المثالية للخزينة وهنا تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، لكن لا بد من أخذ الحذر، وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية. [2]

2- الحالة الثانية: الخزينة موجبة

في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة وبالتالي يكون فائض في رأس المال العامل/ مقارنة باحتياجات رأس المال العامل، وفذا يعني أن المؤسس لها هامش من الأموال غير المستخدمة وهذا ما يطرح مشكل الربح.

---

[1] معمر قربة، **التشخيص المالي والاقتصادي ودوره في بنا الأهداف في مؤسسة مطاحن الأغواط**، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ووعلوم التسير، جامعة البليدة، 2005، ص 50.

[2] ناصر دادي عدون، وخواص محمد هتحي، **دراسة الحالات المالية**، دار الأفاق للنشر ، الجزائر، 2001، ص 51.

3- الحالة الثالثة: الخزينة السلبية

في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة مستقبلا بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة، وهذا ما يعيق المؤسسة مستقبلا نتيجة تكاليف إلى إضافية للمؤسسة، وذلك عليها تحصيل حقوقها وربما التنازل عن جزء من استثماراتها وهو ما سيؤثر على سياستها الإنتاجية أو حتى اللجوء إلى الاقتراض لأنها تعاني عجزا هيكليا.

المطلب الرابع: التحليل المالي باستخدام النسب المالية

تعتبر النسب المالية من الأوراق المفيدة في التحليل المالي، لأنها تظهر العلاقة القائمة بين الأرقام التي تتضمنها الميزانيات وقوائم نتائج الأعمال، كما تعتبر النسب المالية من بين أسهل الأدوات المستعملة في عملية التشخيص للوضعية المالية للمؤسسة[1].

الفرع الأول: مفهوم النسب المالية

لقد تعددت التعاريف التي أعطيت للنسب المالية بتعدد المحللين وفيما يلي نورد بعض منها:

- **التعريف الأول:** أن النسب المالية هي علاقة بين قيمتين أو كتلتين ماليتين ذات معنى على الهيكل المالي أو الاستغلالي وتؤخذ هذه القيم من الميزانية المالية أو من جدول تحليل الاستغلال أو منهما معا خلال فترة زمنية معينة، والغرض من حسابها هو إعطاء تفسير لنتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة.
- **التعريف الثاني:** النسب المالية أداة من أدوات التحليل المالي توفر مقياسا لعلاقة ما بين بندين من بنود القوائم المالية[2].
- **التعريف الثالث:** تعبر السيولة المالية عن العلاقة بين متغيرين يخضعان لعمليات مالية وذلك لمحاولة تفسير العلاقة بينهما من أجل الوصول إلى نتيجة تساعد المحلل المالي في اتخاذ القرار[3].

الفرع الثاني: أنواع النسب المالية

يمكن حساب عدد محدود من النسب ولكن التحليل المالي يقتضي اختيار النسب الملائمة والمعبرة حسب المؤسسة وحسب القطاع الذي تنتمي إليه، ويمن تقسيم النسب المالية إلى أربعة أقسام:

---

[1] محمد خان هشام صالح غرايبية، **الإدارة المالية**، مركز الكتب الأردني،1995، ص 52.

[2] مؤيد راضي خنقر، غسان فلاح المطارنة، **القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة والنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص 127.

[3] سمير العزيز، **اقتصاديات الاستثمار والتحليل المالي**، مكتب الاشعاع، مصر، 1998، ص 229.

1- **نسب السيولة:** تهدف هذه المجموعة من النسب إلى تحليل وتقييم مركز رأس المال العامل كما توضح لنا مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها في الأجل القصير كما تقيس التوازن المالي والإجمالي وتمثل هذه النسب في[1]:

* **نسبة سيولة الأصول:** بمقارنة الأصول المتداولة مع إجمالي الأصول نتعرف على مدى سيولة المؤسسة وذلك بالعلاقة التالية:

نسبة سيولة الأصول= الأصول المتداولة / جموع الأصول

عند تفسير هذه النسبة نجد أنها كلما كانت أكبر من 50 % فهذا يعني أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة، وهذه الحالة الوحيدة بالنسبة للمؤسسة بصفة عامة، إذا كانت حركة الأصول سريعة وتحقق أرباحا لهذا تجدها في المؤسسات التجارية غالبا أعلى من 50% .

- **نسبة السيولة العادية:**

تبين الجزء من الديون قصيرة الأجل التي تغطيها الأصول المتداولة، وليتم حسابها بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل

وعموما:

- **إذا كانت نسبة السيولة العامة > 1:** هذا يدل على وجود رأس مال عامل موجب، وهذا يعني أن الأصول المتداولة لها القدرة على تغطية كل الديون، أي المؤسسة قادرة على أداء التزاماتها اتجاه الغير.

- **إذا كانت نسبة السيولة العامة < 1:** هذا يعني أن رأس المال العامل معدوم أي ليس هناك هامش أمان لتغطية خطر قد يواجه عناصر الأصول المتداولة.

وعليه تبقى هذه النسبة عامة لا تعطينا معلومات كاملة عن قدرة الوفاء في المؤسسة لذا عادة ما تهتم بنسب أخرى.

- **نسبة السيولة المختصرة:**

هذه النسبة هي أكثر دقة من نسبة السيولة العامة، لأنها تبين مدى تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة القيم الجاهزة والقيم القابلة للتحقيق، ومن ثم درجة الوفاء بالتزاماتها على المدى القصير وتكون هذه النسبة عامة أقل من الواحد(< 1) ومجالها النموذجي

[1] خالد الراوي، **التحليل المالي للقوائم المالية والافصاح المحاسبي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 1421ه 2000م ، ص60.

(0.5 ، 0.3) أي قد حدد لها الحد الأدنى 30% والحد الأقصى هو حد الضمان، 50% وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة أصول التي هي تحت تصرف المؤسسة والديون قصيرة الأجل ، المجال النموذجي لهذه النسبة هو (0.2، 0.3) أي أن هذه النسبة لابد أن تكون محصورة بين 20% و 30% وتحسب بالعلاقة التالية[1]:

نسب السيولة الحالية = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

2- **نسبة الهيكلة المالية:** هي النسبة التي تبين الوضعية المالية التي تمر بها المؤسسة في فترة زمنية معينة وهي عبارة عن مجموع النسب التي تفسر العلاقة الموجودة بين مختلف عناصر الأصول وعناصر الخصوم وهي تتمثل في:

- **نسبة هيكلة الأصول:** هذه النسب توضح وزن كل عنصر من عناصر الأصول بالنسبة لمجموع الأصول وهي تسمح بالوصول إلى توزيع أمثل لعناصر الأصول على مختلف المراكز أي البحث عن الوضعية المثلى لاستعمال الأموال المستثمرة ونذكر منها ما يلي:

نسبة الأصول الثابتة = مجموع الأول الثابتة/ مجموع الأصول *100

نسبة الأصول المتداولة = مجموع الأصول المتداولة / مجموع الأصول *100

نسب قيم الاستغلال = مجموع قيم الاستغلال/ مجموع الأصول *100

نسب قيم القابلة للتحقيق = مجموع قيم القابلة للتحقيق/ مجموع الأصول *100

نسب القيم الجاهزة = مجموع القيم الجاهزة/ مجموع الأصول *100

ويجب أن يكون مجموع هذه النسب يساوي واحد

- **نسب هيكلة الخصوم:** هذه النسب توضح وزن كل صرف أو عنصر من عناصر الخصوم وتبين هذه النسب المصادر التي استعملتها المؤسسة من أجل تمويل استخداماتها خلال فترة معينة، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

نسبة الأموال الخاصة = مجموع الأموال الخاصة/ مجموع الخصوم * 100

نسبة الديون طويلة الأجل = مجموع الديون طويلة الأجل/ مجموع الخصوم * 100

[1] اسحاق فرقاني،دور التشخيص المالي والاقتصادي في المؤسسة،دراسة حالة مؤسسة بوفاك وحدة المسبك ،مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص علوم مالية جامعة المدية،دفعة 2013-2014 ، ص 61 .

نسبة الديون قصيرة الأجل = مجموع الديون قصيرة الأجل/ مجموع الخصوم * 100

يجب أن يكون مجموع هذه النسب يساوي واحد.

3- نسب التمويل:

تمكننا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية[1]، والهدف منها هو تقرير شروط التوازن المالي والتسيير عن رأس المال العامل للمؤسسة.

- **نسبة التمويل الدائم:**

هذه النسبة تقيس مدى تمويل الأصول الثابتة بالأموال الدائمة وهذه النسبة يجب أن تكون أكبر من الواحد، لكي تحقق المؤسسة هام أمان، يتمثل في رأس المال العامل الصافي وتحسب كما يلي:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأموال الثابتة

- **نسبة التمويل الدائم > 1:** المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة بأموالها الدائمة وهذا يدل على وجود رأس مال عامل دائم (موجب).
- **نسبة التمويل الدائم < 1:** المؤسسة غير قادرة على تمويل أصولها الثابتة بأموالها الدائمة (موجب) وهذا يدل على أن المؤسسة في حاجة لرأس المال العامل.
- **نسبة التمويل = 1:** معناه أن الأصول الثابتة = الأموال الدائمة

- **نسبة التمويل الذاتي:**

وهي نسبة مكملة لنسبة التمويل الدائم، إذ تعبر عن مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة برأس مالها الخاص وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

وإذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد فهذا يعني أن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة أي أن رأس المال العامل الصافي معدوم[2] .

[1] دور التحليل المالي في تشخيص القوائم المالية ودراسة طلبات قروض الاستثمار متاح على الموقع: www. Djelfa, info/vd/newthreaid تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2019/03/10 على الساعة: 10:15.

[2] اسحاق فرقاني،دور التشخيص المالي والاقتصادي في المؤسسة،مرجع سابق،ص 69 .

و أما إذا كانت نسبة التمويل الذاتي أكبر من الواحد (> 1) : معناه أن هناك فائض وهـذا الفـائض بالإضافة إلى الديون طويلة الأجل تبقى تمول الأصول المتداولة وهذا ليس في صالح المؤسسـة لأن الـديون طويلة الأجل تدفع عليها فوائد كبيرة بينما الأصول المتداولة عليها فوائد قليلة.

- **نسبة الاستقلالية (المديونية):**

تعتبر هذه النسبة عن درجة الاستقلالية المؤسسة تجاه دائنيها وأيضا إلى درجة تستخدم المؤسسـة أموالهـا الخاصة وتحسب كما يلي:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة/ مجموع الديون ..... (1)

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة/ مجموع الخصوم ..... (2)

حسب العلاقة (1) : يجب أن تكون هذه النسبة بين 1 و 2 فإن كانت تساوي 2 أو أكثر هذا يـدل على أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون أو أكثر مما يجعل المؤسسة كافية على السداد أما إذا كانت تساوي 1 أو أقل فهذا يدل على تساوي الطرفين ويجعل المؤسسة في وضعية مشبعة بالديون ولا يسـتطيع الحصول على القروض إضافية.

حسب العلاقة (2): فلا يجب أن تقل من ½ وإنك كانت كذلك فهي تدل على أن المؤسسة تعتمـد على أموالها الخاصة أكثر من الديون لتمويل احتياجاتها (حرية الحركة).

- **نسبة قابلية السداد (التمويل الخارجي):** تعرف بنسبة الوفاء، حيث في حالة وجود المؤسسة في وضع مالي صعب أو وصولها إلى الإفلاس وبالتالي عدم قدرتها على تسديد ديونها فإنها ستلجأ إلى بيع موجوداتهـا (الأصول) لتسديد ديونها، لذا فإن كل دائن (مقترض) للمؤسسة سيتسائل عن مصير أمواله وعن الضـمان المتوفر لذا فإنه يقوم بحساب هذه النسبة وذلك بتطبيق العلاقة التالية:

نسبة قابلية السداد = مجموع الديون/ مجموع الأصول

حيث أنه كلما كانت هاته النسبة أقل من واحد (<1) كلما كان العتمان أكبر، وتكون هذه النسـبة نموذجية إذا كانت مساوية لـ (2/1) أي (0.5)[1].

4- نسب المردودية:

هذه النسبة تسمح بقياس ربحية المؤسسة، وعليه فإن المردودية في حياة المؤسسة من حيث دراستها و

[1] ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**، مرجع سبق ذكره، ص 56.

تحليليها الشغل الشاغل لمسؤولية المؤسسة، فتحليلها يوجب عليهم الاعتماد بصورة أساسية على حسابات النتائج التي تظهر لنا النتيجة المحصلة في الدورة، ومن أهم النسب المستعملة لمعرفة المردودية هي:

- **نسب المردودية المالية:**

هي ذات أهمية بالغة بالنسبة للمستثمرين أو المساهمين في الشركة من حيث قدرة الأموال الموظفة في جانب عائدات مرضية لهم، وهذه النسبة الخاصة بالمردودية المالية من حملة الشروط التي تسمح للمؤسسة بالتطور والتوسع في طاقات الإنتاج وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة

وكلما ارتفعت دل ذلك على كفاءة استغلال أموالها

- **نسبة المردودية التجارية:** هذه الأخيرة تسمح بالتقييم الخاص لنشاط المؤسسة ونستخلص بها نسبة تتجسد فيها المقارنة ما بين النتيجة ورقم الأعمال بالعلاقة التالية:

نسبة المردودية التجارية= النتيجة الصافية/ رقم الأعمال

- **نسبة المردودية الاقتصادية:** هذه الأخيرة تعبر عن مردودية أصول المؤسسة ولهذا المردودية مجموعة من النسب وتقتصر على النسب التالية:

نسبة المردودية الإجمالية للأصول = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

نسبة مردودية رأس المال = رقم الأعمال / مجموع الأصول

كلما كانت النسبة مرتفعة كانت المردودية أحسن ولصالح المؤسسة.

5- نسب النشاط (التسيير المالي "الدوران"):

تأتي هذه النسب لتكملة نسب التمويل والسيولة مع الأخذ بعين الاعتبار حجم نشاط المؤسسة لتسريع دوران باقي أصولها المتداولة وتقيس هذه النسبة الكفاءة التي تستخدم بها المؤسسة الموجودات أو الموارد المتاحة لها عن طريق إجراء مقارنات في ما بين مستوى المبيعات ومستوى الاستثمار ونسب النشاط تعتبر مهمة لكل من له اهتمام بكفاءة الأداء والربحية للمؤسسة غلى المدى البعيد، ومن أهم النسب المتعلقة بالنشاط ما يلي[1]:

[1] عبد الحليم كراجة، **الإدارة المالية والتحليل المالي**، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 55.

أ/ نسبة دوران المخزون:

وتظهر هذه النسبة سرعة حركة المخزون وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤثر على كفاءة المنشأة، إلا أنه لابد من التنويه من أن معدل دوران المخزون يرتبط بطبيعة النشاط الاقتصادي الذي تمارسه المنشأة ، فمعدل الدوران في المنشآت الصناعية هو دائما أقل من معدلات الدوران في الصناعات الإستراتيجية والصناعات الثقيلة (كصناعة السفن) هو دائما أقل من معدلات الدوران في الصناعات الغذائية والتحويلية وتحسب النسبة كما يلي:

- **في المؤسسة التجارية:**

معدل دوران المخزون = تكلفة شراء البضائع المباعة / المخزون الوسيطي للبضائع = ن مرة

ويعبر هذا المعامل عن عدد المرات (ن مرة) التي يتجدد فيها المخزون بحيث:

تكلفة شراء البضائع المباعة = مشتريات البضاعة + (مخزون أول مدة + مخزون آخر مدة)

المخزون الوسطي للبضائع = (مخزون أول مدة + مخزون آخر مدة)/ 2[1].

مدة دوران المخزون البضائع = 360/ معامل دوران البضائع = ن يوم.

- **في المؤسسات الصناعية:**

*****بالنسبة لمخزون المواد الأولية:**

معامل دوران مخزون المواد الأولية = تكلفة شراء المواد الأولية المستهلكة / المخزون الوسيطي للمواد الأولية = ن مرة

***** بالنسبة لمخزون المنتجات التامة:**

معامل دوران المنتجات التامة = تكلفة انتاج المنتجات التامة المباعة / المخزون الوسيطي للمنتجات التامة = ن يوم

مدة دوران مخزون المنتجات التامة = 360 / معامل دوران مخزون المنتجات التامة = ن يوم

ب/ نسبة دوران الحقوق على الزبائن:

[1] منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 08..

تسمح هذه النسبة بقياس المدة المتوسطة بالأيام (ن يوم) للقروض الممنوحة من طرف المؤسسة للزبائن (أي المدة التي تستغرقها الحقوق على الزبائن حتى تتحول إلى نقدية).

معامل دوران (التحصيل) الحقوق الزبائن = رقم الأعمال / (الزبائن + 2 / أوراق القبض القابلة للتحصيل) ن يوم

مدة دوران الحقوق على الزبائن = 360 / معامل دوران (التحصيل) الحقوق الزبائن = ن يوم

ينبغي أن يكون ناتج هذه السنة (المدة) هي أقل قيمة ممكنة ويكون أيضا أقل من ناتج نسبة (مدة) دوران ديون الموردين.

جـ/ نسبة دوران ديون الموردين:

معامل دوران (تسديد) ديون الموردين: المشتريات/ (2 / الموردين + 2/ أوراق الدفع) = ن يوم

وحتى تستفيد المؤسسة أكثر من ديون الموردين، عليها أن تعمل على زيادة مدة تسديد هذه الديون وتخفيض مدة تحصيل الحقوق من الزبائن، حتى تستفيد بين المدتين بالمبلغ الذي يعتبر تمويلا خارجيا إضافيا بدون فوائد[1].

[1] فرقاني اسحاق، مرجع سابق،ص 70.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل نجد أن الميزانية المالية شرط ضروري لمتطلبات التحليل الجيد والدقيق للوضعية المالية للمؤسسة لأنها تعتبر صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة في وقتها، أي أنها تظهر ذمة المؤسسة التي تتمثل في عناصر الأصول وعناصر الخصوم مجمعة، هذا ما يجعلها قابلة لاستعمالها كأداة للتحليل المالي.

كما تمت دراسة جدول حسابات النتائج الذي يظهر مختلف مستويات الإيرادات والنفقات والنتائج المحققة، خلال دورة معينة لذا فإن المحلل المالي يعتمد عليه في تحليل المؤشرات المالية الأساسية المرتبطة به، أما بالنسبة لمؤشرات التوازن المالي والنسب المالية على مختلف أنواعها وجدول التمويل وتدفقات الخزينة نجدها ترتكز على الميزانية المالية، إذ لا يستطيع المحلل المالي دراستها وتحليلها دون اللجوء إلى معطيات الميزانية المالية.

الفصل الثالث:
دراسة واقع تطبيق التحليل المالي
لمؤسسة اتصالات الجزائر

تمهيـــد:

بعد الدراسة النظرية لهذا البحث والمتمثلة في الفصول السابقة نقوم في هذا القصل بإســـقاط الجانـــب النظري على الواقع بإجراء دراسة ميدانية لمؤسسة اتصالات الجزائر محاولين ابراز الجوانب المتعلقة بموضـــوع دراستنا وقد وقع اختيارنا على هذه المؤسسة بسبب توفرها على قوائم مالية ومعلومات خاصـــة بمحيطهـــا تساعدنا في انجاز واتمام البحث

سوف نتطرق في هذه الدراسة الى تحليل الوضعية المالية للمؤسسة لسنتي 2016-2017 بعد اعطـــاء لمحة وجيزة على نشأة وتطور المؤسسة وهيكلها التنظيمي.

و يقسم هذا الفصل الى ثلاث مباحث :

- **المبحث الأول : تقديم عام حول مؤسسة اتصالات الجزائر**
- **المبحث الثاني : دراسة تطبيقية باستعمال التحليل الساكن**
- **المبحث الثالث: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية**

المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة اتصالات الجزائر

سنتطرق في هذا المبحث إلى تقديم لمحة تاريخية عن مؤسسة اتصالات الجزائر وكذلك أهم النشاطات التي تقوم بها، إضافة إلى تقديم هيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: ماهية مؤسسة اتصالات الجزائر

سنتطرق في هذا المطلب إلى تقديم التطور التاريخي لمؤسسة اتصالات الجزائر وكذا التعريف العام والشامل لها

أولا: لمحة تاريخية عن مؤسسة اتصالات الجزائر

وعيا منها بالتحديات التي يفرضها التطور المذهل الحاصل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال باشرت الدولة الجزائرية، منذ سنة **1999** بإصلاحات عميقة في قطاع البريد والموصلات، وقد تجسدت هذه الإصلاحات في سن قانون جديد للقطاع في شهر أوت **2000**.

جاء هذا القانون لإنهاء احتكار الدولة على نشاطات البريد والمواصلات، وكرس الفصل بين الأنشطة التالية التنظيم واستغلال وتسيير الشبكات.

وتطبيقا لهذا المبدأ تم إنشاء سلطة ضبط مستقلة إداريا، وماليا ومتعاملين، أحدهما يتكفل بالنشاطات البريدية والخدمات المالية البريدية متمثلة في مؤسسة "اتصالات الجزائر".

وفي إطار فتح سوق الاتصالات المنافسة تم في شهر جوان **2001** بيع رخصة لإقامة واستغلال شبكة النقال واستمر تنفيذ برنامج فتح السوق للمنافسة ليشمل فروع أخرى، حيث تم بيع رخص تتعلق بشبكة الربط المحلي في المناطق الريفية.

كما شمل فتح السوق كذلك للدراسات الدولية في **2003** والربط المحلي في المناطق الحضرية في **2004** وبالتالي أصبحت سوق الاتصالات مفتوحة تماما في **2005**، وذلك في ظل احترام دقيق لمبدأ الشفافية ولقواعد المنافسة وفي نفس الوقت تم الشروع في برنامج واسع النطاق يرمي على تأهيل مستوى المنشآت الأساسية اعتمادا على تدارك أخر المتراكم.[1]

ثانيا: تعريف مؤسسة اتصالات الجزائر

اتصالات الجزائر هي شركة عمومية اقتصادية ذات أسهم حددت مدتها بـ **99** عام وبرأسمال عمومي

[1] معلومات مستخرجة من الموقع الالكتروني http :www.algerietelecom.dz/AR/ ?P=presentation le 5/4/2019 à 13 :30

قدر بـــ **50.000.000.000.00 دج.**

هي ملك للدولة بنسبة **100%**، تأسست عام **2003** تنشط في مجال الهاتف الثابت والنقال **موبيليس** وخدمات الانترنت djawab جواب والاتصالات الفضائية.

نشأت بموجب قانون فبراير **2000** المرتبط بإعادة هيكلة قطاع البريد والمواصلات لفصل قطاع البريد عن قطاع الاتصالات وقد دخلت رسميا في سوق العمل في **01 يناير 2003.**

– بلغت الحصة المالية الإجمالية المعدة لتطوير وتهيئة الاستثمارات بـــ 5.128.262 مشـــترك منـــها، **2.922.831** مشترك في الهاتف الثابت أما عدد مشتركي الهاتف النقال فبلغ أكثر من **11** مليون مشترك بموبيليس نهاية سنة **2010.**[1]

المطلب الثاني: التنظيم الهيكلي لمؤسسة اتصالات الجزائر

يتكون الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة الجزائر من 08 مديريات و 50 وحدة عملياتية متواجدة في كامـــل ولايات الوطن.

1– الرئيس المدير العام:

هو رئيس مجلس الإدارة ويعد المسؤول الأول عن الأعمال القائمة حيث يتولى مع مساعديه مهمـــة تحقيـــق الأهداف المرسومة من قبل المصالح المختصة، ومن مهامه السهر على ما يلي:

- الحفاظ على الحصص السوقية وتطوير ثقافة الشركة في سوق المنافسة.
- السهر على تطبيق البرامج الموافق عليها، والتنسيق بين المصالح.

2– مدير مشروع:

- التغذية الإعلامية العامة .
- تطبيق المهام الموكلة عند طلب الرئيس المدير العام، والتنسيق ما بين المديريات عبر المعلوماتية.
- الاطلاع على كل ما يخص الفواتير من تخليص أو عدم تخليص أو الأعطال.

3– المفتشية العامة: وهي تحت الرقابة المباشرة للمدير وهي مكلفة بـــ:

- قاعدة الأعمال السنوية

[1] http ://www.algerietelecom.dz:/AR/inolex php ?=epa 19/4/2019 à13h معلومات مستخرجة من الموقع الالكتروني،

- تنفيذ المهام المفاجئة بطلب من المدير العام شخصيا، والقيام بتحقيقات في حالة أي مصرة للشركة.
- تنسيق ومتابعة ومراقبة مصالح المفتشية الإقليمية، تطبيق المخطط السنوي الجهوي بموافقة المدير العام.

4- المفتشية المركزية: ومن مهامها ما يلي:

- رقابة السير القانوني أو غير القانوني لمهام ومصالح الشركة، ورقابة الأهداف المسطرة واحترام مواعديها.
- تشخيص وتحليل أي خلل في الشركة، وتقييم نوعية الخدمة للزبون.

5- مديرية الوسائل العامة اليومية: وهي تتكفل بـ:

- المشاركة في إعداد المخططات السنوية للشركة.
- تسيير المشاريع، التطوير المضبوط، بالخصوص تحديد التقنيات، التخطيط العملي، خلاصة العقود، التحقيق، استقبال المراجع، تأدية الخدمات وإرسالها إلى التشغيل تسيير المراكز الملحقة وتتكون من أربعة مديرين و هم على التوالي:
- مدير التسيير التجاري والنوعية.
- مدير الصفقات التجارية الدولية.
- مدير الحسابات الكبرى.
- مدير الدراسات والبرمجة.

6- مدير تجهيزات الربط:

تهتم بكل ما يخص أجهزة الاتصال من هواتف، أسلاك خاصة بالاتصال، جهاز الحاسوب

7- مديرية التراسل:

مهمتها التزويد بالأجهزة الخاصة بعملية المراسلات بين الشركة والزبائن.

8- مديرية التسيير التقني لشبكة الاتصالات: وهي مكلفة بـ:

- المشاركة في إعداد المخططات السنوية ولعدة سنوات أخرى.
- مراقبة وتحليل سير الخدمات والبحث عن توسيع الشبكة، تسيير المراكز الوطنية وإعادة ربطها.
- تدعيم المديريات الإقليمية للاتصالات من أجل التدخلات غير النمطية عن طريق الصيانة .

9- مديرية مشروع موارد الحاسوب: وهي مكلفة بـــ:

- تحديد فرضيات لتطوير شبكة الاتصال، إعداد الدراسات قبل المشاريع، البرامج العلمية.
- متابعة مخططات الاستثمارات.
- تخطيط، تصميم والمساعدة في الصيانة وتطوير الأنظمة العامة فيما يخص الإعلام الآلي والتسيير.

10- مديرية المالية والمحاسبة: وهي مكلفة بـــ:

- تقديم للهياكل وتنشيط السير المحاسبي والمالي للشركة.
- تسيير الميزانية والجباية وإعداد القواعد والإجراءات والسهر على تطبيقها.

كما بها خطوط مباشرة وهي على التوالي:

1- خط موبيليس: وهو خط خاص بالهاتف النقال.

2- خط اتصالات الجزائر: القمر الصناعي: وهو الخط المباشر لاتصالات الجزائر مع المحطة الفضائية

3- خط جواب (djwab): وهو خط مباشر خاص بالممول الرئيسي لخـــدمات الانترنـــت لشـــركة اتصالات الجزائر.

بالإضافة إلى ثمانية مديريات إقليمية للاتصال تشرف عليها مديرية التسيير التجاري والنوعيـــة، وكـــل مديرية إقليمية للاتصالات تشرف علة وحدة عمليات للاتصالات (حيث توجد واحدة في كل ولايـــة) ، وكل وحدة عملية للاتصال تشرف على الوكالات التجاريـــة للاتصـــالات (Actel) ويختلـــف عـــدد الوكالات حسب الكثافة السكانية ويلخص الشكل الموالي الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر.[1]

[1] نوردين عبدي،حسام كفايفي،دور لوحة القيادة المالية في تحسين اداء الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر ، شهادة ماستر ،قسم علوم التجارية تخصص مالية المؤسسة،دفعة 2018-2019 ص 53،54 .

الشكل رقم (01) : الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر



المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على المعلومات المقدمة من طرف مؤسسة اتصالات الجزائر

المطلب الثالث: مهام وأهداف مؤسسة اتصالات الجزائر

تتمثل مهام وأهداف مؤسسة اتصالات الجزائر فيما يلي:

أولا: مهام مؤسسة اتصالات الجزائر

تتكفل مؤسسة اتصالات الجزائر بتنمية المجتمع الإعلامي الجزائري، وهي تنشط في سوق الهاتف الثابت، وحلول الشبكة بتحويل المعطيات والصوت بالنسبة للشركات والخواص، حيث تعد اتصالات الجزائر الرائد في قطاع الاتصالات بالجزائر، لذا فهي تسهر على تقديم أحسن وأرقى الخدمات لزبائنها كما يلي:

- تتكفل بالخدمات الهاتفية ومختلف الإرسالات على الأقمار الصناعية حيث توفر للغير خدمات إرسال المعلومات أو الحصول عليها " أصوات، صور، معطيات ....إلخ، عن طريق أي واسطة كهربائية أو راديو كهربائية بصرية أو كهرومغناطسية، وذلك بغية رفع تحديات معمقة ومتعددة.
- العمل على استقطاب الكفاءات والخبرات الضرورية من مهندسين وتقنين خاصة في مجال الاتصالات.
- زيادة عرض الخدمات الهاتفية وتسهيل وصول خدمات الاتصال إل عدد كبير من المواطنين، خاصة في المناطق الريفية
- تمويل مصالح الاتصالات مما يسمح بنقل الصوت والصورة والرسائل المكتوبة والمعطيات الرقمية.
- تطوير واستمرار وتسيير شبكات الاتصالات العامة والخاصة.
- إنشاء واستثمار وتسيير الاتصالات الداخلية مع كل متعاملي شبكة الاتصالات.
- محاولة تصميم نظام معلوماتي متميز (GAIA) .[1]

ثانيا: أهداف مؤسسة اتصالات الجزائر

تسعى اتصالات الجزائر بالمدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- الحفاظ على مكانة المؤسسة في السوق.
- استقطاب أكبر عدد من الزبائن.
- إرضاء الزبائن.
- تسهيل الحصول على الخدمات والرفع من تنافسيتها.
- تطوير خدمات للمساعدة التقنية.
- تنفيذ تقارب الصوت والصورة.[2]

[1] نوردين عبدي وحسام كفايفي،دور لوحة القيادة المالية في تحسين اداء الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية،مرجع سابق،ص 56.

[2] من اعداد الطالبتين بناءا على المقابلة مع السيد اية رمضان ميسون العامل في مصلحة المحاسبة بمؤسسة اتصالات الجزائر

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية باستخدام التحليل المالي

تعتمد مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة المدية باستخدام التحليل المالي للميزانية المالية وتحويلها إلى ميزانية مالية مختصرة إضافة إلى تحليل جدول حسابات النتائج الذي يساعد في معرفة الوضعية المالية للمؤسسة.

المطلب الأول: تحليل الميزانية المالية

الفرع الأول: إعداد الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج

1- الميزانية المالية المقفلة لسنتي 2016 و2017:

الأصل	المبلغ الإجمالي	الاهتلاكات والمؤونات	الصافي N	الصافي N-1
أصول غير جارية				
التثبيتات معنوية	0	0	0	0
التثبيتات العينية	6243121576.31	4535955866.40	1707165709.91	1819082378.62
تثبيتات جاري انجازها				
تثبيتات مالية				

الأوراق المالية الأخرى				
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	19897749.15	0	19897749.15	4069525.65
ضرائب مؤجلة على الأصول				
مجموع الأصول غير الجارية	6263019325.46	4535955866.40	1727063459.06	1823151904.27
الأصول الجارية	74188113.8	3803857.81	70384255.99	75713890.59
حسابات دائمة واستخدامات مماثلة				
الزبائن	253880866.23	00	253880866.23	345370635.32
مدينون آخرون	4803299.39	00	4803299.39	4688926.14
الضرائب	3421375.67	00	3421375.67	2221038.02
أصول جارية أخرى	00	00	00	00
الموجودات وما شابهها				
الخزينة	34637474.24	00	34637347.24	57594074.66
مجموع الأصول الجارية	370931129.33	3803857.81	367127271.52	485588564.34
المجموع العام للأصول	6633950454.79	4539759724.21	2094190730.58	2308740469.00

الخصوم	2017/12/31	2016/12/31
الأموال الخاصة	61275180000.00	
احتياطات		
فرق إعادة التقدير		
نتيجة الدورة	148132218.84	-126494428.44
الترحيل من جديد	1882889954.73	2340085779.52
المجموع	2031022173.57	2213591351.08
الخصوم غير الجارية		
قروض وديون مالية مماثلة		
ضرائب ومؤونات الأعباء		
ديون أخرى غير جارية	00	00
الخصوم الجارية		
الموردين والحسابات الجارية	29073816.36	50967440.44
الضرائب	25181846.94	36197658.95
ديون أخرى	8913493.71	7984018.53
الخزينة السالبة	00	00
مجموع الخصوم الجارية	63168557.01	95149117.92
مجموع الخصوم	2094190730.58	2308740469.00

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانيات المقدمة من طرف المؤسسة.

الفرع الثاني: تحويل الميزانية المالية إلى ميزانية مالية مختصرة

1- الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الأصول غير الجارية	1823451904.27	%78.98	الأموال الدائمة	221359351.08	%95.87
الأصول المتداولة	485588564.3	%21.03	الأموال الخاصة	00	
*قيم الاستغلال	75713890.59	%15.95	ديون طويلة الأجل		
*قم غير جاهزة	352280599.5	%72.54	ديون قصيرة الأجل	95149117.92	%4.12
*قيم جاهزة	57594074.66	%11.86			
المجمـــوع	2308740469	%100	المجمـــوع	2308740469	%100

2- الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الأصول غير الجارية	1727063459.06	%82.46	الأموال الدائمة	0	%96.95
الأصول المتداولة	367127271.5	%15.53	الأموال الخاصة	2031022173.57	
*قيم الاستغلال	70384255.99	%19.17	ديون طويلة الأجل	00	
*قم غير جاهزة	262105541.3	%71.39	ديون قصيرة الأجل	63168557.01	%3.01
*قيم جاهزة	34637474.24	%4.43			
المجمـــوع	2094190730.38	%100	المجمـــوع	2094190730.38	%100

3- جدول رقم (01): جدول حسابات النتائج لسنتي 2016-2017

البيان	2017/12/31	2016/12/31
رقم الأعمال	1061752723.27	979425443.70
إنتاج مثبت	9628741.45	23042238.45
إعانات الاستغلال	00	00
إنتاج الدورة	1071381464.72	1002467682.15
مشتريات مستهلكة	-152224430.33	-276722193.42
خدمات خارجية واستهلاكات أخرى	-109093313.90	-111427112.70
استهلاكات الدورة	-261317744.23	-388149306.03
القيمة المضافة للاستغلال ()	810063720.49	614318376.03
أعباء المستخدمين	-350260145.97	-435491979.81
ضرائب ورسوم	-21269032.62	-18010074.53
اجمالي فائض الاستغلال	.438534541	160216321.69
ايرادات عملية أخرى	22814577.14	12516127.44
أعباء عملية أخرى	-3422601.11	-11167625.85
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	-294891982.65	-296727798.33
استرجاع أعباء الدورات السابقة	1520622.71	86245.78
النتيجة العملياتية	164555157.99	-134476729.27
منتجات مالية	00	00
أعباء مالية		
النتيجة المالية	00	00

النتيجة العادية قبل الضريبة ()	164555157.99	-134476729.27
الضرائب على النتيجة العادية	00	00
الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية	-25129744.37	-270894.14
مجموع الإيرادات العادية	1095716664.57	1015070055.97
مجموع التكاليف العادية	-956291250.95	-1149817678.78
النتيجة العادية	139425413.62	-143747623.41
إيرادات استثنائية	8706805.22	253194.97
أعباء استثنائية	00	00
النتيجة الاستثنائية	8706805.22	8253194.97
نتيجة الدورة الصافية	148132218.84	-126494428.44

المصدر:من اعداد الطالبتين بناءا على الوثائق المقدمة من قبل المؤسسة

المطلب الثاني: تحليل جدول حسابات النتائج

يمكن تحليل جدول حسابات النتائج بناء على عدة نقاط كما يلي:

1- إنتاج الدورة:

من خلال جدول حسابات النتائج نلاحظ أن إنتاج الدورة زاد بقيمة **68913782 دج** أي بنسبة **6.87%**، وهذا راجع إلى الانخفاض في الإنتاج المثبت من جهة ومن جهة أخرى إلى زيادة رق الأعمال.

2- استهلاك الدورة:

نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج أن استهلاكات الدورة قد انخفضت من سنة **2016** إلى سنة **2017** بـ **126831562 دج** أي بنسبة **32.67%** وهذا راجع إلى الانخفاض في قيمة المشتريات المستهلكة بـ **124497763 دج**.

3- القيمة المضافة للاستغلال:

نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج أن القيمة المضافة للاستغلال قد ارتفعت بـ**195745344 دج** أي بنسبة **31.86%** وهذا راجع إلى الزيادة في إنتاج الدورة.

4- إجمالي فائض الاستغلال:

من خلال جدول حسابات النتائج نلاحظ أن إجمالي فائض الاستغلال قد ارتفع بـ **277718220 دج** أي بنسبة **172.69%** وهذه الزيادة راجعة إلى زيادة القيمة المضافة للاستغلال وانخفاض أعباء المستخدمين كذلك أن الزيادة الطفيفة للضرائب والرسوم **3528952 دج** لم تؤثر كثيرا على النتيجة بسبب الزيادة الملحوظة في القيمة المضافة للاستغلال.

5- النتيجة العمالياتية:

من خلال جدول حسابات النتائج أنه هناك ارتفاع في النتيجة العمالياتية حيث استطاعت المؤسسة أن تحقق نتيجة موجبة بعدما كانت سالبة سنة **2016**، الزيادة راجعة إلى الارتفاع في إجمالي الفائض الاستغلال كذلك ارتفاع إيرادات العملة الأخرى أيضا ارتفاع استرجاع أعباء الدورات السابقة.

6- النتيجة العادية قبل الضرائب:

هي نفسها هي نفسها النتيجة الصافية في السنتين **2017/2016** وهذا لعدم تحقيق المؤسسة لمنتجات مالية وعدم تحملها لأعباء مالية في كلتا السنتين.

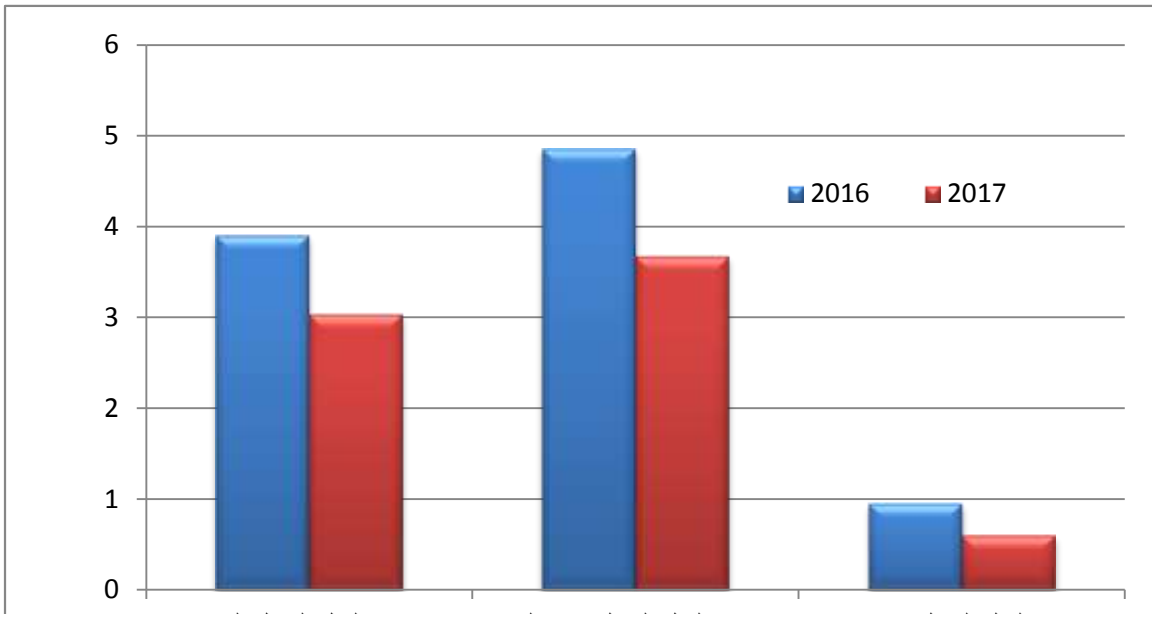
7- النتيجة العادية:

من خلال جدول حسابات النتائج نلاحظ أن المؤسسة سنة **2017** استطاعت أن تحقق نتيجة موجبة بعدما كانت في سنة **2016**، مع ارتفاع مجموع الإيرادات العادية في سنة **2017**.

8- نتيجة الدورة:

نلاحظ أن المؤسسة استطاعت في سنة **2017** أن تحسن من نتيجتها وتحقق ربحا صافيا قدره **148132218.00**دج.

الشكل رقم (02): يبين التغيرات في صافي نتيجة السنة المالية



من إعداد الطالبتين بناء على الميزانيتين الماليتين.

المبحث الثالث: التحليل باستخدام النسب والمؤشرات المالية

سوف نحاول في هذا المبحث أن ندرس توازن المؤسسة ماليا بالاعتماد على النسب والمؤشرات المالية.

المطلب الأول: التحليل المالي باستخدام التوازنات المالية

سنقوم في هذا المطلب بتحليل كل من رؤوس الأموال واحتياجات رأس المال العامل إضافة إلى تحليل الخزينة.

الفرع الأول: باستخدام رؤوس الأموال

سنقوم في هذا الفرع باحتساب مجموعة من رؤوس الأموال

1 رأس المال العامل FR: نقوم بحسابه من أعلى الميزانية ومن أسفلها

1-1 من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

جدول رقم (02) رأس المال العامل للسنتين 2016-2017

البيان	2016	2017	التغير
الأموال الخاصة	2213591351.08	2031022173.57	182569178
ديون طويلة الأجل	00	00	00
الأموال الدائمة	2213591351.08	2031022173.57	
الأصول الثابتة	1823151904.27	17270663459.06	-96388445
رأس المال العامل	390439447	303958714	-86180733

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الميزانيات المالية

نلاحظ أن رأس المال العامل لسنة **2016** موجب وهذا يعني أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل وقادرة على سداد ديونها.

وفي سنة **2017** نلاحظ أن FR موجب وهذا أيضا حيث قدر بـ **303958714 دج** وتنخفض بالنسبة لسنة **2016**، وهذا راجع إلى انخفاض قيمة الأموال الخاصة.

2-من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل

الأصول المتداولة = قيم الاستغلال + قيم غير الجاهزة + القيم الجاهزة

الجدول (03):رأس المال العامل للسنتين 2016-2017

البيان	2016	2017	التغير
قيم الاستغلال	75713890.59	70384255.99	-5329634.6
القيم غير الجاهزة	352280599.5	262105541.3	-90175058.8
القيم الجاهزة	57594074.66	34637474.24	-22965600.42
الأصول المتداولة	485588564.3	367127271.5	-118461292.8
ديون قصيرة الأجل	95149117.92	63168557.01	-31980560.89
رأس المال العامل	390439447	303958714.5	-86480732.5

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانيات المالية

- **التحليل:**

نلاحظ أن رأس المال العامل انخفض سنة **2017** بمقدار **86480732.5 دج** وهذا راجع إلى انخفاض القيم المتداولة سنة**2017** رغم أن الديون قصيرة الأجل انخفضت سنة **2017**، هي الأخرى لأن نسبة انخفاض القيم المتداولة كانت أكبر من نسبة انخفاض الديون قصيرة الأجل.

3- رأس المال العامل الخاص FRP:

رأس المال العامل الخاص = أموال الخاصة – أصول ثابتة

وبما أن المؤسسة لم تقترض ديون طويلة الأجل فإن رأس المال العامل الدائم يساوي رأس المال الخاص.

وكما سبق حسابه أن المؤسسة قادرة في كلتا السنتين على تغطية استثماراتها الثابتة بالأموال الخاصة والمؤسسة لم تستفد من مزايا الرفع المالي كالوفر الضريبي.

4- رأس المال العامل الإجمالي = $\sum$ الأصول المتداولة

= قيم الاستغلال + قيم غير الجاهزة + قيم الجاهزة

= $\sum$ الأصول – الأصول الثابتة

= رأس المال العامل + ديون قصيرة الأجل

جدول رقم (04): رأس المال العامل الإجمالي

البيان	سنة 2016	سنة 2017	التغير
رأس المال العامل الصافي	390439447	303958714.5	-86480732.5
ديون قصيرة الأجل	95149117.92	63168557.01	-31980560.89
رأس المال العامل الإجمالي	485588564.3	36712721.5	-118461292.8

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الميزانيات المالية

- **التحليل:**

نلاحظ انخفاض رأس المال العامل الإجمالي في سنة **2017** بمقدار **118461292.8دج** وهذا راجع إلى انخفاض كل من ديون قصيرة الأجل ورأس المال العامل الصافي في سنة **2017.**

5- رأس المال العامل الخارجي:

رأس المال العامل الخارجي = ∑ الديون

= ∑ الخصوم – الأموال الخاصة

جدول رقم (05): رأس المال العامل الخارجي (الأجنبي)

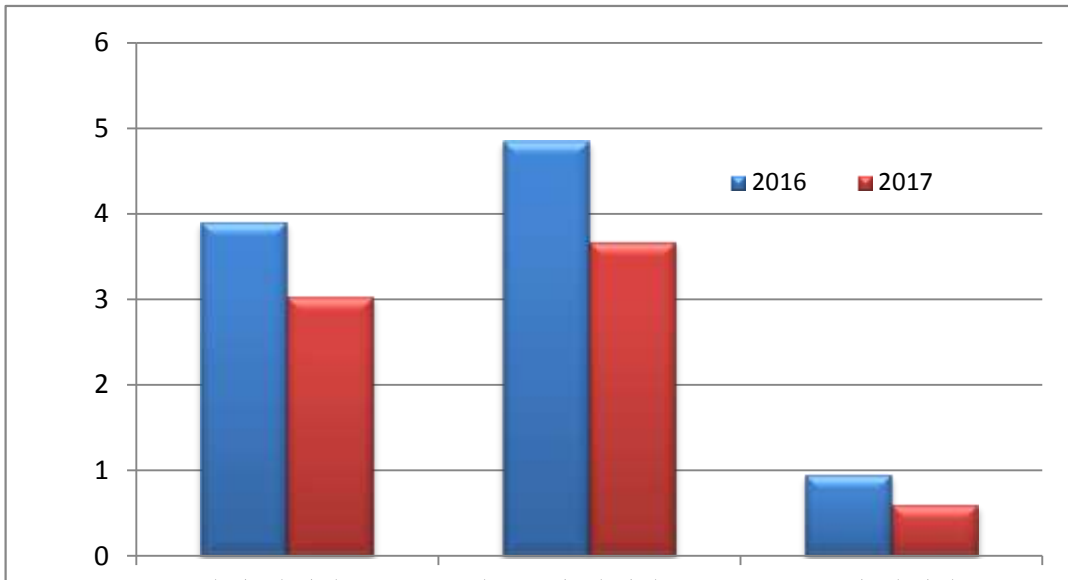
البيان	سنة 2016	سنة 2017	التغير	%
∑ الخصوم	2308740469	2094190730.58	-214549739	9.29
الأموال الخاصة	2213591351.08	2031022173.57	182569178	8.24
رأس المال العامل الخارجي	95149118	63168557	31980560.89	/

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الميزانيات المالية

التحليل:

نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي قد انخفض سنة **2017** بمقدار **31980560.8 دج** وهذا راجع إلى انخفاض كل من الأموال الخاصة والخصوم.

مخطط رقم (03): يوضح تطورات رؤوس الأموال العاملة



الفرع الثاني: التحليل باستخدام احتياجات رأس المال العامل

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (الديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية)

أي هو الفرق بين احتياجات الدورة ومواردها.

الجدول رقم (06):احتياجات رأس المال العامل لسنتي 2016– 2017

البيان	سنة 2016	سنة 2017	التغير
الأصول المتداولة	485588564.3	367127271.5	118461292.8
القيم الجاهزة	57594074.66	34637474.24	-22956600.42
الديون قصيرة الأجل	95149117.92	63168557.01	-319980560.91
السلفات المصرفية	00	00	00
احتياجات رأس المال العامل	332845371.7	269321240.3	-63524131.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الميزانيات المالية

- **التحليل:**

نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجب في كلتا السنتين أي أن احتياجات الدورة أكبر من مواردها إلا أنه انخفض سنة **2017** في سنة **2016** بسبب الانخفاض في الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل

الفرع الثالث: التحليل باستخدام الخزينة T

الخزينة هي الفرق بين القيم الجاهزة و السلفات المصرفية

الخزينة = رأس المال العامل الدائم – احتياجات رأس المال العامل

جدول رقم (): إعداد الخزينة لسنتي **2016** و **2017**

البيان	سنة 2016	سنة 2017	التغير
رأس المال العامل الدائم	390439447	303958714.5	-86480732.5
احتياجات رأس المال العامل	332845371.7	269321240.3	-63524131.4
الخزينة TR	57594075.3	34637474.2	-22965600.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الميزانيات المالية

- **التحليل:**

نلاحظ انخفاض الخزينة سنة **2017** بمقدار **22965600.4 دج** مقارنة بسنة **2016**، غير أن الخزينة في كلتا السنتين موجبة وهي تعبر عن أريحية مالية بالنسبة للمؤسسة فهي قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل ، وبالتالي فالمؤسسة متوازنة ماليا في الأجل القصير.

المطلب الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية

لا يكفي دراسة التوازن المالي فقط للحكم على وضعية المؤسسة لذا يجب دراسة النسب ذات الأهمية في التحليل المالي.

الفرع الأول: باستخدام نسب التمويل

جدول رقم (05): نسب التمويل للسنتين 2016– 2017

البيان	القانون	سنة 2016	سنة 2017
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	1.21	1.17
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	1.21	1.17
نسبة التمويل الخارجي	مجموع الديون / مجموع الأصول	0.0412	0.0301

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الميزانيات المالية

- **التحليل:**

1- نسبة التمويل الدائم:

من خلال النتائج نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم في كلتا السنتين موجبة وبما أن المؤسسة لا تعتمد على الاقتراض طويل الأجل فهذا يعني أن المؤسسة تغطي الأصول الثابتة بأموالها الخاصة وجزء من الأصول المتداولة في كلتا السنتين وعليهما أن توسع أو تستثمر الجزء الباقي من تمويل الأصول الثابتة في استثمارات منحت عوضا عن تمويلها الأصول المتداولة التي من الأحسن أن تمول بالديون قصيرة الأجل.

ونلاحظ أنها انخفضت سنة **2017** بمقدار **0.04%** بسبب انخفاض الأموال الدائمة والأصول الثابتة.

2- نسبة التمويل الخارجي:

كم خلال النتائج نلاحظ أن نسبة التمويل الخارجي انخفضت بنسبة **4.12%** سنة **2016** إلى نسبة **3.01** %سنة 2017 وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد وبشكل كبير على أموالها الخاصة في تمويل استثماراتها وهي لا تعاني من تبعية مالية.

الفرع الثاني: باستخدام نسب المديونية

جدول رقم (06): نسب المديونية للسنتين 2016-2017

البيان	القانون	سنة 2016	سنة 2017
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الديون	23.2644	32.152
نسبة القدرة على السداد	مجموع الأصول / مجموع الديون	24.264	33.15

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الميزانيات المالية

- **التحليل:**

1- المردودية التجارية:

تمثل هذه النسبة العائد من عملية الاستغلال فكل دينار من رقم الأعمال يقدم نتيجة إجمالية تقدر بحوالي (**1.29** -) سنة **2016** أي كل دينار مستغل ينتج عنه **1.29** خسارة سنة **2016** وكل دينار مستغل سنة **2017** يولد نتيجة موجبة بـ **0.1395**، وقد تجسدت المردودية التجارية سنة **2017** بسبب تحسن النتيجة وتحقيق المؤسسة لأرباح.

2- المردودية الاقتصادية:

نلاحظ من خلال الجدول أن كل دينار من أصول المؤسسة يحقق نتيجة (**0.054-**) و (**0.070-**) لسنتين **2016-2017** على التوالي.

3- المردودية المالية:

في سنة **2016** بلغت المردودية المالية **0.057-** هذا يعني أن الدينار الواحد الذي استثمر في المؤسسة يولد خسارة بـ **0.057**، وفي سنة **2017** المرودية المالية بلغت **0.072** أي الدينار المستثمر يولد نتيجة موجبة بـ**0.072** مما كانت، الدينار يحقق عن جدارة في السنة التي قبلها.

الفرع الرابع: نسب السيولة

تقيس لنا هذه النسب ما هي قدرة المؤسسة على توفير الأموال بقدر يسمح لها بمواجهة مختلف الالتزامات المالية المرتبطة بدورة الاستغلال أو الاستثمار ويمكن الاعتماد على النسب المالية التالية:

الجدول رقم (07): نسب السيولة للسنتين 2016-2017

البيان	القانون	سنة 2016	سنة 2017
نسبة سيولة الأصول	الأصول المتداولة / مجموع الأصول	0.2103	0.1753
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل	5.103	5.811
نسبة السيولة الحالية	قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل	4.307	4.69
نسبة السيولة المختصرة	قيم قابلة للتحقق + قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل	4.307	4.69

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الميزانيات المالية

- **التحليل:**

بناء على الجدول أعلاه يمكن تحليل النتائج كما يلي:

1- نسبة سيولة الأصول:

نلاحظ من خلال الجدول أ، نسبة سيولة الأصول في كلتا السنتين كانت أقل من **0.5** وهذا يدل على أن قيمة الأصول الثابتة كما نلاحظ أنها انخفضت هذه النسبة سنة **2017**، وفذا ناتج عن انخفاض الأصول المتداولة.

2- نسبة السيولة العامة:

نلاحظ أن هذه النسبة أكبر من (**1**) في السنتين وهذا يدل على أن رأس المال العامـــل موجـــب، وأن الأصول المتداولة قادرة على تغطية الديون القصيرة والوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير كما نلاحظ أنها نسبة كبيرة نوعا ما وهذا يدل على أن جزء كبير من الأصول المتداولة ممول عن طريق الأموال الخاصة.

3- نسبة السيولة المختصرة:

من خلال النتائج نلاحظ أن نسبة السيولة المختصرة في كلتا السنتين أكبر من الواحد وهـــذا يعـــني أن المؤسسة تملك سيولة معطلة وقد ارتفعت ارتفاعا سنة **2017**.

4-نسبة السيولة الحالية:

نلاحظ أن هذه النسبة مرتفعة في كلتا السنتين وهي تقع خارج المجال (0.2،0.3) وهذا يدل على أن المؤسسة لها سيولة مجمدة أو سائلة كبيرة لكنها انخفضت سنة 2017، وهـــذا راجـــع غلـــى انخفاض الديون قصيرة الأجل.

خلاصة الفصل

من خلال قيامنا بعملية التحليل المالي من عدة جوانب على مؤسسة اتصالات الجزائر لخصت دراستنا على عدة نقاط نوجزها في ما يلي:

يعتمد الهيكل المالي للمؤسسة بالدرجة الأولى على الموارد الخاصة بنسبة عالية فهي تتمتع بالاستقلالية المالية اتجاه الغير، وتتمتع المؤسسة بقدرة عالية على التسديد مما يجعلها تخفض من مخاطر الحالية، فالمؤسسة تعتمد على التمويل الذاتي بدرجة كبيرة مما يجعلها لا تستفيد من مزايا الرفع المالي، وهناك سيولة مجمدة يمكن أن تستفيد منها المؤسسة في توسيع استثمارات أو إدخال خدمات جديدة. وهناك ايضا سياسة تسيرية ناجحة في المؤسسة استطاعت أن تحقق نتيجة موجبة وتتخطى الخسارة التي حققتها سنة 2016، فللمؤسسة القدرة للحصول على قروض وتوسيع نشاطها.

خاتمة:

خاتمة :

في ختام هذه الدراسة المتواضعة بشقيها النظري والتطبيقي والذي تطرقنا فيها لموضوع التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية.

فقد لاحظنا أن التحليل المالي قد عرف عدة تطورات نتيجة التغيرات التي حدثت في بيئة المؤسسات، والطرق العلمية التي ظهرت والتي استفاد منها إلى أن أصبح منهج متكامل يمكن إدارة المؤسسة من تقييم قراراتها المالية، ويعطي فكرة عامة للمؤسسة للمالكين والدائنين فيها.

كما قد وصلنا إلى أن للوظيفة المالية في المؤسسة أهمية في تقييم الأداء المالي على اعتبارها أحد أهم العناصر الأساسية في العملية الإدارية، حيث توفر للإدارة معلومات وبيانات تستخدم في قياس مدى تحقيق أهداف المؤسسة، هذا بالاعتماد على أساليب التحليل المالي المختلفة والمتنوعة من مؤشرات التوازن المالي وكذا النسب المالية.

❖ **نتائج اختبار الفرضيات:**

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة، و التساؤولات الفرعية التي تفرعت عنها قمنا في بداية هذه الدراسة بافتراض عدد من الفرضيات التي قمنا بإثبات صحتها أو نفها وفقا للنتائج المتحصل عليها من خلال هذه الدراسة كما يلي:

1- فيما يخص الفرضية الأولى:

تم إثبات صحة الفرضية من خلال الفصل الأول فالمؤسسة الاقتصادية كيان قائم بذاته ، لها من الخصائص والمكونات والأهداف ما يميزها.

2- فيما يخص الفرضية الثانية:

فقد تم إثبات صحتها من خلال الفصل الأول إذ للوظيفة المالية في المحاسبة مكانة ودور هام إذ تعتبر أحد أهم الوظائف الإدارية في المؤسسة وتعتمد عليها عدة أطراف سواء خارجية أو داخلية في المؤسسة.

3- فيما يخص الفرضية الثالثة:

فقد تم إثبات صحتها في الفصل الثاني إذ يعتبر التحليل المالي من أكثر الأدوات أهمية في الوضعية المالية، فهو يقوم بتحليل البيانات المالية وبالتالي معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة واكتشاف الانحرافات وتصحيحها، هذا بالاعتماد على مجموعة من الأساليب والتقنيات كما سبق ذكرها.

4- فيما يخص الفرضية الرابعة:

فقد تم إثبات صحتها من خلال الفصل الثالث إذ أن التحليل المالي يعتبر من أهم الطرق المستخدمة لتحليل ودراسة الوضعية المالية، وذلك قصد قياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المالية المتاحة لدى وحدة اتصالات الجزائر، وهذا يؤدي إلى تحقيق الأهداف والغايات التي تصبوا للوحدة التي تسعى لتحقيقها مستقبلا.

❖ **نتائج الدراسة:**

من خلال النتائج المتوصل إليها تعتبر المؤسسة الاقتصادية شريان الاقتصاد لأي بلد ولا يمكن أن تستمر إن تحقق أهدافها وغاياتها إلا إذا اعتمد المسيرين فيها، على أحد أهم الأدوات ألا وهو التحليل المالي، وأنه اقتصرت دراستنا على تحليل القوائم المالية والمتمثلة في الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج وعلى مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

وتعتبر هذه الدراسة من المواضيع الواسعة التي من الصعب الإلمام بكل جوانبها في بحث كهذا إلا أن بعد دراستنا لوحدة اتصالات الجزائر للمدية توصلنا إلى النتائج التالية:

- أن وحدة اتصالات الجزائر متزنة ماليا في المدى القصير أو المدى البعيد.
- المؤسسة تمول استثماراتها عن طريق الأموال الخاصة، وجزء منها عن طريق ديون قصيرة الأجل.
- أن الوحدة لا تحتاج إلى ديون طويلة الأجل فلها من الأموال ما يغطي احتياجاتها المالية.
- استطاعت الوحدة أن تتخطى الخسارة التي حققتها في سنة 2016.

❖ **التوصيات والاقتراحات:**

- على مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة المدية أن تنوع خدماتها للزبائن.
- لا بد من الاعتماد بشكل أكبر على التحليل المالي والذي يصبح قاعدة تبنى عليها قراراتها المتعلقة بالمؤسسة.
- على المؤسسة استثمار السيولة المجمدة في مشاريع إضافية.
- المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية ووضعية حيدة تمكنها من الحصول بصورة سهلة على قروض إضافية وبالتالي الاستفادة من مزايا الرفع المالي.

❖ **الأفاق المستقبلية:**

- مدى نجاعة الأساليب الحديثة في تحليل القوائم المالية للمؤسسة.
- أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على توظيف التحليل المالي في المؤسسات الجزائرية.
- معايير المقارنة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات المتعاملة في البورصة.

قائمة المراجع

1- باللغة العربية:

أولا:الكتب

1- أحمد طرطار، الترشيد الاقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001.

2- أمين السيد أحم لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير الحاسبية، دار الثقافة، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2008.

3- أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، دار الثقافة ، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2008.

4- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

5- أيمن الهنيني وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

6- بوشاشي بوعلام، المنير في التحليل المال وتحليل الاستغلال، دار هومة للنشر، الجزائر، 1997.

7- بوشاشي بوعلام، المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة للنشر، الجزائر، 2000.

8- جميل أحمد توفيق، إدارة الأعمال، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1986.

9- جميل أحمد توفيق، أساسيات الادارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، بدون طبعة.

10- حسين جميل البدري، البنوك، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، الأردن، 2003.

11- حمزة الشمخي، ابراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.

12- حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

13- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لتقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

14- حنفي عبد الغفار، الإدارة المالية، مكتبة الشعاع، مصر، الطبعة الأولى، 2000.

15- خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 1421ه 2000.

16- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، دار الثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

17- خبابة نور الدين، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1997.

18- خلدون إبراهيم شريفات، إدارة التحليل المالي، دار النشر، بدون طبعة، 2001.

19- دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2007.

20- رضوان وليد عمار، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997.

21- رمضان زكي، أساسيات الإدارة المالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الرابعة، 1996.

22- زغيب مليكة، بوشنفيرة لورد، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010.

23- زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي في المؤسسات التجارية والصناعية والخدماتية، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1997.

24- سمير العزيز، اقتصاديات الاستثمار والتحليل المالي، مكتب الإشعاع، مصر، 1998.

25- السيد عبد المفضول وآخرون، المحاسبة في الشركات، قسم المحاسبة والمراجعة للنشر، الإسكندرية، بدون طبعة، 2003-2004.

26- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية TAS/IFRS، الجز الأول، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2008.

27- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزار، 2005.

28- عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي والائتماني، الطبعة الثالثة، دار الصفاء، للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

29- عبد الحليم كراجة، الإدارة المالية والتحليل المالي، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

30- عبد الحميد محمد الشوارمي، إدارة المخاطر الائتمانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون سنة نشر.

31- عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006.

32- عبد الستار مصطفى الصياح، سعود جايد العلوي، الإدارة المالية، أطر النظرية وحالات علمية، دار النشر، عمان، الطبعة الأولى، 2003.

33- عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة، مدخل اتخاذ القرار، الدار الجامعية، مطابع الأمل، بيروت، 1990.

34- عبد الغفور يونس، تنظيم وإدارة الأعمال، دار النهضة العربية، لبنان، 1970 .

35- عبد الوهاب نصر علي، محاسبة الشركات الأسس النظرية ومشاكل الممارسة العملية، الجزء الأول، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2002-2003.

36- عبد لستار مصطفى الصياح، عود جايد العامري، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003.

37- عرباجي اسماعيل، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

38- عريز الهيكلي، الشركات التجارية، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1990، ص 213.

39- عمر صخري، اقتصاد مؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية،1993.

40- عيسى بولوخوخ ومنصر داوي، تقنيات المحاسبة والتسيير، دار الهدى، 1997.

41- **فوزي محمد سامي**، الشركات التجارية الأحكام العامة والخاصة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.

42- **كنجو عبود كنجو، ابراهيم وهبي فهد**، الادارة المالية، دار المنير للنشر، الطبعة لأولى 1997.

43- **لابري الشيخ**، الاقتصاد والمؤسسة، طباعة الصفحات الزرقاء،الجزائر، 2003.

44- **محسن أحمد الخضيري**، كيف تقرأ الميزانية، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997.

45- **محمد أبو ناصر جمعة حميدان**، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.

46- **محمد اكرام العدلوني**، العمل المؤسسي، دار بن حزم، لبنان، الطبعة الأولى، 2002.

47- **محمد رفيق الطيب**، مدخل للتسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الجزائر، 1995.

48- **محمد سعيد أوكيل**، وظائف ونشاطات المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

49- **محمد صالح الحناوي وآخرون**، مقدمة في الأعمال والمال، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، بدون طبعة، 2001.

50- **محمد عبد السلام أحمد، إبراهيم السيد**، إدارة الموارد المالية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2016.

51- **محمد عمر الطبري وآخرون**، مبادئ المحاسبة العامة، دار الثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2009.

52- **محمد مطر**، مبادئ المحاسبة المالية، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الرابعة، 2007، ص 169.

53- **محمد مطو**، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2003.

54- **محمد يونس فان، هشام صالح غرايبية**، الإدارة المالية، مركز الكتب الأردني للنشر، الأردن، 1995.

55- **مريخي عبد الرزاق**، التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية.

56- **مفلح محمد عقل**، مقدمة الإدارة المالية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008.

57- **مفلح محمد عقل**، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار المستقبل، للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

58- **مفلح محمد عقل**، مقدمة في الإدارة والمالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار أجنادين للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2006.

59- **منير إبراهيم هندي**، الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر، مكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999.

60- **منير شاكر محمد وآخرون**، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

61- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة والنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006.

62- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الطبعة الثانية، الجزائر 1998.

63- ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.

64- ناصر دادي عدون، وخواص محمد هتحي، دراسة الحالات المالية، دار الأفاق للنشر ، الجزائر، 2001.

65- النظام المحاسبي المالي ملحق النظام المحاسبي المالي، المؤسسة الوطنية للفنون الجميلة، بدون طبعة، الرغاية، الجزائر، 2009.

66- نعيم مسني دهمش، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما، معهد الدراسات المعرفية، الأردن، 1995.

67- نواصر محمد هتحي، ناصر دادي عدون، دراسة الحالات المالية، دار الأفاق الأبيار، الجزائر، 1951.

68- وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

ثانيا: الرسائل الجامعية

أ/ رسائل الدكتوراه:

1- بن عيسى محمد المهدي، ثقافة المؤسسة، دراسة ميدانية للمؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائر حالة بايب غاز pipgaz، غرداية، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2005.

2- درحمون هلال، المحاسبة التحليلية نظام معلومات التسيير والمساعدة على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

ب/ رسائل الماجيستير:

1- سموم صليحة، أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، فرع محاسبة، 2001، ص 18.

2- معمر قربة، التشخيص المالي والاقتصادي ودوره في بنا الأهداف في مؤسسة مطاحن الأغواط، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ووعلوم التسير، جامعة البليدة، 2005.

3- بوربيحة غنية، مذكرة ماجستير، محددات اختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة، جامعة الجزائر، 2012.

4- حجاج المهدي، تحليل أثر الاهتلاك على الهيكلة المالية في المؤسسة الاقتصادية، دراسة مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال موبيليس، مذكرة ماجستير عير منشورة، في علوم التسيير، معهد العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2007، 2008.

5- حسيني منال، إعداد وتحليل القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي ومدى تطابقه مع المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2010.

6- دليلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس (2009/2008).

7- زواوي فضيلة، تمويل المؤسسات الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز، مذكرة ماجستير، جامعة أحمد بن بوقرة، بومرداس، 2009.

8- عبد القادر موزاوي، دور إدارة الموارد البشرية في الرفع من أداء الوظيفة التسويقية داخل المؤسسة، دراسة حالة مجمع صيدال مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة المدية، 2012.

9- عمار بن مالك، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2011/2010.

10- مح

مد كنفوش، الوظيفة المالية في المؤسس الاقتصادية، مذكرة الماجستير في غدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005.

11- مريخي عبد الرزاق، التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، 2010.

12- يوسف سليم النباص، تقييم أداء الإدارة المالية في المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة والجامعة الإسلامية، غزة، 2008.

ج/ مذكرات الماستر:

1- بوطريق خوخة، استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة تخرج ماستر تخصص علوم مالية، 2013/2012.

2- هاشمي سارة ، موسوني عيشة، التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية في إطار الإستراتيجية المعتمدة، مذكرة ليسانس، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011.

ج/المقالات والمجلات:

1- مقال نشر في مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة لـــ: **دربال سهام**، من جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان،الجزائر، العدد 23.

د/ المدخلات:

1- ابراهيم زروقي، عبد المجيد بدري: دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 3-4 ديسمبر 2012.

2- زينة قمري، مداخلة بعنوان "واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية بسكيكدة ودورها في اتخاذ القرار"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة1955/08/20، سكيكدة، منشورة على الموقع30/02/2019 http//www.djelfa.info/vd/showthread.

3- مجلة الشركة الجزائرية للتأمينات La caat، العدد 33،مارس 2000.

ه/ القوانين والقرارات والجرائد الرسمية:

1- المادة رقم 505 من القانون المدني.

2- المادة رقم 05 من القانون التجاري رقم 18/01.

3- المادة رقم 06 من القانون التجاري رقم18/01

4- المادة رقم 07 من القانون التجاري رقم18/01

5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 25 مارس 2009، قرار مؤرخ في 26 يوليو، 2008.

6- قرار مؤرخ في 2008/07/26 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 19 بتاريخ 25 مارس 2007.

و/ المراجع باللغة الأجنبية:

1- Jean françois des robert, Herve Puteaux, normes et PME,dunord,paris. 2001 IFRS

2- Josette peurard, analyse financière , librerie vubert edition,paris, 8eme édition,

هـ/ المواقع لإلكترونية

3- www.chourouk- met- shourt hread.

4- www.onefdoedu dz/cours 2as/…/f236 management3-102pdf.

5- http//www.2dgeria.orgvd3// .

6- https// mawdoo3.com.

7- www. Djelfa, info/vd/newthreaid.

8- www. Droits – dz.com.

9- www. fas9l.com.

10- www. Tribunaldz.com forum.

الملاحق

ALGERIE TELECOM SPA
RN Num: 5 Cinq Maisons Mohammadia
RC : 02B18083
IF : 000 216 001 808 337 16001
AI : 16293838021
DRT DOT_MEDEA

BILAN PASSIF

Exercice clos le : 31-DECEMBRE-2017

EDITE LE :09-JUN-19 11:32:44

PASSIF	Note	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES			
CAPITAL EMIS (OU COMPTE DE L'EXPLOITATION)		0.00	0.00
CAPITAL NON APPELE		0.00	0.00
PRIMES ET RESERVES (RESERVES CONSOLIDEES(1))		0.00	0.00
ECART DE REEVALUATION		0.00	0.00
ECART D'EQUIVALENCE(1)		0.00	0.00
RESULTAT NET (RESULTAT NET PART DU GROUPE)(1)		148 132 218.84	- 126 494 428.44
AUTRES CAPITAUX PROPRES		0.00	0.00
REPORT A NOUVEAU		1 882 889 954.73	2 340 085 779.52
PART DE LA SOCIETE CONSOLIDANTE(1)			
PART DES MINORITAIRES(1)			
TOTAL I		**2 031 022 173.57**	**2 213 591 351.08**
PASSIFS NON COURANTS			
EMPRUNTS ET DETTES FINANCIERES		**0.00**	**0.00**
IMPOTS (DIFFERES ET PROVISIONNES)		**0.00**	**0.00**
AUTRES DETTES NON COURANTES		0.00	0.00
PROVISIONS ET PRODUITS COMPTABILISES D'AVANCE		0.00	0.00
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**0.00**	**0.00**
PASSIFS COURANTS			
FOURNISSEURS ET COMPTES RATTACHE		29 073 816.36	50 967 440.44
IMPOT		25 181 246.94	36 197 658.95
AUTRES DETTES		8 913 493.71	7 984 018.53
TRESORERIE PASSIF		0.00	0.00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**63 168 557.01**	**95 149 117.92**
TOTAL GENERAL PASSIF		**2 094 190 730.58**	**2 308 740 469.00**

(1) A UTILISER UNIQUEMENT POUR LA PRESENTATION D'ETATS FINANCIERS CONSOLIDE.

ALGERIE TELECOM SPA
RN Num: 5 Cinq Maisons Mohammadia
RC : 02B18083
IF : 000 216 001 808 337 16001
AI : 16293838021

BILAN ACTIF

Exercice clos le : 31-DECEMBRE-2017

DRT DOT_MEDEA EDITE LE :09-JUN-19 11:32:44

A C T I F	Note	N Brut	N Amort-Prov.	N Net	N - 1 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
ECART D''ACQUISITION OU GOODWILL		0.00	0.00	0.00	0.00
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES		0.00	0.00	0.00	0.00
IMMOBILISATIONS CORPORELLES		6 243 121 576.31	4 535 955 866.40	1 707 165 709.91	1 819 082 378.62
IMMOBILISATIONS ENCOURS		0.00	0.00	0.00	0.00
IMMOBILISATIONS FINANCIERES					
TITRES MIS EN EQUIVALENCE - ENTREPRISE ASSOCIEES		0.00	0.00	0.00	0.00
AUTRES PARTICIPATIONS ET CREANCES RATTACHEES		0.00	0.00	0.00	0.00
AUTRES TITRES IMMOBILISES		0.00	0.00	0.00	0.00
PRETS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS NON COURANTS		19 897 749.15	0.00	19 897 749.15	4 069 525.65
IMPOTS DIFFERES ACTIF		0.00	0.00	0.00	0.00
TOTAL ACTIF NON COURANT		6 263 019 325.46	4 535 955 866.40	1 727 063 459.06	1 823 151 904.27
ACTIF COURANT					
STOCKS ET ENCOURS		74 188 113.80	3 803 857.81	70 384 255.99	75 713 890.59
CREANCE ET EMPLOIS ASSIMILES					
CLIENTS		253 880 866.23	0.00	253 880 866.23	345 370 636.32
AUTRES DEBITEURS		4 803 299.39	0.00	4 803 299.39	4 689 926.14
IMPOTS		3 421 375.67	0.00	3 421 375.67	2 221 038.02
AUTRES ACTIFS COURANTS		0.00	0.00	0.00	0.00
DISPONIBILITES ET ASSIMILES					
PLACEMENTS ET AUTRES ACTIFS FINACIERS COURANTS		0.00	0.00	0.00	0.00
TRESORERIE		34 637 474.24	0.00	34 637 474.24	57 594 074.66
TOTAL ACTIF COURANT		370 931 129.33	3 803 857.81	367 127 271.52	485 588 564.73
TOTAL GENERAL ACTIF		6 633 950 454.79	4 539 759 724.21	2 094 190 730.58	2 308 740 468.00

ALGERIE TELECOM SPA
RN Num: 5 Cinq Maisons Mohammadia
RC : 02B18083
IF : 000 216 001 808 337 16001
AI : 16293838021
DRT DOT_MEDEA

BILAN PASSIF

Exercice clos le : 31-DECEMBRE-2016

EDITE LE :20-JUN-19 14:47:06

PASSIF	Note	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES			
CAPITAL EMIS (OU COMPTE DE L'EXPLOITANT)		0.00	0.00
CAPITAL NON APPELE		0.00	0.00
PRIMES ET RESERVES (RESERVES CONSOLIDEES(1))		0.00	0.00
ECART DE REEVALUATION		0.00	0.00
ECART D'EQUIVALENCE(1)		0.00	0.00
RESULTAT NET (RESULTAT NET PART DU GROUPE(1))		- 126 494 428.44	- 104 240 269.00
AUTRES CAPITAUX PROPRES		0.00	0.00
REPORT A NOUVEAU		2 340 085 779.52	2 201 526 541.73
PART DE LA SOCIETE CONSOLIDANTE(1)			
PART DES MINORITAIRES(1)			
TOTAL I		**2 213 591 351.08**	**2 097 286 272.73**
PASSIFS NON COURANTS			
EMPRUNTS ET DETTES FINANCIERES		**0.00**	**0.00**
IMPOTS (DIFFERES ET PROVISIONNES)		**0.00**	**6 222 340.45**
AUTRES DETTES NON COURANTES		0.00	0.00
PROVISIONS ET PRODUITS COMPTABILISES D'AVANCE		0.00	0.00
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**0.00**	**6 222 340.45**
PASSIFS COURANTS			
FOURNISSEURS ET COMPTES RATTACHE		50 967 440.44	20 928 804.27
IMPOT		36 197 658.95	46 062 667.94
AUTRES DETTES		7 984 018.53	9 357 407.60
TRESORERIE PASSIF		0.00	0.00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**95 149 117.92**	**76 348 879.81**
TOTAL GENERAL PASSIF		**2 308 740 469.00**	**2 179 857 492.99**

(1) A UTILISER UNIQUEMENT POUR LA PRESENTATION D'ETATS FINANCIERS CONSOLIDE.

ALGERIE TELECOM SPA
RN Num: 5 Cinq Maisons Mohammadia
RC : 02B18083
IF : 000 216 001 808 337 16001
AI : 16293838021

BILAN ACTIF

Exercice clos le : 31-DECEMBRE-2016

DRT DOT_MEDEA EDITE LE :20-JUN-19 14:47:06

A C T I F	Note	N Brut	N Amort-Prov.	N Net	N - 1 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
ECART D"ACQUISITION OU GOODWILL		0.00	0.00	0.00	0.00
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES		0.00	0.00	0.00	0.00
IMMOBILISATIONS CORPORELLES		6 061 806 073.91	4 242 723 695.29	1 819 082 378.62	1 628 796 270.94
IMMOBILISATIONS ENCOURS		0.00	0.00	0.00	0.00
IMMOBILISATIONS FINANCIERES					
TITRES MIS EN EQUIVALENCE - ENTREPRISE ASSOCIEES		0.00	0.00	0.00	0.00
AUTRES PARTICIPATIONS ET CREANCES RATTACHEES		0.00	0.00	0.00	0.00
AUTRES TITRES IMMOBILISES		0.00	0.00	0.00	0.00
PRETS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS NON COURANTS		4 069 525.65	0.00	4 069 525.65	48 636.05
IMPOTS DIFFERES ACTIF		0.00	0.00	0.00	20 529 236.73
TOTAL ACTIF NON COURANT		6 065 875 599.56	4 242 723 695.29	1 823 151 904.27	1 649 374 145.72
ACTIF COURANT					
STOCKS ET ENCOURS		80 613 783.25	4 899 892.66	75 713 890.59	106 710 400.25
CREANCE ET EMPLOIS ASSIMILES					
CLIENTS		345 370 635.32	0.00	345 370 635.32	351 054 078.84
AUTRES DEBITEURS		4 688 926.14	0.00	4 688 926.14	5 147 622.58
IMPOTS		2 221 038.02	0.00	2 221 038.02	654 043.24
AUTRES ACTIFS COURANTS		0.00	0.00	0.00	0.00
DISPONIBILITES ET ASSIMILES					
PLACEMENTS ET AUTRES ACTIFS FINACIERS COURANTS		0.00	0.00	0.00	0.00
TRESORERIE		57 594 074.66	0.00	57 594 074.66	66 917 202.36
TOTAL ACTIF COURANT		490 488 457.39	4 899 892.66	485 588 564.73	530 483 347.27
TOTAL GENERAL ACTIF		6 556 364 056.95	4 247 623 587.95	2 308 740 469.00	2 179 857 492.99

ALGERIE TELECOM SPA
RN NUM: 5 Cinq Maisons Mohammadia
RC : 02B18083
IF : 000 216 001 808 337 16001
AI : 16293838021
DRT DOT_MEDEA

COMPTE DE RESULTAT
(Par nature)

Exercice clos le : 31-DECEMBRE-2017

EDITE LE : 20-JUN-19 14:52:38

	Note	N	N - 1
VENTE ET PRODUITS ANNEXES		1 061 752 723.27	979 425 443.70
VARIATION STOCKS PRODUITS FINIS ET EN COURS		0.00	0.00
PRODUCTION IMMOBILISEE		9 628 741.45	23 042 238.45
SUBVENTIONS D''EXPLOITATION		0.00	0.00
I - PRODUCTION DE L''EXERCICE		**1 071 381 464.72**	**1 002 467 682.15**
ACHATS CONSOMMES		- 152 224 430.33	- 276 722 193.42
SERVICES EXTERIEURS ET AUTRES CONSOMMATIONS		- 109 093 313.90	- 111 427 112.70
II - CONSOMMATION DE L''EXERCICE		**- 261 317 744.23**	**- 388 149 306.12**
III VALEUR AJOUTEE D''EXPLOITATION (I - II)		**810 063 720.49**	**614 318 376.03**
CHARGES DE PERSONNEL		- 350 260 145.97	- 435 491 979.81
IMPOTS, TAXES ET VERSEMENTS ASSIMILES		- 21 269 032.62	- 18 010 074.53
IV EXCEDENT BRUT D''EXPLOITATION		**438 534 541.90**	**160 816 321.69**
AUTRES PRODUITS OPERATIONNELS		22 814 577.14	12 516 127.44
AUTRES CHARGES OPERATIONNELLES		- 3 422 601.11	- 11 167 625.85
DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PROVISIONS		- 294 891 982.65	- 296 727 798.33
REPRISE SUR PERTES DE VALEUR ET PROVISIONS		1 520 622.71	86 245.78
V RESULTAT OPERATIONNEL		**164 555 157.99**	**- 134 476 729.27**
PRODUITS FINANCIERS		0.00	0.00
CHARGES FINANCIERES		0.00	0.00
VI RESULTAT FINANCIER		**0.00**	**0.00**
VII RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**164 555 157.99**	**- 134 476 729.27**
IMPOTS EXIGIBLES SUR RESULTATS ORDINAIRES		0.00	0.00
IMPOTS DIFFERES (VARIATIONS) SUR RESULTATS ORDINAIRES		- 25 129 744.37	- 270 894.14
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**1 095 716 664.57**	**1 015 070 055.37**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**- 956 291 250.95**	**- 1 149 817 678.78**
VII RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**139 425 413.62**	**- 134 747 623.41**
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS) (A PRECISER)		8 706 805.22	8 253 194.97
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES) (A PRECISER)		0.00	0.00
IX RESULTAT EXTRAORDINAIRE		**8 706 805.22**	**8 253 194.97**
X RESULTAT NET DE L''EXERCICE		**148 132 218.84**	**- 126 494 428.44**
PART DANS LES RESULTATS NETS DES SOCIETES MISES EN EQUIVALENCE (1)		**0.00**	**0.00**
XI - RESULTAT NET DE L''ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		**0.00**	**0.00**
DONT PART DES MINORITAIRES (1)		**0.00**	**0.00**
PART DU GROUPE (1)		**0.00**	**0.00**

(1) A UTILISER UNIQUEMENT POUR LA PRESENTATION D'ETATS FINANCIERS CONSOLIDES.